



PROVISIONAL
A/39/PV.69
30 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس :
(بلغاريا)	السيد تسفتكوف (نائب الرئيس)	نم :
(تشاد)	السيد بارما (نائب الرئيس)	نم :

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣١] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في
الالعاب الرياضية
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٠البند ٣١ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/39/22 و Add.1)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى
الالعاب الرياضية (A/39/36)
- (ج) تقرير الامين العام (A/39/605)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/39/669)

السيد كيسافاباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول هذا المحفل الموقر مرة ثانية ، كما ظل يفعل على مدى العقود الثلاثة الماضية ، مسألة الفصل العنصرى الهامة . وحقيقة اننا شجبنا كل عام نظام جنوب افريقيا لعمارسه هذه السياسة اللانسانية والمقيتة لشاهد على التزامنا التام بمبدأ المساواة العرقية كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العام لحقوق الانسان .

تجرى مناقشة هذا العام في ظل خلفية من القمع المتزايد من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى . وفي مواجهة المعارضة المتعاطمة للاصلاحات الدستورية المزيفة التى طرحها النظام في العام الماضى ، لجأ النظام الى تكثيف قمعه وقسره . وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/39/22) قام النظام بتكثيف عمليات القمع .

" . . . فاعتقل واحتجز او عذب وحاكم او فرض الحظر على معارضى النظام الاجرامى . واسرع في تنفيذ سياسة اقامة البانتوستانات ونفذ بشدة " قوانين التصاريح " الشهيرة ، وشرع في تنفيذ سياسته غير الانسانية المتمثلة في ترحيل السكان بالقوة " . (A/39/22 ، الفقرة ١٣٨)

بيد ان هذا القمع المتزايد لم يؤد الى ردع الغالبية العظمى من السكان ، بل على العكس زاد من حماسها لمواصلة الكفاح من اجل المساواة العرقية والعدالة . كما بدأ

الكفاح يصطبغ بالعنف نظرا لأن عددا كبيرا متزايدا من الناس أصبح على استعداد لاستخدام القوة للحصول على ما عجز عن تأمينه بالوسائل السلمية . ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وقعت في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٣ وحده ٣٩٥ حادثة القاء قنابل وهجوم مسلح وأعمال أخرى مشابهة . واستمرت النزعة في عام ١٩٨٤ مع مستوى من العنف يتزايد باضطراد . وهكذا بات المسرح معسدا لمواجهة عنفية ما لم تسد رجاحة العقل ويتغلب المنطق . وقد حذر القس بايرز ناودي الذي كان في وقت ما عضوا بارزا بمؤسسة الافريكانز ، والذي رفعت حكومة جنوب افريقيا مؤخرا الحظر الذي كان مفروضا عليه طوال سبع سنوات ، من ان الوضع في جنوب افريقيا الآن بات اسوأ مما كان سائدا وقت ان وقعت انتفاضة سوويتو في عام ١٩٧٦ . ويفيد مقال ظهر في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور ، ان ناودي يعتقد ان اضطرابات السود الحالية في جنوب افريقيا ، على الرغم " انها أقل اثارة للاهتمام " ، اكثر خطورة من انتفاضة ١٩٧٦ . ويضيف :

" . . . فالامور تسير الى وضع يدعو للقلق قد تصبح السيطرة على النزاع فيه غير ممكنة " .

بالرغم من ان حكومة جنوب افريقيا فعلت كل ما في وسعها للتهوين من خطورة الموقف ، فان ناودي يعتبر ان استخدام الجيش علانية وباعداد كبيرة ينبيء عن ان الوضع الراهن قد وصل الى حد فاصل لا بالنسبة للحكومة فقط بل وبالنسبة للسود الذين يعتبرون انه اعلان من قبيل الامر الواقع لحرب اهلية .

ولا بد لنظام جنوب افريقيا من ان يدرك ان القمع مهما تعاضم ، وان اللجوء الى تدابير الخداع ، كسن الدستور الزائف في العام الماضي ، لا يمكن ان يوقف الدعوة لازالة نظام الفصل العنصري واقامة حكم الاغلبية . وعوضا عن ذلك ، ينبغي للنظام ان يعد يده لجميع السكان ويسعى ، قبل فوات الاوان ، لاقامة نظام اجتماعي سياسي يسمح لجميع سكان جنوب افريقيا - من السود والبيض والملونين - ان يعيشوا معا في ظل ظروف من اللوثام العرقي والعدل الاجتماعي .

ان للمجتمع الدولي دورا خاصا يؤديه في رد نظام جنوب افريقيا الى جادة الصواب . فباستمرار فرض العزلة سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا على جنوب افريقيا سيثبت للعالم أنه لن يقبل بالوضع السائد حاليا في ذلك البلد . ومن جانبنا في سنغافورة ، سنقف ، حكومة وشعبا ، بحزم الى جانب اجراءات وقرارات الامم المتحدة لتحقيق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا . وسنقدم كل الدعم اللازم لشعب ذلك البلد المضطهد ولحركات تحرره الوطنية وسنساعد في تعبئة الرأي العام ونشجع العمل المشترك دعما لاجراءات الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يفخر بلدي بان يرحب بزيارة وفد القيادات النسائية الذي ارسلته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وتبادل الوفد ، برئاسة نعومي نيواتيا ، نائبة وزير الاستعلامات والبريد والمواصلات في زمبابوي ، الاراء على نحو مفيد مع قطاع واسع من حكومة وشعب سنغافورة .

يتحتم علينا ان نسال انفسنا ما هي جنوب افريقيا التي نسعى لتحقيقها ؟ لقد وصف ذلك الوطني الافريقي العظيم ، الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٤ القس د زموند توتو ، على نحو مشرق ، ما الذي يمكن ان تكون عليه جنوب افريقيا الجديدة . ففي كتابه " صياح في البرية " ، قال القس توتو :

" اني اتطلع الى جنوب افريقيا اكثر انفتاحا واكثر عدلا ؛ تكون للانسان فيها قيمة وامكانية متساوية للوصول الى الاشياء الطيبة في الحياة ، وتتاح فيها فرص متساوية للجميع ليعيشوا ويعملوا ويتعلموا . اتطلع الى جنوب افريقيا يكون فيها العدل للجميع امام المحاكم بلا تفرقة وبغير عائق ، ويبت فيها الاعتقال دون محاكمة شيئا من العاصي السحيق ، ويصبح الحظر وفيره من الاجراءات التعسفية غير موجود وشيئا يتحدث الناس عنه فقط ، وتطبق فيها قواعد القانون على اكمل وجه " .

ان كلمات القس توتو تعكس احلام وتطلعات كل البشر المتواضعين ذوي النية الحسنة . ونظام جنوب افريقيا والاقلية البيضاء يتجاهلان اولئك المتواضعين ويتعاميان عما يحيط بهما من مخاطر .

وفي الختام ، يود وفد بلدى ان يسجل تقديره للرصد الممتاز للوضع في جنوب افريقيا الذى يضطلع به الامين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وقد قدمت اللجنة الخاصة تحت القيادة النشطة للسفير غاربا ، تقريراً نعتبره قيماً . فالمعلومات الواردة فيه لا يمكن ان تؤدى الا الى تعزيز نزوعنا لتصعيد الكفاح ضد الشريـن التوأمن ، العنصرية والفصل العنصرى ، وضمان قيام حكم الاغلبية في ذلك البلد . وجنبا الى جنب مع اصدقائنا الافارقة ، لابد ان نتصرف في تحقيق هذه المهام المشروعة والعادلة .

السيد ويبريج - اورداى (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

على مدى السنوات الثلاثين الماضية ظلت الجمعية العامة للامم المتحدة تنظر في مسألة سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . واتخذت قرارات عديدة ، ادانت الفصل العنصرى بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان وحرياته الاساسية . ودعت الجمعية المرة تلو المرة ، جنوب افريقيا لانهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا ، ليتسنى لشعب ناميبيا ان يحقق استقلاله .

يجمع المجتمع الدولى على ادانته للفصل العنصرى . بيد ان هذه الادانة الشفوية نادرا ما اقترنت باجراءات عملية للضغط على حكومة جنوب افريقيا لارغامها على الغاء الفصل العنصرى . والاستثناء الوحيد الملحوظ هو قرار مجلس الامن في عام ١٩٧٧ بالاجماع بفرض حظر على بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا . ولا بد لنا جميعا من ان نخلص الى نتيجة محزنة مفادها ان الافتقار الى عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا اسهم في بقاء نظام الفصل العنصرى واتاح له ان يصبح اكثر تحصنا .

وتعتقد حكومة بلدى اعتقادا راسخا انه ينبغي تسليط ضغط فعال لاجبار حكومة جنوب افريقيا على انهاء الفصل العنصرى بطريقة سلمية . ولذلك نادت النرويج باعتماد مجلس الامن عقوبات اقتصادية الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا . فاعتماد عقوبات ضد جنوب افريقيا سينقل الى جنوب افريقيا رسالة واضحة هي ان ممارسة الفصل العنصرى غير مقبولة لدى المجتمع الدولى .

ولقد قصر مجلس الامن حتى الان دون فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . بيد انه لا ينبغي لهذا الاخفاق ان يستغل كذريعة من قبل فرادى الدول لعدم التحرك ضد نظام الفصل العنصرى . وقد اعتمدت النرويج من جانبها عددا من التدابير احادية الطرف لتخفيض التبادل التجارى مع جنوب افريقيا وللتوقف عن الاستثمار فيها . كما اعتمد بلدى سياسة عدم بيع النفط الى جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، اعتمدنا ، مع البلدان الاخرى في منطقة بحر الشمال ، برنامج عمل مشترك ضد الفصل العنصرى بغية عدم تشجيع الاستثمار في جنوب افريقيا ، وعدم تشجيع الاتصالات الرياضية والثقافية مع جنوب افريقيا ، وزيادة الدعم الانساني لضحايا الفصل العنصرى ، وزيادة المساعدة الاقتصادية لدول خط المواجهة . وتنظر حكومة بلدى في الوقت الحالى في امكانية زيادة تعزيز تدابيرنا المتخذة من جانب واحد ضد جنوب افريقيا . ونأمل ان تكون هناك دول اخرى على استعداد لاتخاذ اجراءات كهذه .

نشاهد اليوم في جنوب افريقيا توترات متزايدة وافتقارا الى الامن والاطمئنان الى مستقبل البلد . فقد طرحت حكومة جنوب افريقيا دستورا جديدا ، مع تمثيل برلماني للملونين والمنحدرين من مجتمعات هندية . بيد ان ما سمي بالاستفتاء ، استثنى السكان السود من اية مشاركة سياسية ذات مغزى ؛ ويتحتم ان ينظر اليه باعتباره محاولة لزيادة ترسيخ نظام الفصل العنصرى . لقد صدر حكم على النظام الجديد من جانب الملونين والمجتمعات الهندية عندما قاطعت ، على نطاق واسع ، الانتخابات للبرلمان . فضلا عن ذلك ، فان الاصلاحات الدستورية ادت الى انتشار الاضطرابات في مجتمعات السود في جنوب افريقيا . وهذه اشارة الى ان السكان السود ليسوا على استعداد لان ينتظروا الى ان تقع التغييرات . وقد شهدت السنوات الاخيرة تصعيدا في النشاط السياسى بين السكان السود بغية مكافحة الفصل العنصرى ، وتشكيل الجبهة الديمقراطية المتحدة كتعبير مؤثر عن الحاجة لتغييرات اساسية في جنوب افريقيا .

وقد حاولت حكومة جنوب افريقيا ان تكون اكثر صرامة في تعاملها مع المعارضة ،

وذلك باحتجاز قادة الجبهة الديمقراطية الموحدة وارسال قوات مسلحة الى مـدـن السود . كما كان هناك حديث عن حظر الجبهة الديمقراطية الموحدة . واذا ما كانت سلطات جنوب افريقيا تريد مستقبلا سلميا لبلدها ، فانه يتحتم عليها ان تكون على استعداد للجلوس والتفاوض مع القادة السياسيين لمجتمع السود . فالبدل لـذـلك الحوار عنف متزايد وعدم استقرار في جنوب افريقيا .

وقد لاحظنا مؤخرا ان هناك تحركات لتطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا وبعض الدول المجاورة . ونحن نقدر انه لا بد من توافر نوع من التعايش بين جنوب افريقيا والدول المجاورة ، لاسباب ليس اقلها شأن الروابط الاقتصادية التقليدية بين تلك البلدان . بيد ان الاتفاقات بين جنوب افريقيا والدول المجاورة لا ينبغي ان تتخذ ذريعة لتقليل الضغط الدولي على جنوب افريقيا لالغاء الفصل العنصري . وفي نفس الوقت ، ينبغي بذل جهود لمساعدة الدول المجاورة على تخفيض اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا عن طريق مساعدة تلك البلدان على تطوير تعاونها الاقليمي ضمن اطار مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي . وقد يكون هذا اسهاما هاما لمكافحة الفصل العنصري .

طالما تواجد الفصل العنصري ، ظل التزامنا بالاسهام في ازالته قائما . ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا انتهاك صارخ لحقوق الانسان ويزعزع الاستقرار في منطقة افريقيا . وستستمر التوترات في جنوب افريقيا الى ان تتخذ حكومة جنوب افريقيا خطوات ذات مغزى لاعطاء السكان السود حقوقهم السياسية كاملة . ونحن نأمل ان يتحقق هذا بوسائل سلمية . واذا لم يتحقق ذلك ، فان الجنوب الافريقي بأسره سيعاني من نيران تغيرات عنيفة في جنوب افريقيا .

ان حكومة بلدي مغتربة لمنح لجنة نوبل النرويجية جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٤ الى القس دزموند توتو . وقد لقي هذا القرار قبولا واسع النطاق ، ونأمل ان تنجح جهود القس توتو في التوصل الى الغاء الفصل العنصري سلميا . ولذلك نحض المجتمع الدولي على الاسهام في ذلك بزيادة الضغط على جنوب افريقيا لتتخلى عن الفصل العنصري .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد ظل الجنوب الافريقي ، لسنوات عديدة ، من أكثر المناطق خطورة وتفجرا على ظهر كوكبنا . وما فتئت حدة التوتر تتزايد نتيجة لسياسة الفصل العنصرى اللانسانية التي تتبعها حكومة جمهورية جنوب افريقيا ، والتي تمثل آخر معاقل العنصرية والاستعمار في تلك القارة .

ويتمثل نظام بريتوريا في عنصرين اساسيين هما : تكثيف التمييز العنصرى ، وتوسيع مدى استغلاله للافارقة . والعنصران ، اذ يكملان بعضهما ، يشكلان جوهر سياسة الفصل العنصرى التي تمثل السياسة الرسمية للدولة .

ومن المؤكد ان شيئا لم يتغير تغيرا حقيقيا في الفصل العنصرى الذى يمارسه العنصريون نتيجة لمشاريع الاصلاحات الزائفة والحيل السياسية التي لجأ اليها نظام جنوب افريقيا . بل ان ما حدث نتيجة لوضع وانفاذ ما سمي بالدستور الجديد لجمهورية جنوب افريقيا تمثل في ان الحالة تدهورت في الجنوب الافريقي أكثر من أى وقت مضى . والتبريرات التي تندرج بها بعض العناصر في الغرب الى حد اعتبار " الاصلاحات الدستورية " في جمهورية جنوب افريقيا خطوة في الاتجاه الصحيح ، تبريرات لا أساس لها .

لقد تدهورت الحالة في جنوب افريقيا لاستخفاف النظام العنصرى بالحقوق الثابتة للغالبية الساحقة من شعب ذلك البلد ، واصراره على انتهاج سياساته الرامية الى ترسيخ نظام الفصل العنصرى . وفي هذا السياق ، يقوم النظام بمناورات السياسة مقترنة باستخدام الرصاصة والمدفع . وتهاجم قوات الشرطة ووحدات الجيش العنصرى المناضلين في سبيل الحرية والعدالة وقد سقط العشرات قتلى وجرح المئات نتيجة للتغييرات السياسية التي جاء بها الدستور الجديد . واستخدمت اساليب وحشية جديدة في عملية البانتوستانات التي ترمي الى حرمان الشعب الافريقي من حقوق المواطنة الرسمية في بلاده .

وهكذا اتضح بجللاء للأغلبية الساحقة من شعب جمهورية جنوب افريقيا ، وللأفارقة والعالم بأسره ، انه لا يمكن اصلاح نظام الفصل العنصرى اللانسانى ، بل ينبغي القضاء عليه قضاء تاما . لقد اعربت الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة مرارا وتكرارا ، عن هذا الرأى ، ورفضت منظومة الأمم المتحدة في قراراتها ما سمي بالدستور الجديد لجمهورية جنوب افريقيا لتناقضه مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، واعتبرته لذلك باطلا ولاغيا . ومن الواضح ان ذلك مفهوم أيضا لاولئك الذين لم يؤيدوا تلك القرارات . لكنهم ، في معرض سعيهم الى تحقيق اهدافهم الانانية ، لا يرغبون في التخلي عن سياسة " المشاركة البناءة " مع النظام العنصرى ، الذى أدانته بقية دول العالم . والمشاهد أن بياناتهم المتسمة بالنفاق عن حماية حقوق الانسان تتوقف فجأة بمجرد الإشارة الى الحالة في جمهورية جنوب افريقيا ، ويحاولون تبرير تشجيعهم للنظام العنصرى بزعم ان ذلك النظام يرغب في تحويل الفصل العنصرى سلميا الى نظام يتفق والمعايير الأساسية للعدالة والحرية وكرامة الانسان . ومن وراء هذا القناع السياسى والدبلوماسى ، تقوم الولايات المتحدة والبلدان الامبريالية الأخرى بتغذية نظام جنوب افريقيا وتهذيب هيئته الخارجية ، ابقاء عليه ، وهذا النظام الذى تحتاج اليه تلك البلدان كمعقل حصين في مواجهة كفاح التحرر الوطنى للشعب الافريقى .

وانطلاقا من هذا الهدف ، وبالتحايل على الحظر الذى فرضه مجلس الأمن على امدادات الأسلحة لجمهورية جنوب افريقيا ، مازالت الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ترسل الى هناك . وقد اشير في مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ، في كثير من المناسبات ، الى أن تأكيدات جنوب افريقيا المتعلقة بانتاجها المستقل للأسلحة ، لا تمثل سوى الواقع على الاطلاق . ففي حين يتوسع النظام في انتاج الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة المتطورة ، يتزايد اعتماده على المكونات الرئيسية لتلك المعدات والتكنولوجيا من الخارج بنفس القدر . كما ان الحقائق تبين ان بريتوريا لم تلق على الاطلاق ادنى صعوبة في هذا المضمار .

ولقد تأكدت لنا جميعا ، و بجللاء ، تلك المخاوف الناشئة عن خطط العنصريين

لانتاج اسلحتهم النووية ، وعن المساعدات التي تقدمها بعض البلدان الغربية المهم في هذا المضمار .

ويأخذ التعاون مع جمهورية جنوب افريقيا شكل الاستغلال المشترك لشعوب الجنوب الافريقي ، ونهب ثروات ناميبيا ايضا . وقد بلغت استثمارات رأس المال الامريكي في اقتصاد جمهورية جنوب افريقيا عدة بلايين من الدولارات في الوقت الحالي . ووفقا لما جاء بتقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة (A/AC.131/20) ، توجد ... ٢ شركة عبر وطنية في جنوب افريقيا في الوقت الحالي . وفي هذا الصدد ، تنفذ العمليات الأساسية للتجارة والاستثمار والقروض ونقل التكنولوجيا والخبرات من خلال الشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها الرئيسية في الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان . كما يوجد ما يقرب من ٤٠٠ من الشركات الامريكية الكبيرة ، وما لا يقل عن ٣٠٠ من فروع الشركات الالمانية الغربية وحوالي ٦٥٠ شركة بريطانية تعمل في جمهورية جنوب افريقيا ، اما فيما يتعلق بتعاون اسرائيل الشامل مع العنصريين في المجالين الاقتصادي والعسكري ، بما في ذلك المجال النووي ، فقد ورد بالتفصيل وبصورة وافية ، في التقرير الخاص الذي عرضته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن التطورات الأخيرة فيما يختص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة (A/39/22/Add.1)

كما تقدم البنوك الغربية مساعداتها المالية بسخاء الى جمهورية جنوب افريقيا . وكما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة (A/39/22) ، بلغ ما تلقاه النظام العنصري ، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٨٤ ، من القروض الائتمانية من الأسواق المالية الدولية ما يقرب من ٤٩٠ مليون دولار . كما بلغ اجمالي قروض جنوب افريقيا حتى منتصف عام ١٩٨٣ تقريباً ١٤٩٩ مليون دولار تساوي ٢٦ في المائة من جملة قروضها من مصادر الاقراض المتمركزة في الولايات المتحدة . كما ان المحافظة على النظام العنصري في جنوب افريقيا يوفّر تدفقا متزايدا من الارباح الضخمة للاحتكارات الغربية .

وعلاوة على ذلك ، ترتبط الامبريالية بجمهورية جنوب افريقيا ايضا من أجل الأهداف العسكرية والاستراتيجية. وعلى غرار اسرائيل الصهيونية التي تمثل التوازي المنطقي الكامل لجنوب افريقيا في الشرق الأدنى ، يعتبر النظام العنصرى في جنوب افريقيا بمثابة رأس الجسر لسياسة واشنطن فيما يخص افريقيا . كما يتضح ايضا ان الولايات المتحدة تهتم بالمحافظة على النظام الصديق في بريتوريا المسمى علانية في واشنطن بالحليف التاريخي للولايات المتحدة .

لقد ادانت البلدان الافريقية بشدة سياسة المشاركة البناءة التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة والتعاون الكامل من جانب اسرائيل وبعض الحلفاء الغربيين . وأدانت الأمم المتحدة ، منذ زمن طويل ، سياسة الفصل العنصرى التي تقوم على القتل والاستعباد وغيرهما من أعمال البطش الوحشية الموجهة ضد السكان المدنيين الاصليين بسبب العرق ، واعلنت بحق انها جريمة موجهة ضد الانسانية . وتضمنت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، تحذيرا بأن التطبيق غير القانوني لما يسمى بالدستور الجديد سيؤدى حتما الى زيادة حدة التوتر في جمهورية جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأسره . وقد ثبتت صحة هذه المخاوف . وارىقت دماء المناضلين من أجل الحرية والعدالة مرة أخرى ، وما زالت حصون العنصرية تزداد قوة ، وما فتئت سياسة الابتزاز والتهديد الموجهة ضد البلدان الافريقية السيادية مستمرة ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا قائما ، واصبحت الأعمال العدوانية التي ترتكب ضد دول خط المواجهة أكثر تواترا ، ولا مهرب من ان يؤدى كل هذا الى تفاقم الأخطار التي تتهدد السلم والأمن .

وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي للأمم المتحدة ،
ابتداءً من مجلس الأمن اعتماد تدابير فعالة ضد جمهورية جنوب افريقيا ، بما في
ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، بغية اجبار نظام بريتوريا
على التخلي عن نظام الفصل العنصرى . وما نحتاجه لذلك هو الارادة الموحدة للمجلس
والعمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي بأسره . ومن الضرورى التغلب على المواقف
التعويقية التي تتخذها بعض الدول الغربية الكبرى في هذا الصدد .
ونعلن مرة أخرى أننا نقف متضامنين مع الذين يناضلون ببسالة ضد الفصل
العنصرى ومن أجل الحرية والاستقلال في الجنوب الافريقي .

السيد سيلوال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية
العامة اليوم مرة أخرى بند جدول الأعمال المعنون : " سياسة الفصل العنصرى التي
تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . لقد أدان الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مرارا
وتكرارا من جانب اعضاء المجتمع الدولي . وشجبت الأمم المتحدة نظام الفصل العنصرى
باعتباره جريمة ضد الانسانية ، ووصفه مجلس الأمن بأنه يثير اشمزاز ضمير الانسان .
ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الادانات الشاملة مازال نظام الفصل العنصرى سائدا ،
بالانتهاك الذى لا مبرر له لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .
وقد ادانت نيبال باستمرار سياسة الفصل العنصرى هنا امام هذه الجمعية ،
وفي العديد من المناسبات خلال مشاركتنا الفعالة في أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصرى . فنحن نعتبر الفصل العنصرى سياسة لا انسانية وسببا لعدم
الاستقرار في المنطقة . وما لم يوضع حد لسياسة الفصل العنصرى ، والى ان يوضع
لها ذلك الحد ، سيظل السلم والأمن الدوليان معرضين باستمرار للخطر .
لقد استطاعت حكومة بريتوريا ، عن طريق سياسة الفصل العنصرى ان تصبح
أكثر النظم ممارسة للقمع في قارة افريقيا . فالسود الذين يبلغ عددهم ٢٠.٦ مليون نسمة

ويشكلون الأغلبية الساحقة من السكان في جنوب افريقيا ، يعيشون في ١٣ في المائة من اراضي البلد ، في حين يحتفظ بباقي الأراضي ونسبتها ٨٧ في المائة للسكان البيض وعددهم ٣ مليون نسمة . وليست لدى السود اى امكانية للمطالبة بممارسة حقوقهم الا في مناطق صغيرة للغاية على اطراف البلد . وينتشر الجوع والفقر والبطالة وسوء التغذية في تلك " الاوطان " ، ونحن لا نرى اية دلالة على وجود نية لدى نظام بريتوريا لاتخاذ اية تدابير لتغيير الحالة . وحتى السود الذين استطاعوا ان يجدوا لانفسهم مكانا في المجال الاقتصادي للبيض يعملون في ظروف صعبة . وقد اجبر نظام العمالة المهاجرة الملايين من السود على الانفصال عن اسرهم والعمل بأجور زهيدة لدى البيض . وتظل الحقيقة المفزعة لذلك البلد متمثلة في ان السود وغيرهم من غير البيض يعيشون في ظروف دون انسانية .

تعتبر السياسات التمييزية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وصمة في جبين الانسانية . وبالرغم من ادعاء هذا النظام ، طوال سنوات ، بأنه يبتعد عن التمييز العنصرى ، فإنه قمع خصوم الفصل العنصرى ، واسكت الصحافة ، والقى الناس في السجون دون محاكمة ، ومات بعضهم على يد الشرطة السرية . ونحن نسأل نظام بريتوريا : في اى مكان من العالم عدا جنوب افريقيا ينكر على الانسان موطنه في بلده ؛ وفي اى مكان غير جنوب افريقيا يسمح للمرء بأن يعيش ويعمل ويشارك في التفاعلات الاجتماعية وفقا للون جلده ؟ ان نيبال بوصفها مؤيدا متحمسا لحقوق الانسان لا تستطيع ان تقر ، ولن تقر أبدا ، نظاما عنصريا على مقصده أو تقبل بما يترتب عليه .

وبالاضافة الى أعمال القمع التي تمارس ضد السكان من غير البيض في جنوب افريقيا ، اصبح نظام بريتوريا ، بشكل مطرد ، مستودعا عسكريا . وقد شاهدنا حكومة جنوب افريقيا تلجأ في السنوات الاخيرة الى زيادة استخدام القوة العسكرية لقمع المقاومة الشعبية في ناميبيا وزعزعة استقرار البلدان المجاورة . وقد حرك هذا النظام العنصرى عددا كبيرا من قواته المسلحة تسليحا ثقيلًا الى ذلك الاقليم ، وجند عددا من الجنود

المرتزة للخدمة في قوة دفاع جنوب افريقيا في ناميبيا وجنوبي انغولا . وهناك تقارير تفيد ان هذه القوات متمركزة في اكثر من ٨٠ قاعدة في ناميبيا . وهذا مجرد مثال آخر على الحيل القذرة التي تستخدمها حكومة جنوب افريقيا لادامة سيطرة نظامها . ونحن نشجب بشدة في هذا الصدد التعاون العسكرى القائم بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الغربية . كما نشجب بنفس القدر والشدة الدعم غير المباشر والتشجيع اللذين يحصل عليهما النظام العنصرى في جنوب افريقيا من بلدان معينة تدعي في هذه الهيئة العالمية انها تؤيد بقوة الحفاظ على حقوق الانسان وكرامة البشر .

ان الانتخابات الاخيرة التي اجريت في جنوب افريقيا يومي ٢٢ و ٢٨ آب/ اغسطس ، وما سمي بالاصلاحات التي ادعاها نظام بريتوريا ، ليست في رأى وفد نيبال سوى خدعة للتعمية . فاذا كان نظام بريتوريا يظن ان المقترحات الدستورية المزعومة ستخفف من شدة معارضة الفصل العنصرى ، ومن ثم تقلل من ضغط المجتمع الدولي لعزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا ، فانه يكون ممعنا في الوهم . وتعتقد نيبال ان تنفيذ تلك المقترحات المزعومة سيزيد من تفاقم الحالة المتفجرة أصلا والسائدة في جنوب افريقيا . فضلا عن ذلك ، تتناقض هذه المقترحات الدستورية مع ميثاق الامم المتحدة .

لقد دعت الجمعية العامة مرارا وتكرارا الى فرض عقوبات شاملة وفعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ونحن نرى ان ذلك هو الحل الوحيد الذى تتوافر له مقومات الاستمرار والذى يمكن من خلاله اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها القائمة على الفصل العنصرى والقمع . لذلك ، نضم صوتنا الى صوت المجتمع الدولي في حث مجلس الامن على اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق . وينتهز وفد نيبال هذه الفرصة ليؤكد من جديد تاييده للتنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالفصل العنصرى التي اعتمدها مجلس الامن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الامم المتحدة وهيئة حقوق الانسان .

وفي الختام ، تود نيبال ان تشني على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لما تبذله من جهود لا تتوقف بغية تعبئة الراى العام العالمى ضد هذا الشرالآثم . ونحن نؤيد تأييدا تاما التوصيات التى وردت فى تقرير اللجنة الخاصة .

السيد ارسيل (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة اخرى

نناقش مسألة هامة ظلت تواجهنا طوال ما يقرب من أربعة عقود . ولم يحدث ان كانت الحالة في جنوب افريقيا في اى وقت مضى يمثل ما هي عليه الان من خطورة والحاحية . وفي هذه اللحظة ذاتها لا بد ان كثيرين من السكان الاصليين في جنوب افريقيا يجلدون دون تمييز ويعتقلون ويسجنون ويعذبون ويقتلون بلا رحمة لاستنكارهم لنظام الفصل العنصرى القائم على القمع في جنوب افريقيا .

فالانباء ترد كل يوم تقريبا عن ازدياد وحشية قوات الجيش والبوليس في جنوب افريقيا فيما ترتكبه من عنف ضد السود من الرجال والنساء العزل بل والاطفال الابرياء الذين لا جريمة لهم الا المطالبة بالحرية والعدالة والمساواة .

ولا حاجة بي الى الاطالة في سرد الفظائع اللاإنسانية التي ترتكب في حق الشعب الاسود في جنوب افريقيا بأيدى انصار نظام الفصل العنصرى . ويكفى ان نقول ان ذلك النظام بوحشيته التي لا مثيل لها اعتبر جريمة ضد الانسانية .

ولكي يضرب الرقم القياسي في اللاإنسانية ، فرض نظام بريتوريا العنصرى دستورا عنصريا جديدا يقضي بايجاد برلمان من ثلاثة مجالس يقوم على العزل العنصرى فهناك مجلس للبيض وآخر للملونين وثالث للذين من اصل هندي . اما اغلبية السكان الافارقة الاصليين الذين يمثلون ما يزيد على ٧٠ في المائة من السكان فقد استبعدوا من ممارسة اية حقوق سياسية . ولن يمثلوا في البرلمان ذى المجالس الثلاثة لمجرد انهم من السكان الاصليين ، ولكونهم سود البشرة ولن يكونوا لذلك جزءا من جنوب افريقيا البيضاء رغم انهم سلاله الشعب الذى كان يعيش على هذه الأرض عند ما جاء المستعمرون العنصريون منذ قرون فمكانهم سيكون البانتوستانات ، معسكرات الاعتقال التي يعلن النظام العنصرى بلا حياء انها دول مستقلة . ونظرا لانهم لا يعتبرون جزءا من وطنهم فانهم باتوا غرباء في وطنهم . فاذا لم تكن هذه هي اللاأخلاقية والعنصرية في أبشع صورها فلا أدري ماذا تكون .

ومع حرمان الافريقين في جنوب افريقيا من حقهم في أن يحكموا انفسهم لا يسمح لهم حتى بتسمية انفسهم مواطنين في بلد هم ذاته . وعلى ضوء هذا انضم وفد بلادى الى جميع

أعضاء المجتمع الدولي تقريبا في اداة الدستور العنصرى الجديد وعلان أنه لاغ وباطل ان وفد بلادى لا يمكن ان تخدعه تأكيدات جنوب افريقيا بأن هذه الاصلاحات الدستورية ستؤدى الى اصلاح نظام الفصل العنصرى . ان هذه اهانة لذكائنا . اذ كيف يمكن ان يصلح نظام بغيض لانساني كالفصل العنصرى بعمل لانساني آخر؟ ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ولا بد من استئصاله استئصالا تاما واعطاء شعب جنوب افريقيا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

وانطلاقا من هذا . يود وفد بلادى ان يعرب عن بالغ انزعاجه لاستقبال بعض الدول الغربية مؤخرا لرئيس وزراء نظام بريتوريا . فسلوك تلك البلدان شجع الحكومة العنصرية التي كانت تحاول هذه المنظمة تقليم اظافرهما لا جبارهما على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى . وقد تأكد ذلك بمجرد عودة رئيس الوزراء العنصرى الى بلاده من جولته الأوروبية . فقد تمادت حكومته في البطش بشعب جنوب افريقيا الذى طال قهره والذى أبدى من جانبه شجاعة تدعو الى الاعجاب واظهر اصرارا على مواصلة نضاله ضد السياسات العنصرية لبريتوريا . ولقد امتدت هذه الاعمال المكثفة من العدوان والارهاب مقترنة بالابتزاز الاقتصادي ، الى الدول المجاورة لهذا النظام والتي تعاني بالفعل من الضغوط والصعوبات الاقتصادية .

واذ يشيد وفد بلادى بالشعب الاسود الباسل في جنوب افريقيا وحركات التحرر الوطني وشعوب الدول المجاورة ، فانه يدى بشدة الاعمال العدوانية التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا . ونود الاشادة ايضا بكل شعوب العالم ، وبالأفراد الذين يعينهم الامر والذين لا يعينهم الامر والذين جعلوا مشكلة شعب جنوب افريقيا المضطهد مشكلة خاصة بهم . فقد اسهموا جميعا ، كل بطريقته الخاصة أو ساعدوا على تنفيذ العديد من التدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة بهدف ازالة الفصل العنصرى .

واذ اقرب من نهاية هذا البيان اجد من الواجب عليّ ان اعترف بأنني أشعر باحباط عميق . اذ ادرك أنه لا يوجد شيء مما قلته لم يقل من قبل . كما أدرك جيدا

أن كل ذلك قد يقع على اذان صماء هي اذان من نسعى منذ زمن طويل الى الحصول على تعاونهم للقضاء على الفصل العنصرى ، ممن يباهون بتقاليدهم العريقة فيما يتعلق بالقيم الديمقراطية ، ويذكروننا باستمرار باهمية احترام حقوق الانسان ، ويدعون أنهم يناصرون قضية الحرية وتقرير المصير . لماذا لا يمكن تطبيق هذه القيم على ٢٥ مليون من السود المضطهدين والمحرومين من حقوقهم السياسية في جنوب افريقيا ؟ هذا سؤال بطل بلا جواب لدى عدد كثير من أم العالم .

مرة أخرى نناشد تلك الدول أن تمت تأييدها للخالية المقهورة في جنوب افريقيا . فهي دول متمتعة بالخبرة وتعرف جيدا النهاية المحتومة لنضال أى شعب من اجل التحرر وتقرير المصير ، ولهذا فانها ولا بد تعرف ان النهاية قادمة لا محالة . وتجعلنا الأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا نعتقد أن هناك دفعة صوب عنف مطلق لن يقتصر على ذلك البلد فحسب بل سيؤثر على المجتمع الدولي بأسره . ولهذا فاننا نحث تلك الدول مرة أخرى على الانضمام الى المجتمع الدولي في اتخاذ الخطوات اللازمة بما في ذلك فرض عقوبات شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك للقضاء على نظام الفصل العنصرى الشرير .

السيد يارنت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سألدا
بالاقتباس من بيان أدلى به وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية لبلادى خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة :

" فنظام الفصل العنصرى محكوم عليه بالزوال لأن تعاليمه الأساسية شريرة ومهينة للجنس البشرى . وان القائمين على هذا النظام يرتكبون جريمة ضد الانسانية ولا يمكن الابقاء على ذلك الى مالا نهاية عن طريق اللجوء الى اساليب القمع العنيفة والتخويف ولا يمكن حل هذه المشكلة عن طريق اجراء تغييرات لا قيمة لها وسطحية في نظام هو أساسا غير اخلاقي . ان جامايكا حكومة وشعبا تعارض بشدة هذا النظام الشرير" (A/39/PV.28 ، ص ١٧)

وترى جامايكا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مع الفصل العنصرى .
فقناعتنا ان الفصل العنصرى لا سبيل الى اصلاحه بل يجب ان يقتلع من جذوره ويقضى
عليه قضاء مبرما . ومن ثم ما زلنا نشعر بالحيرة ازاء المواقف التي تهيى بأن
اصحابها يعتقدون ان هناك سياسات يمكن ان تلکز نظام جنوب افريقيا برفق دافعة
اباه على الطريق نحو الاصلاح .

لقد ولد الفصل العنصرى من الغزو واستمر باستخدام القهر والاستغلال
وغذته فلسفة التفوق العنصرى . فكل ما يرتكبه نظام جنوب افريقيا العنصرى يرتكبه بغية
ابقاء الاقلية البيضاء في السلاطة الى الابد وذلك أمر لا يتطرق اليه ادنى شك . وعملا على
تحقيق ذلك الهدف يظل ذلك النظام على اتم استعداد لا ارتكاب اى عمل يراه ضروريا
كما فعل في الماضي ، فالأطار القانونى للقمع والاستغلال راسخ في مكانه ولا يوجد
ما يشير الى أنه سيزال . ورغم أن كثيرين في سائر انحاء العالم يعتبرون المذاهب
الفلسفية واللاهوتية السياسية تشويهاً فجة ، فان تلك المذاهب ما زالت تتخذ وسيلة
لتسويق وتبرير ما يقدمه البعض من الدعم لشرور ذلك النظام .

قد دأب البيض في جنوب افريقيا على تطبيق سياسة عنصرية على السكان غير
البيض بدءاً بما سمي بمعازل الاهالى الاصليين ووصولاً الى ما يسمى الآن بالانتوستانات
المستقلة التي لا تعد وكونها مجرد جيوب لتوفير الايدى العاملة الرخيصة للأقلية
البيضاء ولتمكين الجهاز القمعى من العمل على نحو أكثر فعالية .

لذا يجب على المجتمع أن يواصل ممارسة أقصى الضغوط على نظام جنوب افريقيا
فسجل ذلك النظام حافل بالخداع والنفاق والغش . ومن ثم لا نجد اى فارق بين
سياسة المشاركة البناءة وتمكين النظام العنصرى من تحقيق مآربه .

نحن نعيد النداءات الداعية الى تكثيف حملة الرأى العام الدولى ضد نظام
الفصل العنصرى وزيادة المساعدة المعنوية والمادية لشعب جنوب افريقيا المضطهد
وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامن حكومة جامايكا مع الجماعات
المضطهدة والمستغلة في جنوب افريقيا ومساندتها لتلك الجماعات بما فيها المقاتلين

الابطال في سبيل الحرية ونقابات العمال وزعماء المعارضة والجماعات الدينية والطلبة وسجناء الضمير الذين مازالوا مناوئين بلا هوادة لنظام الفصل العنصرى وسياسته . ففي وجه تدابير القمع المشددة والتخويف باستخدام العنف ، رفض الشعب المضطهد ان يدع مضطهده يرغمونه على الخنوع وبرهن المرة تلو المرة على وحدته التي لا تتزعزع ونحن نلاحظ بارتياح خاص ان المعارضة الدينية للفصل العنصرى قد ازدادت قوة وشدة وان الجماعات الكنسية قد علا صوتها دفاعا عن حقوق الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا . ويشيد وفد بلادى بأنشطة المناضلين الحركيين وبالروح التي لا تقهر للزعماء الدينيين الذين كالأسقف د زموند توتو الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا الذى عين مؤخرًا كأول أسقف أسود في جوهانسبورج ، والاسقف بلساك . كما نود ان نزجي تهنئتنا الحارة للأسقف توتو لحصوله عن جدارة واستحقاق على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٤ .

ان تكتيكات العدوان المستيثة التي يلجأ اليها النظام العنصرى تؤكد مدى خطورة الأزمة الضخمة التي تواجه ذلك نظام الفصل العنصرى . ونحن نعتقد ان الوقت حان من زمن طويل ليعير المجتمع الدولي أذنا صاغية لتوسلات الشعب المضطهد في جنوب افريقيا فتلك الحالة المفزعة تتطلب اتخاذ تدابير أكثر حسما وتضافرا لما اتخذ حتى الان ضد ذلك النظام الذى لم يقتصر على تشديد القمع الداخلى فحسب ، بل وأحكم قبضته العسكرية الخائفة على ناميبيا وعمد بشكل متزايد الى زعزعة استقرار جيرانه من دول خط المواجهة ونود أن نوجه السؤال التالي الى أولئك الذين ينصحون بالتحلي بالصبر ويشيرون الى الاصلاحات المزعومة : الى متى ينبغي لشعب مضطهد يزيـد تعداده على ٢٢ مليون نسمة أن يصبر ، منتظرا ما تجود به اقلية بيضاء لا ترحم ؟

كثيرا ما تملي اعتبارات الأخلاق والمصلحة المادية ، متى اجتمعت ، القيام بالاصلاحات . وذلك ما لا ينتقص من قيمة الاصلاح . وفي مناسبات عدة أدى التآلف الصائب للمبادئ ورجاحة العقل الى التخيير . ولكن التاريخ لن يغفرا لأولئك الذين يسمحون للمصلحة الذاتية ، ايا كان الشكل الذى تتخذه ، ان تدفعهم - على سبيل

تحريف المبادئ - الى التغاضي عن الوضع القائم تحت ستار من ادعاء امكانية اصلاحه .

ومما يثير قلق وفد بلا دي بشكل خاص المسألة التي تتقاذف ما بين البلدان بشأن الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية والاتصالات الرياضية الدولية بجنوب افريقيا وقد شاركت جامايكا ، بوصفها عضوا في اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، على نحو فعال في الحملة الدولية للقضاء على الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا . ونحن نرحب بتقرير رئيس اللجنة المخصصة ونتعهد بمواصلة الالتزام بالمشاركة في الجهود المبذولة للتوصل عاجلا الى مشروع اتفاقية دولية يمكن أن يقدم رسميا الى الجمعية العامة في دورتها القادمة .

وأود باسم حكومة جامايكا أن أجدد التزامنا بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية الى اقتلاع هذا الشر البشع من جذوره وايجاد مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب افريقيا تكفل فيه لجميع المواطنين الحقوق الأساسية والحريات الجوهرية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة .

السيد نغوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود فـي
مستهل كلمتي أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لما تبذله من جهود دائبة دافعا عن شعب جنوب افريقيا المضطهد المحروم من اسماع العالم صوته . فاللجنة تحت الرئاسة الملتزمة القديرة للسفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا تواصل تنبيه الراى العام العالمي في ظل ظروف يغلب ان تكون معاكسة الى سياسات وممارسات الفصل العنصرى الاثمة اللاانسانية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا بحماس لا هوادة فيه .

ان عمل اللجنة زودا عن شعب جنوب افريقيا المضطهد يجب أن يلقى التأييد التام من جانب المجتمع الدولي بأسره ان كان لنا أن نحزرتقد ما صوب تحقيق الأهداف الواردة في عدد لا يحصى من القرارات والمقررات الصادرة عن هذه الهيئة العالمية فيما يتعلق بصنوف الاذلال التي تهيلها عصابة من جوابي البحار على الشعب الأسود في جنوب افريقيا منذ أطبق فان ربييك ولغمته قبضتهم المفترسة على موارد جنوب

افريقيا الطبيعية والبشرية عندما وُلد هو وعصابتة سواحل ذلك البلد الذى طالبت معاناته ، في سنة ١٦٥٢ أى منذ أكثر من ثلاثة قرون .
لقد ظل البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا " الذى تناقشه اليوم ، قيد نظر الجمعية العامة منذ ١٩٤٦ ، نظرا لأن تلك السياسات لاتزال ماثرا لقلق المجتمع الدولى بأسره .

ان نظام الفصل العنصرى نظام أناني يقوم على اعتقاد لا يقبله المنطق بتفوق الجنس الأبيض . وهو نظام شرير تسبب في اخضاع الأغلبية السوداء لنزوات الأقلية البيضاء العنصرية . فالفصل العنصرى ، بحق ، جريمة ضد الانسانية كما وصفه المجتمع الدولى .

وحتى تتمكّن من ادامة تفوق البيض ، وضعت جنوب افريقيا خطة طويلة الأجل لتفتيت السكان السود في كيانات صغيرة تعرف باسم البانتوستانات . وفي ظل ذلك النظام التقييدى ، تجرّد سكان جنوب افريقيا السود من حق المواطنة في مسقط رأسهم . ولا يعود من حقهم أن يعيشوا ويبحثوا عن العمل في المدن والمناطق الأخرى المخصصة للسكان البيض الا بموجب تصاريح المرور . والهدف النهائي لجنوب افريقيا هو نفي الأغلبية السوداء في البانتوستانات ، وترك السكان البيض في بقية البلاد باعتبارهم أغلبية سكان جنوب افريقيا .

لكن الاعتقالات الجماعية والسجن والتعذيب وقتل المضطهدين لن تسكت صوت معارضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا . ويتحمّل من لهم نفوذ خاص على العنصريين بمسؤولية خاصة عن استخدام ذلك النفوذ بطريقة ايجابية . ومن حق المضطهدين والمجتمع الدولى بأكمله المطالبة بذلك .

ان الفظائع التي يرتكبها العنصريون ضد الجماهير السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا لم توهن من عزيمة الشعب المضطهد وتصميمه على القتال من أجل حقوقه . بل على العكس ، أدت تلك الأعمال الى تدعيم اصراره على تحقيق أهدافه المقدسة . ويعرف ذلك الشعب ، كما نعرف جميعا ، أن أهدافه النبيلة لن تتحقق ما لم يقض على نظام الفصل العنصرى البغيض وسياساته .

وجنوب افريقيا وناميبيا هما البلدان الوحيدان في هذا الجزء الأخير من القرن العشرين اللذان تمارس فيهما العنصرية والتمييز العنصرى بصورة مؤسسية . فهناك ينظر الى الشخص الأسود باعتباره مجرد أداة في يد البيض ومصدر عمالة رخيصة

للابقاء على اقتصاد لا يحصل منه على أية منافع على الاطلاق . وعندما يصبح غير قادر على أن يظل سلعة في سوق العمالة الرخيصة هذه ، يبعد الى البانتوستان المجذب ليعيش هناك في فقر مدقع وبأس مطلق .

من واجب المجتمع الدولي القيام بخوض كفاح لا يكل لتخليص كوكبنا من ذلك النظام اللاانساني الخطر . ان الاهانات التي يتعرض لها السكان السود في جنوب افريقيا وناميبيا بصورة يومية جعلت من المضطهدين في هذين البلدين اللذين ينزفان دما مجرد عبيد في بلديهما الأصليين . وهذا وضع من أوضاع العبودية لا منازع .

ويعارض الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، كما هي الحال بالنسبة لناميبيا الفصل العنصري معارضة قاطعة . وقد أوضح ، بما لا يدع أي مجال للشك ، اعتراضه على ذلك النظام المقيت ، وهو يخوض غمار كفاح بطولي من أجل استعادة حقوقه وكرامته وشرفه في جنوب افريقيا الموحدة وفي ناميبيا الموحدة .

وقد أعرب ذلك الشعب عن معارضته الشديدة لذلك النظام بصورة بليغة في الآونة الأخيرة ، عندما رفض بأغلبية ساحقة ما سُمي بالاصلاحات الدستورية ، وهي مجرد حركة التفاف زائفة استهدفت المزيد من التفرقة بين السكان غير البيض . فقد وضعت تلك الاصلاحات المزعومة عملا على ترسيخ نظام الفصل العنصري لا كوسيلة لاستئصاله .

ان الحالة المتفجرة الراهنة في جنوب افريقيا التي يلقي العديد من الرجال والنساء والأطفال العزل مصارعهم في غمارها وآلة مباشرة لسياسة الفصل العنصري الابادية البشعة التي يتبعها نظام بريتوريا العنصري بهمجية متزايدة .

ان نظام بريتوريا يعمل على ترسيخ نظامه البغيض القائم على الفصل العنصري حتى في ناميبيا ، وهي اقليم يحتله بصورة غير مشروعة بالانتهاك الصارخ للعديد من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها . وبغية تشديد قبضتها على ناميبيا ، اتخذت جنوب افريقيا ، طوال سنوات ، موقفا عدوانيا تجاه الدول المستقلة في منطقتنا في

محاولة مستيثة لزعزعة استقرار تلك الدول ، ومن ثم اخضاعها ، وارغامها ، فيما تأمل جنوب افريقيا على التخلي عن تأييدها للشعب المضطهد في ناميبيا وجنوب افريقيا . وباستخدام قوته العسكرية الضخمة واكتراه المرتزقة ، شن النظام العنصرى حملة من الارهاب أرغمت المضطهدين على اللجوء للكفاح المسلح لتحرير أنفسهم .

اننا نشعر بالقلق لأنه بالرغم من عدم الاكتراث الذى تبديه جنوب افريقيا سجلها في انتهاك حقوق الانسان وسياستها الخطرة المبنية على ارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة المستقلة ، تتعاون بعض الدول الغربية معها وتواصل مساعدتها لذلك النظام في المجال النووى والعسكرى ومجالات أخرى عديدة . ونحن ندين ذلك التعاون لأنه يودى الى تقوية قدرة ذلك النظام المتهور الذى لم يبد أى اهتمام لكرامة الانسان بأى شكل كان على مواصلة ما يرتكبه من أعمال القمع . كما ندين أيضا أية سياسات تواصل تشجيع النظام العنصرى على اطالة أمد نظامه الشرير للفصل العنصرى .

ان السياسات التي تتبعها بعض الدول الغربية قدمت المساعدة والتأييد لنظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ، ومكنته من مواصلة انتهاج سياساته اللاانسانية البغيضة . وستكون النتيجة التشكيك في مصداقية هذه الهيئة اذا ما ترددت في ادانة من يواصلون التعاون مع العنصريين . وينبغي أن نستمر في مطالبة المجتمع الدولي بتقديم كل الدعم المادى الممكن للشعب المضطهد .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتحية أولئك الذين سقطوا في ساحة الكفاح ضد الفصل العنصرى . لكن تضحياتهم ستذهب سدى اذا لم يضاعف المجتمع الدولي من جهوده من أجل بزوغ فجر مرحلة جديدة من الحرية والعدالة والسلام في جنوب افريقيا وناميبيا .

السيد نتنياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحملة على اسرائيل ، التي تتخذ شكل المحاكاة التهامية لمعتقدات أخرى ، بيد وأن لها شكايات طقوسية ينبغي أن تراعى . ولقد شهدنا فعلا عددا منها في هذا الخريف . وكانت هناك أولا محاولة ايران لانكار وثائق التفويض الخاصة باسرائيل . ثم أتى قرار العراق المتجدد سنويا بشأن مفاعلها النووي . والآن ، تتخذ مطاردة اسرائيل صورة أخرى ، متخفية في ثوب حركة مناهضة الفصل العنصري . والنتيجة الأليمة المترتبة على ذلك هي أن من ارتكبوا بالذات أكبر الاساءات ضد حقوق الانسان ومن انتهكوها ، وهم الكتلة السوفياتية وكثير من البلدان العربية ، قد اختطفوا حركة ذات مغزى أخلاقي عظيم فشوهوها الى حد نعجز بعده عن التعرف عليها . وبذلك نفروا الكثيرين من ذوي النوايا الطيبة ممن كانوا سيؤيدون ذلك المسعى لولا ذلك .

ولقد كان في مقدور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تتصرف على نحو أفضل . ان تقريرها لا يركز على مساوئ الفصل العنصري المطبق بالقوة ، ولا على الطرائق العملية للتخفيف من ذلّ وألم الفصل العنصري ، ولا على الحجج اللازمة لاقناع ممارسي الفصل العنصري بأنهم مخطئون ويحكمون على أنفسهم بالاندحار والهزيمة ، فبدلا من ذلك كله تصل اللجنة للأسف في تقريرها الخاص الى نقطة مختلفة كلية ، وهي أن اسرائيل هي معين لا ينضب للفصل العنصري ، وهي الامبراطورية العتيدة التي تمدّه عن بُعد بأسباب الحياة ، وهي لذلك تستحق العقاب .

وقد أصبحت كل هذه الملاحظات لاسرائيل جزءا من المداولات الى درجة يصعب معها بلا شك على كثير من الممثلين الامتناع عن التثاؤب من الملل . وهذا خطأ . فالقضية هنا ليست اسرائيل التي لن يمسّها ما يقال هنا ولن يؤثر فيها ، بل قضية حركة مناهضة الفصل العنصري التي قد تضار في الحقيقة لو سمح مجددا لمن لا مصلحة حقيقية لهم فيها باساءة استخدامهما لأغراضهم الخبيثة .

ودعوني أقول أولا ان اسرائيل تدين اداة قاطعة العنصرية بكل أشكالها ،

بما فيها الفصل العنصرى . اننا شعب عانى أكثر من أى شعب آخر من العنصرية ، عنصرية الاغتيال والقتل . وهذا هو السبب الذى من أجله كتب تيسودور هرتزل ، مؤسس الصهيونية الحديثة ، انه سيسعى بعدد تحرير اليهود من شر العنصرية ، الى تحرير السود المقهورين . وهذا هو أيضا السبب الذى من أجله عبّرت مرارا الدولة التي تأسست في مخيلته ، عن مقتها للفصل العنصرى ومعارضتها له ، سواء في المحافل العالمية مثل هذا المحفل أو مباشرة لحكومة جنوب افريقيا . ونحن نتفق مع الفكرة التي عبّر عنها بالفعل عدد من الممثلين هنا وهي أن التعبير المباشر عن موقفنا هو أنجح الطرق لاجداث تغيير في سياسات جنوب افريقيا العنصرية .

ولكن ينبغي ألا يغيب عن البال أن هؤلاء الذين يتزعمون القطيع الملاحق لنا ، يضمّون بين صفوفهم الاتحاد السوفياتي ودولا عربية معينة . والآن مهما كانت قدرة الاتحاد السوفياتي البلاغية في المحافل الدولية ، فهو بلد يقمع نظامه بوحشية اللغة والثقافة كما يقمع أقل تعبير عن التطلعات الوطنية لأقليته الكثيرة ، وربما لا يكون ذلك فصلا عنصريا ، ولكنه قمع شعب لشعب آخر واخضاع من الروس لجميع من ليسوا روسا في كل أنحاء الامبراطورية السوفياتية .

وماذا عن البلدان العربية التي تعلن باستمرار عدم عنصريتها ؟ أعتقد أن سجلها جدير بالبحث . فمن هو الذى بدأ تجارة الرقيق أولا على نطاق واسع في افريقيا السوداء التي أدت الى ما نعجز عن وصفه من المعاناة وفقدان الأرواح على مدى قرون ؟ وماذا نقول عن تلك البلدان العربية التي كانت الى فترة قريبة في هذا القرن - ونقول ذلك استنادا الى معلومات جمعية مناهضة الرق في لندن - تمارس الرق ؟ فالمملكة العربية السعودية مثلا تنازلت وألغت الرق رسميا في عام ١٩٦٢ فقط وهناك تقارير تفيد بأنه الى يومنا هذا ، مازال الرق أو شيء قريب منه جدا موجود حتى الآن في شبه الجزيرة العربية .

أولناخذ تشاد التي يطالب عملاء العقيد القذافي العرب وصنائعه المحليين بحجز كبير منها ويحتلونه ، على الرغم من تعهد القذافي رسميا بسحب قواته من هناك .

وتهددات ليبيا بالطبع بتدبير الانقلابات المستمرة والغزو تتجاوز ما هو أبعد من تشاد وتهدد بلدان افريقية أخرى . ولذلك لا تدعوا أمم افريقيا السودا* تضلل بالحملة العربية لتجريح اسرائيل . ويحسن بهذه الأمم ألا تكتفي بالنظر الى جنوب القارة فحسب لترى ما يثير سخطها عن حق ، بل أن تنظر الى شمالها أيضا .

ان التأكيدات السخيفة الواردة في التقرير الخاص ، ليست جديدة بالرد عليها . ولكنني سأختار على سبيل التدليل مثالا واحدا : اتهام اسرائيل بالتجارة مع جنوب افريقيا على نطاق واسع . ووقائع ذلك الموضوع معروفة جيدا حتى بالنسبة لمن يتهمونها ، بل ربما كانت معروفة لهم بصفة خاصة . ان تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا ، مثل تجارتها مع غيرها من البلدان ، لا تنطوي على موافقة عمياء على سياسة ذلك البلد ، والا اعتبرت الولايات المتحدة تساند سياسة الاتحاد السوفياتي ، والاتحاد السوفياتي يساند سياسة ألمانيا الغربية ، وبريطانيا سياسة ليبيا وهلم جرا . وما ينبغي أن يتنبه له ذهن المراقب الفطن هو أن اسرائيل هي التي تخص بالذكر بطريقة سخيفة . ان تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا متواضعة الى درجة لا تكاد تبدو للعيان ، فهي تبلغ ، حسب أرقام صندوق النقد الدولي ، أقل من نصف من واحد في المائة من الصادرات وثلاثة أرباع الواحد في المائة من الواردات . وهناك حوالي ٢٠ بلدا يتاجرون مع اتحاد جنوب افريقيا على نطاق واسع . ثم ماذا عن ذلك الجزء الكبير من تجارة جنوب افريقيا — حوالي ربعها — الذي يظل ، لأسباب تناسب البعض ، غير محدد الهوية ؟ ان ذلك الجزء يشمل قطاعا كبيرا من التجارة يجري بين جنوب افريقيا والكتلة السوفياتية ، كما يشمل أيضا التجارة الضخمة مع البلدان العربية .

ان صادرات النفط العربي الى جنوب افريقيا تتجاوز المليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا يجعل العرب من بين أكبر المصدّرين الى جنوب افريقيا ، ويجعل اسرائيل بمبلغ الـ ١٢٠ مليون دولار التافه غير جديدة بالذكر . وفي الحقيقة فان صادرات النفط العربي الى جنوب افريقيا أكبر على الأقل عشر مرات من كل صادرات اسرائيل الى ذلك البلد .

غير أن التجارة العربية مع جنوب افريقيا هي بطبيعة الحال طريق له اتجاهين ، وما يخرج على شكل نفط يرجع على شكل ذهب وماس ومعادن ثمينة أخرى . ان منتجي النفط العرب يغذّون اقتصاد جنوب افريقيا ويشرون من وراء ذلك . وينبغي أن يكون كل ذلك كافيا للتدليل على حقيقة ما يدعيه العرب مرارا من أنهم أبطال افريقيا السوداء . غير أن ما يثير الدهشة بدرجة أكبر هو عدم حياء دول النفط العربية في هذه الممارسة . فهي اذ تسبح في شراء النفط الذي كسبته بلا عناء ، لا يمكن ألا تكون مدركة أن سياستها في تحديد السعر قد أضرت باقتصادات بلدان افريقيا السوداء أكثر من أي شيء آخر على طول التاريخ . ولقد أبعد الارتفاع الفلكي في سعر النفط في العقد الأخير عن متناول العديد من البلدان الافريقية امكانية الحصول على مستلزمات تنمية الاقتصاد الزراعي . وارتفعت في عنان السماء أسعار أشياء مثل الأسمدة ، وأساسها النفط ، ومنتجات النفط اللازمة لتشغيل حتى أبسط الآلات الزراعية . وارتفعت الديون الوطنية لكثير من البلدان الافريقية ودفعت شعوبها ولا تزال تدفع ثمنها مخيفا .

فهل قدم الأغنياء من منتجي النفط أدنى تنازل في الأسعار لعملائهم الفقراء ؟ وهل كانوا كرماء مع جيرانهم غير العرب ؟ وهل فعلوا شيئا في الواقع للتخفيف من المعاناة التي تسببوا فيها بهذا الوضع ؟

وهل ينبغي أن تجرّ كل البلدان التي تتاجر مع جنوب افريقيا أمام اللجنة الخاصة لتكون موضوع تقرير خاص ؟ نحن نعلم مثلا أن كثيرا من البلدان الافريقية السوداء ، بالإضافة الى بلدان عديدة في العالم العربي وكتلة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية وبلدانا أخرى تمارس التجارة بنشاط مع جنوب افريقيا . والآن أننا لا أوحى بأي شكل كان بأن تلك البلدان تؤيد الفصل العنصري أو انه ينبغي مهاجمتها . انني أقول فحسب ان من السخف اتخاذ وجود التجارة مبررا منطقيا لمحاكمة كاذبة أخرى تجرّ اليها اسرائيل جرّا بعد أن يكون الحكم قد صدر فعلا بتمزيق أوصالها من قبل أن تبدأ المحاكمة .

عندما يكون السخط انتقائيا للغاية ، يبيت من حقنا أن نتشكك . ونتيجة لكل هذا الظلم البين وهذه الحطة على الظلم التي كرسنا لهذه الاستخدامات الظالمة ، يفقد من قد يستطيعون تقديم بعض العون في تحسين نظام الفصل العنصرى أو انهائه ثقتهم في صدق هذا الجهد وينصرفون عنه .

وفي جميع محافل العالم الدولية ، بما فيها هذا المحفل ، تستغل الحطة العربية الموجهة ضد اسرائيل كل قضية عزيزة على افريقيا السوداء لصالح الأغراض الانانية للأنظمة العربية . وهذا الوضع جدير بالتأمل من جانب كل مثل لافريقيا السوداء هنا ، بل ومن جانب حكوماتهم وشعوبهم . فالكفاح ضد الفصل العنصرى يستحق ما هو أفضل من ذلك .

السيد عجزون (عمان) : ان سياسة الفصل العنصرى التي لا تزال تتبعها

حكومة جنوب افريقيا في مثل هذه الحقبة من التاريخ هي بالتأكيد سياسة مرفوضة من قبل كافة أعضاء المجتمع الدولي . وغير دليل على ذلك ، استهجان المؤسسات الدولية ، وعلى رأسها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، لهذه السياسة اللاانسانية الضرة بالاستقرار والأمن والسلم الدوليين . وحينما يتحقق القضاء على هذه السياسة ، فيمكن لكافة مواطني جنوب افريقيا العيش معا بمحبة وسلام في بلادهم التي تعتبر احدى أكبر الدول الافريقية مساحة وأكثرها تقدما وتنوعا للموارد الاقتصادية والتضاريس المناخية والعوائد الانتاجية المختلفة .

ان بلادا كبيرة كجنوب افريقيا التي تبلغ مساحتها ١ ٢٢٣ ٩٠٥ كم مربع بأقاليمها الأربعة المعروفة الكاب - الأورانج - الترنسفال والنااتال ؛ يمكنها أن تستوعب كافّة أبنائها للعيش معا في اطار احساس مشترك بالحرية والوحدة وبناء وطن ومستقبل واحد . وهذا يتطلب بالضرورة تخلي الأقلية البيضاء عن تجاوزاتها وتكييف نفسها حتى تتساوى في الحقوق والواجبات مع بقية السكان دون مغالاة أو تمييز .

وهذا التمييز الصارخ في المعاملة الذى يعاني منه للأسف الشديد السكان الأفارقة

الأصليين على الرغم من أنهم يشكلون ٧٣ في المائة من جملة السكان ، وينعكس بأوضاع متفاوتة على بقية السكان الطونيين الآخرين ، ممن هم من أصول آسيوية أو مولدين ، وفي

الآونة الأخيرة شمل التمييز في المعاملة حتى المصايف والبلاجات على مياه المحيطين الهندي والأطلسي التي تطل عليهما جنوب افريقيا حيث حددت مصايف وبلاجات خاصة كبيرة المساحة للأقلية البيضاء وساحة أقل جودة وأصغر لبقية السكان الأصليين .

اننا نؤمن بأهمية الحوار والتعديل ونشجع الدبلوماسية الهادئة والهادفة للتوصل الى حلول عطية للأوضاع السائدة غير المقبولة في جنوب افريقيا وناميبيا وهذا يتطلب تهئية الظروف الملائمة من قبل كافة الأطراف المعنية لابعاد تلك المناطق عن شبح المواجهه العسكرية ، ولعل بعض التحولات الايجابية الحاصلة مؤخرا بين أنغولا وجنوب افريقيا ستساعد على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وبالأخص القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فيما لو وجد لمثل هذه التحولات مساعدة ودعم حقيقيين من كافة الدول في العالم ، وبالذات الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، والتي يتمتع بعضها بتأثير لا يمكن نكرانه على مجريات الأمور في جنوب القارة الافريقية .

ان بلادى ترفض كافة أشكال التصرفات العنصرية في جنوب افريقيا وقد أكد ذلك في افتتاح أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لهذا العالم معالي يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية حين قال :

" اننا نكرر شجبنا لسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب

افريقيا والتي تتنافى مع مبادئ السلوك الدولى والانسانى ، كما نحمل حكومة

جنوب افريقيا العنصرية مسؤولية ذلك " . (A/39/PV.23 ، ص ٤٣ - ٤٥)

كما أننا قد صوتنا دائما لصالح القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن مسألة الفصل العنصرى والوضع في جنوب افريقيا ، وأخرها قرار الجمعية العامة في دورتها لهذا العام بشأن رفض ما يسمى بالدستور الجديد لجنوب افريقيا والقرارات الأخرى ذات الصلة المتبنية من المجموعة الافريقية .

ان كل ذلك ينبع من ايماننا بأن علاقاتنا التاريخية الطيبة مع أبناء القارة الافريقية هي علاقة وطيدة تهدف دائما للخير العام والصالح المشترك المبني على العدل والمساواة والمستلهم من وحي ديننا الاسلامي الحنيف وتراثنا القومى الغني بمعاني المحبة والتعايش السلي .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد كانت البدايات الواضحة للمشكلة التي تناقشها اليوم في سنة ١٩٤٨ م عندما وصل الحزب الوطني للسلطة في جنوب افريقيا وبدأ يعمل لتكريس سيطرة المتوطنين البيض على البلاد من خلال سن القوانين الجائرة التي تحرم المواطن الافريقي الأسود من أبسط حقوقه الأساسية وتكسر من سياسة الفصل العنصري . ولقد أدركت الأمم المتحدة شروء هذه السياسة في وقت مبكر حيث تم ادراجها على جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ١٩٥٢ م وحظيت بمناقشات مستفيضة منذ ذلك التاريخ .

ولكن هل تم التوصل الى الحل المناسب وانتهت المشكلة ؟ للأسف أن الاجابة بالسلب ، إذ أنه رغم هذه الفترة الطويلة التي انقضت ، ورغم مئات القرارات التي صدرت ، ورغم اجماع المجتمع الدولي على ضرورة إنهاء الفصل العنصري ، إلا أن هذه السياسة تزداد رسوخا مع الزمن . وقد يكون العنصر الايجابي الوحيد هو أن نظام بريتوريا لم يتمكن من اسكات الشعب الافريقي ورغم مختلف ضروب القمع والاضطهاد التي تمارسها قوات القمع العنصرية ضد هذا الشعب البطل .

وان الانتفاضة الشعبية الأخيرة في مختلف مدن جنوب افريقيا التي بدأت بالتعبير عن رفض الدستور العنصري الجديد ، تمثل أحد فصول الطحمة البطولية التي يخوضها شعب جنوب افريقيا من أجل الحصول على حقوقه الأساسية وتخليص العالم من سياسة الفصل العنصري ، ولا شك أن التاريخ سجل بكل فخر التضحيات التي قدمها شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري ، ويؤكد أن الآلاف الذين سقطوا برصاص النظام العنصري ، سواء كانوا يحملون السلاح أو يحملون اللافتات ويهتفون بسقوط الفصل العنصري ، وأولئك القابعون في السجون ، قد قدموا ارواحهم فداءً للإنسانية جمعاء باعتبارهم يناضلون ضد سياسة اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة جريمة ضد الجنس البشري .

ان الممارسات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا في ظل سياسة الفصل العنصرى ، سواء في جنوب افريقيا أو ناميبيا ، تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان وتحدّ لارادة المجتمع الدولي .

وانها لجريمة ما بعدها جريمة أن تخضع غالبية السكان الى قلة من المستوطنين الذين يمارسون أبشع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال ضد السكان الأصليين الذين يتم إلج بهم في السجون ، ويتعرضون للتعذيب والاغتيال ، لمجرد مطالبتهم بحقوقهم فسي العدل والمساواة والحرية والكرامة الانسانية .

وأكثر من ذلك فقد عمد النظام العنصرى في السنوات الأخيرة الى طرد السكان بصورة جماعية الى الأوطان القبلية أو " البانتوستانات " التي أنشأها ، مدّعيًا بأنها دول مستقلة ، وهي في الحقيقة ليست سوى معتقلات جماعية ، يتم نفي السود اليها كما طالبوا بتدسين أوضاعهم ، بحجة أنها أوطانهم ، وليست لديهم أية حقوق سياسية أو اجتماعية عند ما يكونون خارجها باعتبارهم أجاناب .

ولم يكف النظام العنصرى بذلك ، بل لجأ الى أساليب أخرى أكد بمقتضاها أن السود غرباء ولا حقوق لهم رغم أنهم في أرضهم . ومن بين تلك الأساليب الدستور الجديد الذى تم اصداره بموافقة الناخبين البيض فقط رغم معارضة جميع فئات الشعب الأخرى له ، ومقاطعتها بعد ذلك للانتخابات التي جرت بمقتضاه . ورغم مقاطعة الخلاسيين والاسيويين للانتخابات حيث لم يشارك في الاقتراع سوى نسبة ضئيلة جدا من الناخبين ، إلا أن النظام العنصرى أصرّ على مخططه ، وتم إنشاء مجلسين نيابيين جديدين بحيث أصبح برلمان جنوب افريقيا يحتوى على ثلاث مجالس نيابية ، أحدها للبيض ، والثاني للخلاسيين ، والثالث لمن هم من أصل آسيوى . والمجلسان الجديدان لن يكون بامكانهما مناقشة أى مسألة قبل الموافقة المسبقة للنظام العنصرى ، وبالتالي فهما مجلسان صوريان فقط . ورغم ذلك ، فإن السود لم يكن لهم أى تمثيل باعتبار أن نظام بريتوريا ينظر اليهم باعتبارهم أجاناب .

ولا شك أن الدستور الجديد يهدف الى ترسيخ سياسة الفصل العنصرى ، فهو يصنف البشر طبقا لأجناسهم ، ويجعل السود في آخر مراتب بني البشر ، ويحرمهم من حقهم في وطنهم ليصبحوا شعبا بلا دولة .

ان الدستور الجديد ليس سوى الوجه الآخر لسياسة البانتوستانات ، وما المجالس الثلاثة التي تم انشاؤها سوى بانتوستانات برلمانية ، الهدف النهائي منها هو تحطيم وحدة شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وزرع الفرقة والشقاق بين فئاته المختلفة ، وعزل الأغلبية السوداء عن فئات الشعب الأخرى . كما أن الدستور الجديد سيعزز القدرة العسكرية لنظام الفصل العنصري من خلال اضافة الصبغة القانونية على تجنيد الخلاسين والاسويين ، ويتم بعد ذلك استخدامهم كأداة لتنفيذ سياسة القمع في جنوب افريقيا ، وناميبيا ، والعدوان على الدول المجاورة .

ولعله من المناسب أن نشير هنا بالارتياح ، الى أن النظام العنصري فشل في اقناع المجتمع الدولي بأن الاجراءات التي اتخذها بمقتضى الدستور الجديد ، اصلاحات لسياسة الفصل العنصري ، حيث رفضت الجمعية العامة ومجلس الأمن الدستور الجديد ونتائجه في قراري الجمعية العامة ٣٨ / ١١ و ٣٩ / ٢ ، وقراري مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٨٤) . وأعلنت الهيئتان أن حل مشكلة جنوب افريقيا لن يتم الا بالقضاء الكامل على سياسة الفصل العنصري .

ان نظام الفصل العنصري لم يكتف بالممارسات البشعة التي يقوم بها في جنوب افريقيا وناميبيا ، بل تعداها لينشر الارهاب وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأسره ، حيث عمل على خلق منظمات مزعومة في البلدان المجاورة ، ومدها بالأسلحة لتقوم بتدمير المنشآت الاقتصادية في بعض دول المجاورة . وأخيرا بدأ يستعملها كأداة ضغط على تلك الدول لكي تتخلى عن سياساتها ، وتقبل بمخططاته . ولكننا على ثقة بأن نقطة أشقائنا في دول المجاورة ستقو عليه الفرصة .

ان ما شجع نظام بريتوريا على التمسك بسياسة الفصل العنصري ، واستمرار احتلاله لناميبيا ، وتحديه لارادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، هو أن عددا من الدول الاستعمارية مازالت تحتفظ بعلاقات تعاون وثيقة معه ، وتزوده بكافة احتياجاته ، وتقف الى جانبه في المحافل الدولية . بل ان الولايات المتحدة ، من خلال ما أسسته سياسة الارتباط البناء ، تتعامل مع النظام العنصري على أساس أنه حليف ، وتزوده بمختلف احتياجاته مباشرة ، أو عن طريق شركاتها العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا . وتشير

الدراسة التي أعدها السيد جورج هوسر حول العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ونشرها مركز مكافحة الفصل العنصرى تحت رقم ٨٤/١١ ، الى أن الولايات المتحدة قد خففت قوانين التصدير الى جنوب افريقيا ، وانها وافقت في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٣ على ٢٩ عطية تصدير لجنوب افريقيا ، تشتمل على بضائع موضوعة على قائمة الذخائر وقيمتها ٢٨٣ مليون دولار . ولاحظت الدراسة بأن هذا المبلغ يزيد عن مجموع قيمة ما باعتها الولايات المتحدة لجنوب افريقيا في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ وهو ١٨٦ مليون دولار . وذلك يوضح أثر سياسة الارتباط البناء على العلاقات بين الادارة الأمريكية ونظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

وقد ذكرت صحيفة فليج فويس الصادرة بتاريخ ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ أن وزارة الخارجية الأمريكية تقدر ما هو مستثمر مباشرة في جنوب افريقيا من قبل الشركات الأمريكية بمبلغ ٢٣ مليون دولار ، بالإضافة الى ١١ مليون دولار أخرى في صورة قروض وأرصدة ذهبية .

وفي مجال التبادل التجارى ، يمكن الاشارة الى أن جنوب افريقيا قد صدرت في سنة ١٩٨٢ بضائع الى شركائها الرئيسيين قيمتها على النحو التالي : ١٧ مليون راند لليابان ، و ١٤ مليون راند لبريطانيا ، و ١٣ مليون راند للولايات المتحدة ، و ١١ مليون واحد لسويسرا .

كما استوردت جنوب افريقيا في نفس السنة بضائع قيمتها كما يلي : ٢٧ مليون راند من الولايات المتحدة ، و ٢٧ مليون راند من ألمانيا الاتحادية ، و ٢٢ مليون راند من بريطانيا ، و ١٩ مليون راند من اليابان .

(السيد الزروق ، المحاضرة
العربية الليبية)

والجدير بالذكر ان هذه الارقام صادرة عن حكومة جنوب افريقيا عندما كانت تهيمن
الدولار تساوى ٩.٠ من الراند .

كما يلاحظ بكل أسف ان عددا من الدول الغربية قد استقبل خلال الشهور الماضية
رئيس وزراء جنوب افريقيا ، في حين انها كانت تعرف ان النظام العنصرى يحاول استغلال
الزيارة لفك طوق العزلة الدولية المضروبة عليه ، والايحاء بأن زيارته تدل على ان الاجراءات
الدستورية التي قام بها قبل ذلك مقبولة لهذه الدول . ولم تكف الدول الغربية ، وخاصة
الولايات المتحدة بذلك ، بل وقفت الى جانب النظام العنصرى في مجلس الامن وحالست
دون اتخاذ أى اجراء رادع ضده من خلال استعمالها لحق النقض .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الشركات المتعددة الجنسية العاملة في جنوب افريقيا
وناميبيا والتابعة للدول الغربية أصبحت شريكا لجنوب افريقيا في سياساتها العنصرية حيث
عطت على تعطيل العقوبات الدولية المفروضة على نظام برينتوريا ومكنته من الحصول على كافة
المواد التي لا يستطيع الحصول عليها بالطرق العادية بفعل المقاطعة الدولية له وساعدته
في اقامة صناعة متطورة للأسلحة وقامت بنقل رأس المال والتقنية اللازمة حتى مكنته من صنع
الأسلحة النووية والاكتفاء الذاتي من الأسلحة التقليدية . ولم تكف الشركات متعددة الجنسية
بذلك ، بل قامت بتهرب النفط ونقله الى النظام العنصرى مخترقة بذلك الحظر النفطى
المضروب على جنوب افريقيا من قبل الدول المصدرة للنفط .

ان الكيان الصهيونى في فلسطين المحتلة مازال هو الآخر يحتفظ بعلاقات تحالف
قوية مع نظام الفصل العنصرى في مختلف المجالات . ورغم السرية التامة المضروبة على
العلاقات بين النظامين العنصرين ، الا ان وثائق الامم المتحدة قد ابرزت بوضوح مدى
التعاون بينهما وخاصة في المجالين العسكرى والنووى . وتشير الوثيقة (A/39/22/Add.1)
في الفقرة ١٠ الى هذا التعاون بين النظامين في مختلف المجالات وقد ورد في الوثيقة
المذكورة ما يلى :

" وقد استعملت اسرائيل كوسيط لتهرب الأسلحة الى جنوب افريقيا ،
والعلاقات بين الحكومتين وصناعات الأسلحة لديهما وثيقة جدا . . . وأن جميع
التطورات الاخيرة للارمسكور (شركة الاسلحة بجنوب افريقيا) ، هي مشتقات
لمنتجات اسرائيلية او تحسينات أجريت على المواد العتيقة التي قدمتها بعض
البلدان الغربية قبل أن يصبح حظر الاسلحة نافذا " .
كما أشارت الوثيقة المذكورة الى التعاون النووي الوثيق بين النظامين وقالت نسي
الفقرة ١٦ :

" ان اسرائيل وجنوب افريقيا قد انشأتا لجنة وزارية مشتركة لوضع شروط اتفاق
طويل الاجل يتم بموجبه تزويد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا اللازمة لصنع الأسلحة
النوية " .
كما ان صحيفة نيويورك تايمز قد ذكرت يوم ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، ان حجم
التجارة بين البلدين وصل الى ٢٥٠ مليون دولار ١٩٨٣ ، ولا شك ان الزيارة التي قام
بها وزير خارجية جنوب افريقيا أخيرا الى فلسطين المحتلة تندرج في اطار تعزيز العلاقات
بين الكيان الصهيوني ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .
ولا غرابة في هذا التعاون ، فالطبيعة الواحدة للنظامين هي الحافز على التعاون
المتزايد بينهما ، فكلا النظامين يمثل مستوطنين جاءوا الى الارض التي يحتلونها من
مختلف بقاع العالم ، ومازالا يسعيان بكافة الوسائل لا فراغ تلك الاراضي من سكانها الاصليين
سواء في فلسطين المحتلة او في جنوب افريقيا . كما ان كلا النظامين يقومان على عقيدة
رفضها الامم المتحدة : نظام جنوب افريقيا يقوم على سياسة الفصل العنصري التي ادانها
الامم المتحدة عشرات المرات واعتبرتها جريمة ضد الجنس البشري ، والكيان الصهيوني
يقوم على الصهيونية التي اعتبرتها الامم المتحدة شكلا من اشكال العنصرية في قرارها
٣٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . ولقد أدرك هذا
التعاون في مختلف المحافل الدولية ولا بد من تأكيد الادانة مرة أخرى والعمل على وقف
هذا التعاون بكافة الوسائل .

ان سياسة الفصل العنصرى تمثل جريمة ضد الجنس البشرى وكرامة الانسان ولا بد ان تتكاتف جهود المجتمع الدولى بأسره للقضاء عليها . وان المحنة التى يجتازها شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا فى ظل سياسة الفصل العنصرى المعقنة ، تتطلب من المجتمع الدولى أكثر من عبارات التعاطف والتأييد المعنوى . انها تفرض تقديم الدعم اللا محدود للكفاح المسلح الذى يخوضه الشعبان من أجل رفع الظلم والاضطهاد والتمتع بالحرية والكرامة داخل مجتمع يسوده العدل والمساواة بين الجميع دون اعتبار للعرق او اللون او العقيدة . كما ان على الامم المتحدة ومجلس الامن بالذات فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا حتى تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى ويتحقق حكم الاغلبية ويحصل شعب ناميبيا على استقلاله .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ايماننا منها بضرورة القضاء على سياسة الفصل العنصرى ، فقد قامت منذ قيام ثورة الفاتح من ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ بمقاطعة نظام الفصل العنصرى بجنوب افريقيا فى مختلف المجالات ، ومنعت الطائرات المتجهة اليه من عبور الاجواء الليبية ، واتخذت الاجراءات الكفيلة بعدم وصول اى صادرات ليبية الى جنوب افريقيا ، وعدم وصول اى صادرات من جنوب افريقيا للجماهيرية . وأخيرا أود أن أشيد بالجهود التى تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السيد غاربا مثل نهجيريا من أجل تعبئة الرأى العام ضد سياسة الفصل العنصرى ، وأؤكد التزام الجماهيرية ببرنامج العمل لمناهضة الفصل العنصرى الذى اعتمدته اللجنة فى ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ . كما اؤكد دعم الجماهيرية العربية الليبية للكفاح البطولى الذى يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا للتخلص من سياسة الفصل العنصرى والاحتلال ، وكذلك دعمها لدول العواجهة التى تتعرض لاعتداءات متكررة من قبل نظام بريتوريا العنصرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أعلن أنه -بالاضافة الى البنود التى تقرر النظر فيها يوم الجمعة ، ونظرا للعدد الكبير من المعتلين الذين طلبوا الكلمة بشأن البند ٣١ المعنون " سياسة الفصل

العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا " - ستواصل الجمعية العامة مناقشة ذلك البند أيضا .

ومن المقرر ان يعرض عدد من مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٣١ ، قد تترتب على البعض منها آثار على الميزانية البرنامجية . لذلك سيجرى التصديق على تلك المشاريع في جلسة لاحقة .

السيد سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان عدم تقدم عدد كبير من الوفود للاعراب في المناقشة العامة عن مواقف بلدانها ازاء اخطر المشاكل الحالية على الساحة الدولية ، لم يحل دون اتفاق الاغلبية مرة أخرى على اداة اعمال نظام الفصل العنصرى باعتماد القرار ٣٩ / ٢ . فقد أضيف ذلك القرار الى القائمة الطويلة من القرارات التى اعتمدت في فترة تزيد على العشرين عاما - منذ عقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في جلساتها الاولى التى أعربت فيها عن استنكار المجتمع الدولى لذلك الشكل المؤسسي من الفصل العنصرى ، والذي اعتبرته الامم المتحدة جريمة ضد الانسانية . وقد رفض المجتمع الدولي كل الاعمال الغاشمة التى ارتكبتها العنصريون في افريقيا الجنوبية وشجبها ، وطلب الى مجلس الامن ، في مناسبات عديدة ، ان يتخذ التدابير الفعالة ، بما في ذلك توقيع العقوبات التى ينص عليها الفصل السابع من الميثاق . ومع ذلك ، لم يتمكن مجلس الامن نفسه من فرض تلك العقوبات الملزمة بسبب استخدام الولايات المتحدة والاعضاء الغربيين الدائمين الآخرين لحق النقض .

ومع ذلك ، لم تكن الاجهزة العديدة للامم المتحدة هي وحدها التي قامت بتحليل الحالة في الجنوب الافريقي . فهناك محافل دولية كثيرة أخرى ، وخاصة حركة عدم الانحياز ، تقوم بتعزيز النضال الذي تخوضه الاغلبية المقهورة السودا* في جنوب افريقيا .

وفي مؤتمر القمة السابع الذي عقد في نيودلهي ، قررت حركتنا ان تواصل وتكشف دعمها المشترك للنضال الذي تخوضه شعوب الجنوب الافريقي من أجل تقرير المصير . وفي مؤتمر القمة ذلك ، دعا رؤساء الدول أو الحكومات الى وقف كل اتصالات مع جنوب افريقيا ، وإلى انها* المساعدات التي تقدم الى نظام بريتوريا . كما دعوا في نفس الوقت الى زيادة المساعدات التي تقدم الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وإلى تقديم أكبر مساندة ممكنة لدول خط المواجهة والبلدان المجاورة الاخرى التي تعرضت لعدوان العنصريين في جنوب افريقيا .

وفي الاجتماع الاخير لوزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز المشتركين في هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية ، أتيحت لحركة عدم الانحياز فرصة أخرى لكي تؤكد من جديد موقفها الثابت ازاء الفصل العنصري ، ولكي توضح ، ان ما يسمى بالمشاركة البناءة مع جنوب افريقيا ، ما هو الا حيلة للتضليل ، دبرها راسمو استراتيجيات الولايات المتحدة ، تستهدف تقوية وتشجيع النظام العنصري ، وتعزيز سياسته القائمة على العدوان والابتزاز ضد الدول المستقلة المجاورة .

وهناك أمور كثيرة تبعث على السخيرة في المحاولات المكشوفة التي تقوم بها الولايات المتحدة لتغطية دعمها غير المحدود لنظام الفصل العنصري . ان ذلك الدعم ، بالإضافة الى التعاون الاقتصادي والعسكري الذي تقدمه بعض البلدان الغربية وشركاتها عبر الوطنية ، قد قدم تشجيعا كبيرا للعنصريين في جنوب افريقيا .

وهناك الآلاف من الشركات والمؤسسات الغربية تعمل في جنوب افريقيا . وقد منحها صندوق النقد الدولي قروضا ضخمة . وهناك تعاون عسكري واسع النطاق . ويشير التعاون في المجال النووي احتمالات مزعجة محفوفة بالخطر للبلدان الاخرى في القارة .

وتواصل جنوب افريقيا اعمالها التجارية مع شركائها الرئيسيين . ووفقا لاصحاحات
الامم المتحدة تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى للعنصريين في جنوب افريقيا ،
اذ بلغ حجم الصادرات والواردات بين البلدين ٢٩١ ٤ مليون دولار ، وهو ما يمثل
١٨ في المائة من اجمالي المبادلات التجارية لجنوب افريقيا في عام ١٩٨٣ . وعلاوة على
ذلك ، اعتبارا من منتصف عام ١٩٨٣ ، بلغ اجمالي حجم القروض المقدمة الى جنوب افريقيا
١٤٩ مليون دولار ، ٢٦ في المائة منها من مصادر في الولايات المتحدة .
ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى :

" استمر توفير البراءات ، والتصميمات ، والتكنولوجيا الجديدة ، والمهارات
الادارية ، وتدريب الموظفين للشركات التابعة لجنوب افريقيا من قبل الشركات
الأم الموجودة فيها وراء البحار " .
ولكي يذكر أعضاء الجمعية بالدوافع الكامنة وراء الاعمال التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية
يضيف التقرير :

" وبلغت العائدات عن الاستثمار في جنوب افريقيا قرابة ١٥ في المائة ، مما
يجعل جنوب افريقيا من بين البلدان المفضلة للاستثمار " . (A/39/22 ، الفقرة
(٢٦١)

كل هذه الحقائق توضح ، في جملة أمور ، لماذا زاد في عام ١٩٨٣ عدد الاشخاص
المسجونين دون محاكمة في جنوب افريقيا ، في حين أُلقي القبض على مئات الآلاف من
الاشخاص بتهمة ارتكاب مخالفات تتعلق بقوانين المرور غير العادلة .
واذا الوعي المتزايد لدى الجماهير الافريقية بأن السبيل الوحيد الذى يمكنهم
من تأمين حقوقهم هو التضحية بدمائهم ، قام العنصريون في جنوب افريقيا بالعمل فسي
اتجاهين : الاول زيادة اعمال القمع في الداخل الى درجة لا يمكن تصورها والثاني بذل
جهود لتضليل الرأى العام العالمي ، وتحسين صورتهم من خلال جهود تجميلية في شكل
مناورات خداعية مثل اصلاحات الدستور المزعومة التي أعلنت الامم المتحدة انها تتعارض
تعارضاً واضحاً مع الميثاق ، وتهدف الى تضليل الرأى العام الدولي .

ومن الطبيعي ان الدستور الجديد الذى صوّت عليه البيض لا يمكن أن يعسّر امتيازات البيض وسيادتهم للخطر ، ولم يقدم هذا الدستور للأغلبية السوداء في جنسوب افريقيا أى تغيير يمكن أن يعدل من حالتهم التعسفة ، بل انه بدلا من ذلك يرسخ ويزيد من القمع الذى يمارس ضد هم ، ومن انتهاك حقوقهم الانسانية ، ويهدى الرغبة لفصل الاشخاص الملونين والآسيويين عن النضال الذى التزموا به جميعا .

وفي عملية التصويت على القرارات التى شجبت هذه الخدعة الدستورية ، امتنع وفد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن التصويت ، في حين ذهب وفد الولايات المتحدة الى أبعد من ذلك بأن وصف ذلك الدستور بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح .

ان حل المشاكل الخطيرة في الجنوب الافريقي لن يتأتى أبدا من خلال مثل هذه الاصلاحات . فكما أوضح القرار ٣٩ / ٢ الذى اعتمد في بداية هذه الدورة ، لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا الا بالقضاء الكامل على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري منهي على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة .

ومع ذلك ، فان هذه السياسات المحلية الوحشية لا توضح الصورة بأكملها . فنظام جنوب افريقيا العنصرى له أيضا سياسة خارجية عدوانية ، وقد ذهب الى حد اضافة الصفة المؤسسية على الارهاب بجعله سياسة الدولة . والبرهان الواضح على ذلك احتلاله غير القانوني لجزء من اراضي انغولا ، وما يقوم به من هجمات ومحاولات لزعة الاستقرار في بلدان خط المواجهة .

وهناك برهان آخر غير قابل للدحض على السياسة الاستعمارية لجنوب افريقيا هو احتلالها المستمر لناميبيا واستغلالها الذى لا يتوقف لمواردها الطبيعية ، في ازدراء تام لقرارات الامم المتحدة .

ويسعى نظام جنوب افريقيا الى أن يرجئ ، الى ما لا نهاية ، تحقيق استقلال ذلك الاقليم من خلال شتى اشكال الخدع بما في ذلك محاولته ربط ذلك الاستقلال بوجود القوات الكوبية في انغولا .

وقبل أن اختتم كلمتي ، اود أن اثني على العمل العظيم الذي قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي قدمت لنا تقريراً شاملاً ومنفصلاً بشأن كل الأمور المتعلقة بسياسة الفصل العنصري ، وأن أشهد بوجه خاص بالعمل البارز الذي أداه رئيس اللجنة اللواء يوسف غاربا .

ان بلادى ، التي ليس لها أية صلات من أى نوع بنظام جنوب افريقيا ، لتؤكد من جديد موقفها الثابت ، ألا وهو اذانة نظام الفصل العنصري البغيض . ونؤكد من جديد دعمنا للنضال البطولي الذى يخوضه الوطنيون في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى ، في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ، كما نؤكد مرة ثانية ايماننا بأن شعب جنوب افريقيا سيمى بلده محرراً من نظام الفصل العنصرى المشين عاجلاً وليس آجلاً .

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اوشك عام ١٩٨٤ على الانتهاء . وكان بالنسبة للجنوب الأفريقي عاما من الاضطراب السياسي المتزايد ، الذى زاد من تفاقمه اشد انواع الجفاف الذى عانته المنطقة تخريبا . ولم يشهد العام اى تقدم صوب تحقيق استقلال ناميبيا ، كما دعا الى ذلك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . بل على العكس من ذلك ، اثقل القرار بمزيد من القيود الاضافية والشروط المسبقة . لقد كان عاما خبت فيه آمال رفقاتنا في الجنوب الأفريقي على وجه الخصوص وفي العالم باكملة ، ممن عملوا دون كلل او توقف سعيا وراء احداث تغيير سلمي في منطقتنا .

اما بالنسبة لشعب جنوب افريقيا فقد اتضح ان عام ١٩٨٤ اصبح تقريبا كما تنبأ به جورج اورويل . فبالاضافة الى العشرة ملايين من السود في افريقيا الجنوبية الذين قدر انه قد تم حشدهم بالفعل فيما يسمى بالاطالان ، فان الذين ظلوا حتى الان فيما يسمى بجنوب افريقيا البيضاء قد تم في نهاية الامر تجريدهم قانونيا من حقوقهم الشرعية ومن جنسيتهم . لقد صدر دستور عنصري جديد هدفه الوحيد تحويل جنوب افريقيا الى بلد يكون فيه وجود الرجل الاسود مسموحا به فقط من اجل العمل الذى يقوم به كعامل مهاجر لا يتمتع باية حقوق . ان واضعي سياسات الفصل العنصري مصممون على تحقيق اهدافهم باى ثمن ، وقد نجحوا حتى الان لسوء الحظ .

ان الثمن الذى دفع من الارواح البشرية نتيجة لمقاومة فرض ما يسمى بالتشريع الدستورى الجديد ثمن رهيب . ان مئات الالبريا من الرجال والنساء والاطفال في جنوب افريقيا ، فقدوا حياتهم او جرحوا في الأشهر القليلة الماضية - رجال ونساء وأطفال كانت جريمتهم الوحيدة هي التظاهر السلمي ضد فرض دستور يلغى وجودهم ويحرمهم من حقهم في المواطنة في بلدهم .

لقد تصاعد الثمن المدفوع من حياة البشر من السود في جنوب افريقيا فسي تناسب مباشر مع الطريقة الشريرة التي يجرى بها تنفيذ وتطبيق سياسات الفصل العنصرى . ان الفصل العنصرى - وهو ما نؤكد دائما - سياسة عنيفة ، وما نشاهده اليوم في جنوب

افريقيا من مظاهرات واضرابات ومقاطعات من نقابات العمال والطلاب ، والاضطرابات الدموية ، والقتلى ، والمشوهين ، كل هذه هي النتائج البشعة للعنف الذى وجهته هذه السياسة دون توقف الى الاغلبية السوداء . ان الاغلبية السوداء قد وصلت الى نهاية طريق العذاب الصامت . ان اعلان الدستور الجديد الذى يوهم واضعوه انفسهم بان بوسعهم استبعاد اكثر من ٧٠ في المائة من المواطنين في جنوب افريقيا فيصبحوا بكل بساطة غير موجودين ويطويهم النسيان ، قدم لهم دفعة جديدة اذ يسعون بعزم متجدد وشعور متصاعد بالهدف الى اعادة تأكيد انسانيتهم .

وهم يفعلون ذلك دون اى حث من قبل جيرانهم في الجنوب الافريقي او من قبل منظمة الوحدة الافريقية او الامم المتحدة . انه رد فعل طبيعي للظلم المستمر ، حقا ، لن يهتم على الاطلاق حتى لو تمكن قادة جنوب افريقيا من ان يجمعوا ميثاقا او ميثاقين بعدم الاعتداء كل اسبوع من جيرانهم غير المستقرين . ان شعب جنوب افريقيا المقهور سيستمر في المطالبة بالعدالة داخليا ، لان جذور مشاكل جنوب افريقيا داخلية . انها لا تكمن في مسلك دول خط المواجهة نحو جنوب افريقيا ، بل توجد في سياسات الفصل العنصرى التي يعار منها باصرار اكثر من ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا . وهكذا فان اى اتفاق سلم بين جنوب افريقيا وجيرانها لا يمكنه ان يجعل الفصل العنصرى مقبولا للملايين من جنوب افريقيا الذين يعرفون ان ماساتهم المحزنة في جنوب افريقيا لا علاقة لها بالدول المجاورة . ولقد قلنا دائما في الماضي كما نقول الان وسنقول في المستقبل ان الحوار الوحيد ذا المغزى الذى يجب ان يجريه نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا هو حوار داخلي مع الزعماء الحقيقيين للسكان السود . و اى شيء اقل من ذلك لن ييسر مهمة الاقلية البيضاء في محاولة الارتفاع الى مستوى " ندائها المسيحي " ، ومواجهة لحظة الحقيقة التي ستواجهها مجبرة لو اريد ان تنجو جنوب افريقيا من ماساة الفرص الضائعة .

اننا ندرك تماما انه بالنسبة لجنوب افريقيا ولا صدقائها الغربيين كان عام ١٩٨٤ عاما تاريخيا من التحولات العنيفة والمغامرات المصيرية التي اشادوا بها طويلا في كل من جنوب افريقيا والغرب . والغرب في علاقته المتسامحة وغرامه الحار بجنوب افريقيا مستودع المعادن الاستراتيجية وجنة الاستثمار ، قد بارك بسرعة مشيئة التشويشات الحالية للواقع في جنوب افريقيا على انها من المظاهر الملموسة الجديدة بالاشادة على حدوث تغير وشيك ذي مغزى في هذا البلد . وحتى استبعاد الاغلبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا في الدستور الجديد للبلاد قد تم الترحيب به في الغرب كخطوة على الطريق الصحيح ، بمعنى ان الهنود والملونين من جنوب افريقيا سيجلسون للمرة الاولى في برلمان قائم على العزل العنصري مكون من ثلاثة مجالس . وحتى توقيع اتفاقات للسلم تحت تهديد السلاح مع جيران جنوب افريقيا الذين تتحرش بهم ، قد تم الترحيب به ايضا كدليل ملموس على حب جنوب افريقيا للسلم .

ونحن لا نلوم الغرب على مسلكه المتسامح ازاء جنوب افريقيا ، ولكن اليس لدينا كل الاسباب التي تدعونا الى الشك في اخلاصها في تعهداتها بالقيام بتغيير جذري في جنوب افريقيا عندما نرى ان تهربها الغادر من القيام بأي تغيير ذي مغزى ، والذي تمثل فيما يسمى بالاصلاحات ، قد قوبل بترحاب بالغ في الغرب ، وكوفئ بجولة كبيرة في القارة ، قام بها رئيس وزراء جنوب افريقيا ؟ وسواء كان هذا صوابا او خطأ ، فان هذه الجولة قد اوجدت انطباعا بان جنوب افريقيا تكافأ على عمل احسنت القيام به . كيف يمكن ان يكون اصدار دستور عنصري وضع بالتحديد لخدمة الاحتياجات الدستورية لاقلية عنصرية صغيرة مع الاستبعاد التام للاغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا عملا يستحق الاشادة او ان يحظى بالمكافأة؟

لماذا تكافأ العنصرية في هذا العصر الذي يشرف فيه القرن العشرين على نهايته ؟ كيف يمكن للغرب الذي يكرس نفسه للعمل على سيادة القانون ان يكافئ جنوب افريقيا على زعزعتها استقرار جيرانها وعلى اكرامها لهم عن طريق التهديد على توقيع اتفاقات للسلم ؟ تلك هي الاسئلة التي نجد انفسنا مضطرين لاثارتها .

وما كان احد لينتقد مشاركة الغرب البناءة مع جنوب افريقيا اذا كفل الغرب عدم تحول تلك المشاركة البناءة الى ستار لتغطية محاولة تامة ترمي الى تخليص جنوب افريقيا ، دون مقابل ، من وضعها كنظام منبؤ . ان المشاركة البناءة مع جنوب افريقيا لا بد ان تستهدف ارغام جنوب افريقيا على ان تفهم على نحو مجد وبناء استحالة قبول سياسة الفصل العنصرى . وينبغي الا تشكل هذه المشاركة سياسة تقوم على استرضاء نظام الفصل العنصرى بلا مبرر ، وانما يجب ان تمثل سياسة مجابهة بناءة لهذا النظام ولسياسته .

لقد استغلت حكومة جنوب افريقيا هذه السياسة حتى الان اما لكسب الوقت لصالح الفصل العنصرى الامر الذى تشهد عليه الى حد كبير الاصلاحات السلبية التي يجرى ارساؤها في ذلك البلد ، او العودة الى الارتما في الاحضان الدافئة لعالم غربي متساهل ، وهو ما يتبين من الجولة الكبرى المظفرة التي قام بها رئيس وزراء جنوب افريقيا في اوروبا الغربية . نعم ، ان هذه السياسة لم تسفر حتى الان الا عن الكثير من النتائج السلبية مهما كانت النوايا الحسنة التي تنطوى عليها فكرتها ؛ وزادت من نهم جنوب افريقيا في زعزعة استقرار المنطقة ، يحدوها في ذلك تصميم اكبر على ارغام كل جيرانها على التعايش السلبي مع الفصل العنصرى ، من خلال التوقيع على ما يسمى بمعاهدات سلم عديمة الجدوى وغير متكافئة .

ان الحرب ضد الفصل العنصرى - وهي من جانبنا هنا حرب سلمية تقتصر على الكلمات - حرب نشارك فيها جميعا ، ولا بد لنا من المشاركة فيها لانها حرب لا نقاد البشرية في الجنوب الافريقي من ويلات صراع دائم . وبينما نجتمع هنا تتخبط جنوب افريقيا فيما يشبه رقصة الموت التي لا مبرر ولا معنى لها ، اذ يتكرر تدفق تلاميذ

المدارس والعمال والاشخاص العاديين من مختلف مناحي الحياة في جنوب افريقيا على الشوارع طلبا للخلاص من القبضة القاسية لنظام الفصل العنصرى الطاغية . انهم يفعلون ذلك على نحو سلمي بالقدر الذى يسمح به نظام جنوب افريقيا ، ومع ذلك فغالبا ما يقاتلون بالرصاص ويواجهون بالعنف ، اذ يطلق عليهم الالاف من الجنود ورجال الشرطة بل انه ليس من حق السكان السود في جنوب افريقيا التظاهر السلمي . ولكنهم سيتظاهرون بغض النظر عن العواقب ، وهذا هو ما نخشاه . اننا نخشى الا ينجس الشعب في الجنوب الافريقي بما في ذلك سكان جنوب افريقيا اذ اشتعل انفجار دموى في جنوب افريقيا نتيجة لسياسات الفصل العنصرى اللاانسانية . ونخشى ان يكون حكام جنوب افريقيا البيض قد ماتت ضمائرهم وكرسوا انفسهم لادامة الاعمال اللاانسانية للفصل العنصرى ضد الملايين من رفاقهم السود في جنوب افريقيا . كما نخشى فسي الواقع ان يكون الاوان قد فات بالفعل بالنسبة لنا للتشبث بالامل المتبقي في انه حتى في هذا الوقت المتأخر قد يكون من الممكن عمل شيء لتجنب هذا الانفجار .

ولكن علينا ان نتمسك بالامل . ان دول خط المواجهة لن تدع فرصة تمر دون ان تغتنمها سعيا في سبيل السلم في الجنوب الافريقي ولو حتى في مواجهة ما قبلناه لزمنا طويل مرغمين . وعلى النقيض من حكام جنوب افريقيا البيض فاننا لن نهدد بسحب اسهامنا في السلم في منطقتنا . فهذا ترف لا نقدر عليه .

ان التغير في جنوب افريقيا سيحدث داخليا وستحققه قوى داخلية وليس من الخارج . ومن ثم يجب على حكومة الاقلية البيضاء ان تولي وجهها شطر شعب جنوب افريقيا طلبا للخلاص وليس شطر دول المواجهة . كما ان ذلك الخلاص لن يتأتى الا عن طريق حوار وطني حقيقي بين جميع القادة الحقيقيين لكل فئات السكان التي تتألف منها امة جنوب افريقيا . ان سياسة الاحتزاء لن تجدى . وما يسمى بالبانتوستانات المستقلة لن تنقذ جنوب افريقيا . والواقع ان جنوب افريقيا هي التراث المشترك لجميع سكان جنوب افريقيا ، ونحن نرفض الصلف واللغو المتمثلين في المنطق الملتوى القائل بالتطور المستقل ، والذي يزعم ان الافريقاني يملك جنوب افريقيا ملكية لا يشاركه فيها احد .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

البند قيد النظر والمعنون سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا مدرج في جدول اعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٢ . وتدين الأمم المتحدة مرارا وتكرارا وعاما بعد عام هذا النظام البغيض باعتباره جريمة في حق ضمير البشرية وكرامتها — وما يبعث على الأسف العميق ان هذه الممارسة الكريهة مازالت مستمرة . ولذا ينبغي للجمعية العامة ان تواصل مناقشتها حتى يتم القضاء عليها قضاء مبرما ، الأمر الذى نأمل جميعا ان يحدث في وقت قريب .

وبين أيدينا الآن تقرير الأمين العام (A/39/605) ، واسمحوا لي ان افتمم هذه الفرصة لأسجل عميق تقديرنا لجهوده الدائبة الجديرة بالثناء . كما ان التقرير السنوى المقدم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/39/22) ، والمعروض علينا أيضا للنظر فيه يستعرض بصورة شاملة شتى جوانب سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصرى . وفي هذا السياق ، يعرب وفد بلادى أيضا عن خالص تقديره لرئيس اللجنة السفير جوزيف فاربا ولسائر أعضائها لما بذلوه من جهود نبيلة لنصرة القضية العادلة لشعب جنوب افريقيا الذى يعاني تحت وطأة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى* .

ان موقف بنغلاديش ازاء مسألة الفصل العنصرى راسخ ومتسق وواضح لا لبس فيه ، وينبني على التزامنا الدستورى بمؤازرة الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم ، التي تخوض كفاحا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . وهو مستمد أيضا من ايماننا العميق بميثاق الأمم المتحدة ، والتزامنا الصارم بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذى يتضمن الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تسفتكوف (بلغاريا) .

للشعوب التي تزرع تحت نير الاستعمار . كما أكدنا مرارا وتكرارا حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ان السياسة البغيضة المتمثلة في اضعاف الطابع المؤسسي على العنصرية والتمييز العنصري ، والقائمة على الفصل العنصري تنتهك المبادئ الاساسية لحقوق الانسان وحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان نظام الفصل العنصري ينال من جوهر الكرامة الانسانية ، ومن ثم ينبغي ان يكون هدفنا المشترك الذي نسعى الى تحقيقه هو استئصال هذا النظام تماما . وقد ادانت بنغلاديش نظام بريتوريا العنصري بعبارات شديدة اللهجة نظرا لانتهاجه سياسة الفصل العنصري .

وكذلك أعربنا عن تضامننا الكامل الذي لا يحيد مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في كفاحهما ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري. وفي بيانه أمام الجمعية العامة ، أوضح السيد همايون رشيد تشودري مستشار الشؤون الخارجية الآتي :

" وما يثير سخط ضمير المجتمع الدولي استمرار جنوب افريقيا في اتباع سياستها المقيتة ، وهي سياسة الفصل العنصري التي لا تتناقض مع قيم الحضارة المعاصرة فحسب بل أيضا مع معتقدات المؤمنين بجميع الكتب السماوية والأديان. ولذلك ، فإن الذين يساعدون بطريق مباشر أو غير مباشر على استمرار سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ويتسامحون بشأنها إنما يضعون وصة لا يمكن التخلص منها على تاريخ حضاراتهم وينتهكون أحكام دياناتهم. ان بنغلاديش ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بقضية الشعوب المقهورة في ناميبيا والجنوب الافريقي ، ونحن نجدد تأييدنا المستمر لها في كفاحها المشروع من أجل الحرية والتحرر والكرامة الانسانية " . (A/39/PV.15 ، ص ٤٨ - ٥١)

ان السياسة اللاانسانية التي يمارسها نظام بريتوريا تحرم الأغلبية العظمى من السكان وملايين المحرومين من الأفارقة السود من حقهم في التمثيل في ظل القوانين الوحشية . وعلاوة على ذلك ، يجري التمييز ضدهم اقتصاديا ، ويتعرضون لجميع أنواع التخويف والتحرش . كما تجرى محاكمة العديد من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في جنوب افريقيا لا لسبب إلا لمعارضتهم الممارسة البغيضة للفصل العنصري . ونتفق تماما مع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الخاصة بأن السنة الماضية كانت فترة حرجة الى حد كبير في التاريخ الطويل للكفاح من أجل الحرية والاستقلال في الجنوب الافريقي . ولا يكتفي نظام بريتوريا باتباع سياسته الاجرامية في اقامة البانتوستانات ، بل انه يحاول أيضا تضليل المجتمع الدولي من خلال اصدار ما يسمى بال دستور الجديد . ان محاولته استبعاد ٧٠ في المائة من السكان الأصليين من ممارسة أية حقوق سياسية أو مدنية عن طريق تلك المناورات ، قد أدانها المجتمع الدولي بشكل واضح وقاطع .

ويعتقد وفد بلادي ان أى حل لا يضمن نقل السلطة الى الأغلبية العريضة من سكان جنوب افريقيا طبقا لوجهات نظرهم التي يعربون عنها بحرية ، يجب رفضه رفضا حاسما ومن ثم ينبغي أن نضاعف جهودنا من أجل إجبار نظام الفصل العنصرى على التخلي عن سياسته للإصلاحات العرقية ، وقبول مبدأ المساواة بين مواطنيه دون أى تمييز مهابا كان نوعه. وحتى يمكن تحقيق ذلك الهدف ، دعت بنغلاديش باخلاص الى القيام بحلطة دولية متضافرة تستهدف تحقيق العزلة التامة والمقاطعة الكاملة لنظام الأقلية في جنوب افريقيا في جميع المجالات - أى المجالات الدبلوماسية والسياسية ، والاقتصادية والتجارية ، والاجتماعية والرياضية والثقافية وغيرها . ان بنغلاديش منذ حصولها على الاستقلال لا تقيم أى اتصال من أى نوع كان مع نظام بريتوريا ؛ ونحن نتفق تماما مع وجهة النظر الداعية الى ضرورة تطبيق الجزاءات الالزامية ، المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ضد جنوب افريقيا ، بهدف وضع حد للتعاون القائم حاليا بين نظام الفصل العنصرى وبعض البلدان الأخرى .

ومن الأمور التي تبهت على الأسف العميق ان النظام العنصرى لم يستجب بصورة ايجابية لنداء المجتمع الدولي . وبدلا من ذلك ، يبذل كل محاولة ممكنة للابقاء على قبضته القوية في الجنوب افريقي عن طريق ممارسة ارهاب الدولة . وهو يستمر في احتلاله غير المشروع لناميبيا ، ويرفض الاعتراف بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة القانونية القائمة بالادارة في الاقليم حتى حصوله على الاستقلال . واستنادا الى قوة سياسته القاسية على الفصل العنصرى ، لم يقتصر نظام بريتوريا على محاولة قمع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، بل عمل على مد أعماله العدوانية الى البلدان المجاورة ، وبذلك يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وفي مواجهة تلك السياسات العدوانية للنظام العنصرى ، دعت بنغلاديش بصفة مستمرة الى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذى يحظر بيع أو نقل الأسلحة الى جنوب افريقيا ، تطبيقا دقيقا . وما يثير قلقا عميقا لنا جميعا ان جنوب افريقيا قد شرعت في القيام بمجهود أساسى لبناء صناعة الأسلحة الخاصة بها ، وكذلك تطوير

قدراتها النووية . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يثني على الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن الرصد من قرب للتطورات المتعلقة بالتعاون العسكري والنسوي والاقتصادي وغيره بين نظام جنوب افريقيا وبعض البلدان .

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مهال بسياسة القمع المتزايدة الحدة التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري . انها لوصة في ضمير المجتمع الدولي ان جنوب افريقيا لا تزال تواصل سياسة الفصل العنصري . لذلك ينبغي أن نستمر في اداة نظام جنسوب افريقيا بسبب خداعه ، وأن ندافع عن قضية أولئك الذين لا يزالون يحرمون من حقوق الانسان الأساسية ويعانون من مهانة التمييز العنصري والقهر المستمر نتيجة سعيهم لتحقيق تطلعاتهم العادلة . وعشية الذكرى الأربعين لانشاء هذه الهيئة العالمية ، يجب على المجتمع الدولي ان يقوم بجهد نشط ومتضافر من أجل ازالة نظام الفصل العنصري من على وجه الأرض حتى يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين . فالأمر لا يقتصر على ان جنوب افريقيا تقف بمفردها في قفص الاتهام ، ولكن الأمم المتحدة ذاتها أصبحت محل اختبار ، ومن ثم يجب ان نعمل بصورة حاسمة وحازمة في سعيها المشترك من أجل ذلك الهدف المقدس .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اقتبس العديد

من المتكلمين بعض كلمات الأسقف ديزموند توتو ، الحائز لجائزة نوبل للسلام هذا العام ، وأود أنا أيضا ان أبدأ بالاعتباس ما ذكره في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب افريقيا ، لقد قال :

" أصبحت بلادنا أرضا شديدة التوتر وسكانها يعيشون على برميل بارود قابل للانفجار في أية لحظة . هناك موجة اضطرابات شديدة تشبه الجرح المتقيح الذي لن يندمل إلا بإزالة جذوره التي تسببت فيه وليس بمحاولة معالجة الأعراض وحدها " . (S/PV.2560 ، ص ٣١)

ثم واصل :

" والسبب الأساسي هو الفصل العنصري ، وهو نظام بغيض غير أخلاقي وشرير

ويتنافى مع تعاليم المسيحية " . (S/PV.2560 ، ص ٣٤ - ٣٥)

وقد اختتم الأسقف توتوبيانه بحث سلطات جنوب افريقيا على الذهاب الى مائدة المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لجميع قطاعات مجتمع جنوب افريقيا ، وطالب مجلس الأمن بالتحرك .

واسمحوا لي أيضا أن أعيذ الى الأذهان كلمات زعيم آخر من أبرز الموقمين في جنوب افريقيا ، قام بزيارة الأمم المتحدة منذ وقت قريب ، هو القس آلن بوزاك ، أحد مؤسسي الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ورئيس التحالف العالمي للكنائس الاصلاح الديني . ففي كلمته الختامية عند تأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ذكر أن من يمتلكون السلطة في هذا البلد قد ارتكبوا نفس الخطأ الأساسي الذي ترتكبه جميع النظم الشمولية التي لا تستند الى تأييد الشعب بل تقوم على قوة السلاح ؛ فهم لم يأخذوا في حسابهم تصميم الشعب على الحرية . وقد اعتمدوا على الدعاية والخداع والقسر ، ونسوا أن الكذب لا يدوم الى الأبد ، وأن التطلع الى الحرية كان دائما ينتصر في نهاية الأمر على الخوف من قوة السلاح . ونسوا حقيقة انه يمكن قتل الجسد ، ولكن لا يمكن قتل الروح اطلاقا . والدكتور بوزاك مهدد هذه الأيام بالسجن لمدة سنوات خمس بسبب نقده الشديد للمشركة والعسكريين في جنوب افريقيا .

وكل يوم تصلنا أنباء من جنوب افريقيا - رغم الرقابة الصارمة هناك - عن القتل الذى يذهب ضحيته كثير من الشباب ، وعن احتجاز الزعماء النقابيين واغلاق المدارس والطرود الجماعي للعمال السود . . وما الى ذلك . وعلينا الآن أن نضيف اسم سيوكنج ، الى اسمي شاريفيل وسويتو التاريخيين . ان الحالة تثير الانزعاج . ويبدو أن السلطات هناك تعتقد ان القوة العسكرية هي الطريقة الوحيدة لمعالجة التطلعات المشروعة لغالبية شعب جنوب افريقيا من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

ونحن نرى الآن الوجه الحقيقي للفصل العنصرى . ان نظام الفصل العنصرى يشير الاستبشاع الأخلاقي لدى أى حكومة متحضرة أو أى انسان متحضر . وهو يمثل النقيض المطلق للقيم الأساسية للديمقراطية والحرية والعدالة . وهو كما قال الأسقف توتو نظام بغض غير أخلاقي وشرير تماما ويتنافى مع تعاليم المسيحية .

والذين راودهم الأمل في ان تكون التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا في العام الماضي أمارات على حدوث تغيير حقيقي وإيجابي لديهم الآن كل الأسباب التي تجعلهم يتوقعون ليفكروا من جديد . فالحقائق تثبت ان هناك ترسيخا لسياسة الفصل العنصرى . وتشهد أعداد المعتقلين دون محاكمة وحالات التعذيب والترحيل الاجبارى الى البانتوستانات على تلك الحقيقة الوحشية ، كما تشهد عليها أيضا القيود الجديدة المفروضة على الصحافة ، والتوسع في التدابير الأمنية واقامة مزيد من البانتوستانات . كما نلاحظ في الوقت ذاته ظهور حالة جديدة تماما قامت على اساس تزايد الوعي واتساع نطاق المقاومة وتغلغلها بين الأغلبية المقهورة ، تلك المقاومة التي أصبحت الآن أفضل تنظيما من ذي قبل .

والشيء الذى لم يسبق له مثيل في جنوب افريقيا هو أن المقاومة المنظمة قد أصبحت تضم في صفوفها الآن الملايين من الناس . وقد تحولت الجبهة الديمقراطية المتحدة الى جبهة تضم أكثر من ٦٠٠ منظمة تمثل النقابات العمالية والجماعات الدينية والنوادي الرياضية واتحادات الطلاب والطوائف المحلية المدنية ، ويبلغ عدد أعضاء الجبهة حوالي مليوني شخص .

ان التأييد الذى يحظى به المؤتمر الوطني الافريقي ، وميثاق حرية جنوب افريقيا يزداد قوة يوما بعد يوم . وأى مجتمع يتجاهل تلك التطورات يعرض نفسه للخطر . ان فرض قوانين الفصل العنصرى بقوة الشرطة والجيش ينطوى على خطر متزايد ، كما أنه سيفقد فعاليتها . ويجب ان تدرك الأقلية البيضاء أن حكم الأغلبية قادم لا محالة . وليس المهم هو هل سيتقبل مجتمع البيض تلك الحقيقة أم لا ، وانما المهم هو في ظل أى ظروف سيكون مستعدا لتقبلها . ولو استطاع الحكام البيض ان يتبينوا مصالحهم الخاصة على الأمد البعيد وأعاروا آذانا صاغية لا لتحذيرات الزعماء السود وحدهم ، وانما لتحذيرات الأفراد البيض المستنيرين في جنوب افريقيا كذلك ، فلربما كانت هناك فسحة أكبر من الأمل في حدوث تغيير سلمي .

ويرى البعض ان نظام الفصل العنصرى يستهدف من خلال الاتفاقات التي أبرمها مع الدول المجاورة ، السعي الى اقرار السلام في الجنوب الافريقي . الا أننا نرى ، ان الهدف هو اقامة منطقة عازلة عن طريق ما يمارسه هذا النظام من تهديدات وعدوان عسكري وابتزاز اقتصادى ضد الدول المجاورة . ويظل السبب الأساسي الذى يثير التوتر في المنطقة والعنف في داخل جنوب افريقيا هو نفسه لم يتغير ! أى سياسة الفصل العنصرى . ولهذا تقتنع حكومة السويد بأن أى حل يهدف الى ايجاد سلم دائم في المنطقة ينبغي أن يوجه مباشرة الى سياسة الفصل العنصرى بكل أشكالها . وفي هذا الصدد اسمحوا لي بأن أثنى على رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السفير غاربا مثل نيجيريا لما يبذله من جهود دؤوبة خلقة وبناءة في أعمال اللجنة الرامية الى مناهضة الفصل العنصرى .

وينبغي ان تشعر منظماتنا وجميع الدول الأعضاء فيها بالقلق الشديد من استمرار مشكلة الفصل العنصرى دون حل ، واستمرار ادراجها في جدول أعمالنا لأكثر من ٣٠ عاما . وتدين السويد من جانبها نظام الفصل العنصرى كما تدين الأساليب السستى يمارسها بأقوى العبارات وتضم صوتها الى النداء الدولي من أجل القيام بعمل عاجل .

فما هو العمل الذي ينبغي القيام به لتفادي وقوع كارثة لا يمكن التنبؤ بأبعادها في جنوب افريقيا ؟ هذا هو السؤال الحتمي الذي ينبغي لكل منا أن يطرحه على نفسه . ولا تتعلق المسألة فقط بالتضامن مع الغالبية المقهورة في جنوب افريقيا . انها أيضا مسألة سلم أو حرب . انها في الحقيقة مسألة تتعلق بالالتزام بمبادئ الميثاق وحكم القانون الدولي والمبادئ الأساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وتؤيد حكومة السويد بقوة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات . ونحن بالتأكيد لا نعارض الحوار بين الدول ، ولا نجادل الرأي القائل بأن المحادثات مع مثلي حكومة جنوب افريقيا يمكن ان تكون بناءة . غير أن حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة قد تجاهلت بل وتحدت لعقود طويلة أصوات العقل ، والنداءات التي وجهتها البلدان الأخرى والطلبات السلمية التي تقدمت بها هذه المنظمة . وقد ذكرنا مثل جنوب افريقيا بهذه الخطرسة في اجتماع مجلس الأمن الأخير، الذي أشرت اليه في مستهل كلمتي عندما قال :

" ان جنوب افريقيا باعتبارها دولة اقليمية في الجنوب الافريقي ، تعلن انها لا تنوى الاستسلام البتة . ولا بد من أن أذكر بأن الأمم المتحدة اذا استمرت في مسيرتها الحالية فستضطر جنوب افريقيا الى سحب مساهمتها في تحقيق السلم في الجنوب الافريقي " . (S/PV.2560 ، ص ٢١)

ومن الواضح بالنسبة للسويد أن التدابير الدولية الأكثر فعالية التي تتخذ ضد جنوب افريقيا هي وحدها القادرة على تغيير ميزان الأمور ، واحداث النتائج المرجوة من التغيير على وجه السرعة . وفي رأينا ان هناك دلائل قوية على ان الحوار مع جنوب افريقيا سواء أسمى ارتباطا ببناء أو أي شيء آخر ، اذا لم يقترن بضغط فعال ، لن يؤدي الى القضاء على الفصل العنصري . وعدم وجود مثل ذلك الضغط يمكن ان يؤدي الى دعم نظام الفصل العنصري . ولهذا تحت السويد مجلس الأمن مرة أخرى وبقوة على ان ينظر دونما تأخير في فرض جزاءات الزامية اقتصادية على جنوب افريقيا . ونأسف بشدة لأن الدول التي تستطيع القيام بدور حاسم في هذا الصدد ما زالت تعارض تلك التدابير . ونناشد في نفس الوقت جميع الدول اتخاذ تدابير أخرى فعالة وسلمية ، لزيادة الضغط على جنوب افريقيا .

وقد حدد السيد بالم رئيس وزراء السويد في خطاب أخير له ألقاء في أروشا بتنزانيا ستة مجالات عامة للعمل يتعين ان تضطلع بها الحكومات والمنظمات والأفراد الذين يرغبون في النضال ضد الفصل العنصري. وهذه المجالات هي بايجاز شديد : التأييد الكامل لدول خط المجابهة ، التأييد الحكومي لحركات التحرير والمؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومزيد من الاصرار على انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، وقيام الأمم المتحدة بعمل أنشط من أجل فرض عقوبات على جنوب افريقيا ، وزيادة الضغط على جنوب افريقيا أيضا عن طريق اجراءات انتقائية مباشرة ، واتباع سياسة تستهدف عزل نظام جنوب افريقيا .

واقترحت حكومة السويد في مشروع قانون عرض أخيرا على البرلمان ، اصدار تشريعات أكثر صرامة وأوسع مجالا بشأن الحظر الذي تفرضه على الاستثمارات السويدية الجديدة فسي جنوب افريقيا وناميبيا ، وتتضمن تلك الاقتراحات : حظر تقديم التسهيلات المالية ، والتصريح بايقاف عطيات نقل التكنولوجيا من خلال منح البراءات أو حقوق التصنيع ، وحظر تقديم القروض والائتمانات لدولة جنوب افريقيا أو وكالاتها الحكومية .

وثمة مقترحات أخرى واردة في مشروع القانون البرلماني السهيدى هي : تعديل ———
 الحظر الحالي المفروض على تصدير المواد الحربية ليشمل — بين أشياء أخرى — معدات
 الحاسب الالىكترونى ومعدات النقل والوقود التي تستخدمها السلطات العسكرية أو الحربية
 في جنوب افريقيا ؛ وتوصية الوكالات الحكومية والاجهزة المماثلة بالامتناع عن الشراء — من
 جنوب افريقيا ؛ وتوصية الوكالات الحكومية والمؤسسات الرسمية والهيئات المماثلة بتقييد —
 اتصالاتها مع مثلي نظام الفصل العنصرى ؛ واجراء المشاورات مع البلدين الاخرين —
 الشريكين في ملكية شركة " ساس " للخطوط الجوية ، بهدف الغاء الرحلات الى جنوب
 افريقيا ؛ وقيام الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والحركات الشعبية بانشاء صندوق
 خاص للمعلومات بشأن تدابير السياسة السهيدية .
 وثمة هدف آخر هام لكل هذه المقترحات يتمثل في تشجيع البلدان الاخرى على
 اتخاذ تدابير مماثلة .

وهناك مجال آخر للعمل بالنسبة للحكومة السهيدية هو تقديم المساعدة لدول خطط
 المواجهة والدول المجاورة في الجنوب الافريقي ، ولحركتي التحرير — المؤتمر الوطنى —
 الافريقي لجنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) — ولضحايا
 سياسات نظام الفصل العنصرى . وتصل هذه المساعدة التي تقدمها السهيد للعام المالي
 الحالي الى ٢٠٠ مليون كرونا سهيدية ، اى حوالي ٣٠ في المائة من موازنة المساعدة
 الانمائية الخاصة بنا ، او ما يقرب من ٣٠ في المائة من اجمالي ناتجنا القومي ، وتعتزم
 الحكومة السهيدية زيادة هذه المساعدة .

لقد احتل الشعب المقهور في الجنوب الافريقي بنفسه ، وسيظل يحتل العصب
 الاساسي للنضال ضد الفصل العنصرى . ومن واجب المجتمع الدولي ان يقوم بدور الحفاز .
 ومن واجبه المشترك ، كي نحقق الانتقال السلمي لجنوب افريقيا متحررة من الفصل —
 العنصرى ، ان نعبئ كل الجهود الدولية ، وأن نفعل ذلك الآن . ففي رأينا ، ان قوى
 التغيير في جنوب افريقيا لاتزال هي قوى السلم .

السيد باجاك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد أرغمت منظمتنا منذ لحظة ميلادها تقريباً على أن تشغل نفسها بمشكلة سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وأن تبحث العقاقب السياسية الداخلية والدولية الوخيمة لتلك السياسة ، التى تهزأ بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وقواعد القانون الدولى والمعايير الانسانية ، وتمثل تهديداً للسلم والامن الدوليين .

ان الاسس الفلسفية التى يقوم عليها الفصل العنصرى ، هى النظريات الفاشية والعنصرية والرجعية للغاية التى قام الايديولوجيون والسياسة فى جنوب افريقيا بزيادة تطورها . لقد رفعت حكومة بريتوريا تلك النظريات المتعفنة المناوئة للانسانية الى مستوى السياسة الرسمية للدولة . ويجرى تطوير تلك السياسة بصورة مستمرة فى تشريعات جنوب افريقيا ، ويكفلها على نحو يتسم بالتعنت نظام الدولة بأسره فى جنوب افريقيا . ويسعى حكام بريتوريا وراء هدف ان يضمنوا لأنفسهم وللبرجوازية البيضاء احتكار طكية وسائل الانتاج ، وتكريس الاستغلال غير المحدود للسكان غير البيض ، وبالدرجة الاولى الغالبية السوداء . وهذا لا يتم فقط على ايدى الاقلية البيضاء وشركاتها الاحتكارية ، بل ايضا من جانب حلفاء بريتوريا .

ان الاسلوب المتبع لبلوغ هذا الهدف هو العزل المستمر بين الاعراق عن طريق القوانين العنصرية ، وعن طريق انتهاك الحقوق السياسية والمدنية للسكان السود . وفى مجال الانتاج ، ينطوى هذا على معاملة السكان غير البيض على انهم قوة عاملة محرومة من جميع الحقوق ، بما يتماشى ومصالح رأس المال ، بل واجبارها فى بعض الاحيان على العمل فى ظروف لا انسانية بأجر أقل من مستوى الدخل اللازم لضمان ادى مستويات المعيشة . وفى الممارسة العملية ، يحرم العمال غير البيض من حق الاعتراض على المعاملة التعسفية التى يلقونها من اصحاب العمل . كما ان برنامج اقامة البانتوستانات يلعب دوراً هاماً ، فهو يعد تطويراً للنماذج البهترية التى يقدرها حكام بريتوريا الحاليون .

كل هذه التدابير يفرضها جهاز الدولة دون ابطاء ؛ وقد وصفت جمهورية جنوب افريقيا عن حق ، بأنها دولة بوليسية ، بكل ما فى هذه العبارة من معنى . فأى انتهاك

او معارضة للقوانين العنصرية تتم المعاقبة عليها بقسوة عن طريق القمع الادارى والاجراءات القضائية التعسفية والعنف غير المشروع والتخويف ، بما في ذلك قتل مئات السكان العزل ومصفة اساسية الافريقيين الذين يجروون على الاعراب من عدم موافقتهم على العبودية العنصرية ، ويحتجون على المناورات المتصلة بما يسعى بالاصلاحات الدستورية .

ان نظام الفصل العنصرى لا يقتصر على اعمال القمع والعدوان داخل البلد ، لكنه يرتكب ايضا اعمال قمع وعدوان واسعة النطاق في الخارج . فهو يواصل احتلال ناميبيا بصورة غير مشروعة ، ويهتف في طريق ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير . وخدمته لمصالح الولايات المتحدة الامريكية - طرح طلبا غير مقبول على الاطلاق وغير قانوني يقضي بربط منح الاستقلال لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية الدولية من انغولا . وفي جمعية حكام جنوب افريقيا سلسلة كاملة من اعمال العدوان المسلح والتخريب ، الموجهة مباشرة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . كل ذلك يساعد على تحويل جنوب افريقيا الى بوابة خطيرة للغاية للتوتر الدولي .

تلك هي ممارسات الفصل العنصرى التي تجمع بين السمات الرئيسية للعنصرية —
والامبريالية والاستعمار في ايشع مظاهرها ، والتي يجرى تطبيقها ضد الشعب نفسه . وتسمى
حكومة بريتوريا الى الابقاء على نظام الفصل العنصرى ، وذلك بالرغم من تزايد المعارضة داخل
البلاد ، والاحتجاج خارجها . وهذا ايضا هو الغرض مما يسعى بالاصلاحيات الدستورية
التي وافق عليها البيض فقط . انها خدعة ادانتها منظمات اداة قاطعة ، ما عدا قلة من
الدول الغربية الاعضاء ، وكذلك ادانتها الرأى العام العالمي . ومثل هذه المناورات لا تؤدى
الا الى تكثيف الارهاب والعدوان ، وتثبت عدالة الكفاح الحاسم من اجل القضاء التام على
الفصل العنصرى . وضحايا الفصل العنصرى على وحي بتلك الحقائق . ومن ثم فان كفاحهم
الحاسم بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى الشجاع لازالة الفصل العنصرى ، واقامة دولة
ديمقراطية غير عنصرية وفقا لارادة شعب جنوب افريقيا بأكمله ، لهو دليل على ذلك .

ان سياسة الفصل العنصرى تبقى على قيد الحياة وتحظى بالتشجيع المستمر عن طريق
المساعدة السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، والاقتصادية التي تنطلقها من عدد من الدول
الغربية واسرائيل . وتسعى الامبريالية العالمية الى تحقيق اكبر عائد لاستثماراتها التي تصل
الى بلايين عديدة من الدولارات في جمهورية جنوب افريقيا وفي ناميبيا المحتلة بطريقة غير
مشروعة ، والى استخدام بريتوريا لأغراضها الاستراتيجية في افريقيا .

وثمة دور حاسم يقوم به تعزيز القدرة النووية لجنوب افريقيا . وطبقا للمعطيات
المتوافرة ، لدى النظام العنصرى اليوم امكانية انتاج الاسلحة النووية . وكما أشير هنا مرارا
فان هذه الحقيقة تشكل مبعث قلق وانزعاج للمجتمع الدولى .

كما ان دورا حاسما في تعزيز نظام الفصل العنصرى يتم عن طريق سياسة ما يسمى
بالمشاركة الهتأة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ومعز حلفائها . وهدف هذه
السياسة هو اشراك جنوب افريقيا في الخطط العسكرية لامبريالية الولايات المتحدة كحليف
افريقى موثوق به . ومن ما شك في ان تلك السياسة لم تساعد في ازالة الفصل العنصرى ،
ولا في التوصل الى تسوية عادلة دائمة للحالة في الجنوب الافريقى . بل على العكس من ذلك ،
فان تلك السياسة تمثل تهديدا خطيرا لتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي وافق عليها
المجتمع الدولى برمته .

اما الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية الاخرى ، فتقبل بسرور الحجج التي تقدمها بريتوريا ومفادها ان ثمة عطية للتغيير التدريجي في نظام الفصل العنصرى جارية الآن في البلاد . وهي تستخدم هذه الحجج لتبرير تعاونها المفتوح مع جمهورية جنوب افريقيا في جميع المجالات . وتشهد على ذلك الجولة الاخيرة التي قام بها رئيس وزراء جنوب افريقيا الى عدد من دول امريكا الغربية .

ان التأييد الذى تتلقاه جمهورية جنوب افريقيا يعرقل الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصرى . وفي رأينا ، انه السبب الحقيقي في بقاء نظام الفصل العنصرى وتعزيزه . ولين يتسنى وضع نهاية للاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وللاعمال العدوانية الهدامة التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى الا عن طريق العمل الدولى المنظم بما في ذلك تطبيق العقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق . وقد اكدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على ذلك مرارا وتكرارا . ونحن نقدر كل التقدير العمل الذى قامت به هـذه اللجنة برئاسة السفير غاربا مثل نيجيريا ، وكذلك التقرير الذى قدمته اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة . وهذا التقرير يحلل تحليليا صحيحا جميع الجوانب السلبية لسياسة الفصل العنصرى ، وآثارها السلبية على السلم والامن الدوليين . كما يبين التقرير السبل الكفيلة بالقضاء على الفصل العنصرى .

ويؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا تأييدا تاما كل التدابير التي من شأنها ان تقضي على الفصل العنصرى ، تلك الظاهرة الهائلة في عصرنا هذا .

السيد باعيسى (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، سياسات الفصل العنصرى لم تعد طبيعتها ماثرا جدال او خلاف . فلقد ادانها المجتمع الدولى وشكل قاطع شكلا ومضمونا ، ونادى بالعمل على ازالتها واقتلاعها من جذورها . فهي سياسات عنصرية اقيمت على نظرية التفوق والسيطرة والاستغلال في ابعش صورها ، مخالفة لمبادئ ميثاق وأهداف الامم المتحدة ، ومنافية لأبسط الحقوق الانسانية في الحرية والسيادة والمساواة .

ومع ذلك ، فقد ظل نظام الاقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا يتحدى المجتمع

الدولي ، انتهاكا الاعراف والقوانين الدولية ، ضاربا عرض الحائط بالنداءات والقرارات التي اقترتها منظمة الامم المتحدة ، وكان امتحانا صعبا للمنظمة وأعضائها . فتتفهم القرارات بعزل النظام العنصرى ، وايقاف كافة اشكال التعاون معه ، هو السبيل لتأكيد مصداقية المنظمة و ارادة اعضائها في الدفاع عن حقوق الانسان أينما كان ، ومصرف النظر عن لونه وعرقه والدين الذى ينتمي اليه .

ولكن الممارسة العملية لم تبلغ مستوى التطلعات والقرارات الدولية ، ان لم نقل انها قد أفرغتها من معناها ومحتواها . فلقد قامت بعض الدول الصناعية الغربية باختلاق مختلف الذرائع لتبرير استمرار تعاونها مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والدفاع عن عدم اقبال الجسور معه . وقد استمر هذا التعاون العسكرى والاقتصادى وغيره واتسع ليشمل النظام العنصرى في سياساته القمعية ضد الشعب المناضل في جنوب افريقيا ، وتكريس سياسته العدوانية على دول المواجهة لمحاصرتها واحتوائها بمختلف وسائل الضغط والابتزاز .

ان قضية العنصرية والفصل العنصرى في جنوب افريقيا قد تفاقمت حدتها ، كما نعرف ، واشتدت سياسة القمع والاضطهاد لمعارضى النظام في مواجهة المظاهرات والاضرابات العمالية التي تجتاح جنوب افريقيا . وقد اتسعت حملات الاعتقال والارهاب ، واصدار الاحكام البالغة القسوة ، ومصادرة الجوازات ورفض اصدارها للوطنيين ، وتطبيق قوانين التصاريح بصرامة متزايدة من اجل تنفيذ سياسة اقامة البانتوستانات التي تستهدف بالدرجة الاولى تجريد الافارقة من حقوقهم الوطنية ، وتدعيم الفصل العنصرى .

وقد انكشفت ألعيب ما يسمى "بالاصلاحات الدستورية" . وفي تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/39/22 ، الأمثلة والبراهين التي تزيد هذه المأساة الدامية في جنوب افريقيا وضوحا وجلالاً . ونحن نهنئ رئيس وأعضاء اللجنة ، ونعرب لهم عن تقديرنا لجهودهم الحثيثة المتواصلة والمضنية لتعرية سياسة الفصل العنصرى ، ودعم نضال الشعب في جنوب افريقيا .

لقد اتبع نظام بريتوريا العنصرى طريق القوة والارهاب ، وفضلت بعض الدول المحافظة على مصالحها الآنية ، وزيادة أرباح شركاتها ، وتبرير تعاونها معه بما يسمى بسياسة "الارتباط البناء" وغيرها من الذرائع الواهية . ولا غرابة أيضا ، أن يستمر التحالف الوثيق على كافة المستويات ، وفي مختلف المجالات ، بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب ، لاسيما في المجال العسكرى والنووى بشكل خاص . فكلا النظامين يعتمدان على العنف والتضليل ، ويقومان على الاغتصاب والقهر ، وكلاهما تأسس على العنصرية والعدوان . فهما وجهان لعملة واحدة أفلست في عالم اليوم ، ونبذها المجتمع الدولى .

ولا يدهشنا أن يكون للنظام الصهيوني اتصالاته الواسعة مع البانتوستانات ، وسياسته لمساعدة نظام الفصل العنصرى في فرض سيطرته على ناميبيا ، برغم الحملات المضللة التي يحاول بها مندوبه أن يبعدها عن هذا الأمر .

ان الاستعمار واحد أينما وجد كما أن الحرية والعدالة لا يتجزآن ولا يحقان لشعب دون آخر . ومع ذلك نشهد ازدياد واجبة المواقف لدى البعض ، فأوروبا غير آسيا وأفريقيا . والذين يتباهون بتحرير أوروبا من النازية والفاشية ، يوسمون النضال من أجل الحرية في فلسطين وجنوب أفريقيا بالارهاب . والذين لا يترددون لحظة في اللجوء الى سياسات المقاطعة والحصار ودعم وتمويل المتمردين والمرتزقة لاسقاط الأنظمة الوطنية في البلدان النامية ، ينادون بالاعتدال واللاعنف والتطور التدريجي في مواجهة أشرس الأنظمة عنصرية وعدوانا في بريتوريا وتل أبيب .

ولذلك يتخذون المواقف التي تتعارض مع ارادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

— فهم يرون في رفض ما يسمى " بالدستور الجديد " في جنوب أفريقيا تدخلا في الشؤون الداخلية ، وينكرون على شعب بأكمله حقه المشروع في السيادة وتقرير المصير ، بينما يغدقون الشرعية على نظام الأقلية البيضاء وممارساته اللاإنسانية .

— وهم يطمون على حقن النظام العنصرى في بريتوريا بما يحتاجه من الاستثمارات وقروض منظمات التمويل الدولية للتغلب على أزمته الاقتصادية .

— وهم ، فوق ذلك ، يستقبلون رئيس وزراء النظام في عواصمهم بالترحاب والدفافة ، ليكتسب بذلك الاحترام الدولي المزعوم وتخف عزلة ، بدلا من الضغط عليه وارغامه على الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة .

ان تحقيق العدالة لشعب جنوب أفريقيا ، وانقاذه من براثن السياسة العنصرية اللاإنسانية لا يمكن بلوغه بالتواطؤ مع النظام العنصرى وتوسيع التعاون العسكرى والسياسى

والاقتصادى والثقافى والرياضى معه ، بل ان هذه السياسة التى تنتهجها بعض الدول لم تعمل الا على ترسيخ نهج النظام العنصرى ، وتعميق اجراءاته القمعية وفظائعه ضد الاغلبية العظمى لشعب جنوب افريقيا ، وتحدى الراى العام العالى ، وتهديد امن واستقلال الدول المجاورة والامن العالى . ولقد ثبت فشل سياسة التقارب المباشر وغير المباشر مع هذا النظام الذى لم تزده الا تعنتا وفطرسة . وغريب ان نشهد في عصرنا هذا من ينصبون انفسهم حماة لحقوق الانسان وقيم الحضارة والتقدم ودعاة لها ، في حين لا يعلمون الا على اطالة عمر السياسة العنصرية . ان الواجب يقتضينا ان نعمل على تنوير الراى العام بحقيقة هذه السياسة ، وفضح بشاعتها والمشاركة في القضاء النهائي عليها .

ان الوضعية التى تتدهور باستمرار في جنوب افريقيا تتطلب الموقف الانساني الاخلاقى ، والعمل الجاد لمناهضة سياسات الفصل العنصرى ، فهو جريمة ضد الانسانية . ولقد وقعت حركة عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية الاخرى ضدها وضد المجازر واساليب القهر والاضطهاد التى يتبناها النظام العنصرى ، ونادت بمقاطعته وعزله ، ودعم النضال التحررى الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا من اجل الحرية والمساواة ، ومواجهة المعاملة اللاانسانية التى يئن تحت وطأتها .

فضحايا الفصل العنصرى لم يعودوا يحتلون النداءات والقرارات التى تظل حبرا على ورق ، ومسكنات لا تسمن ولا تغني من جوع . ان على الامم المتحدة ان تتحمل مسؤوليتها تجاه الانسان في جنوب افريقيا حتى يستتب الامن في المنطقة ، والسلام في العالم .

ومهما حدث فلا بد لشعب جنوب افريقيا ان ينتصر ، وينهي نظام العبودية ووصمة العار التى تدنس جبين الانسانية في هذا العصر الذى تحررت فيه الدول والشعوب من الاستعمار والقهر ، واصبحت تتطلع الى عالم جديد يسوده التفاهم والسلم والاستقرار وتزول منه والى الابد مظاهر الاستغلال والظلم والتبعية . وجدير بالامم المتحدة ان تقدم كل عون ومساندة لشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الطاعون العنصرى ليحقق حريته ، ويلحق بركب الامم المتحدة ، ويكون في طليعة المدافعين عن العدالة والمساواة .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان معارضة اليابان للتمييز العنصرى لا تقوم فحسب على أساس الجدا ، بل ايضا على أساس التجارب الحرة التي مربها الشعب الياباني . ودخلها مجتمع الدول الحديثة منذ ١٢٥ سنة تقريبا جاء وقت ان كانت آسيا وافريقيا ترزحان تحت الحكم الاستعماري ، وكانت شعوبهما تعاني في ظل سياسات التمييز العنصرى . وتعرض مئات الآلاف من اليابانيين الذين هاجروا الى ما وراء البحار لمعاملة تمييزية في كثير من البلدان المستقبلية لهم . وفي مؤتمر الصلح الذى عقد في باريس عام ١٩١٩ ، حاولت اليابان ، وكانت تناضل وحدها تقريبا ضد التمييز العنصرى ، أن تدخل نصا يعلن المساواة العنصرية في عهد عصبة الأمم ، ولكن جهودها ذهبت هباء منثورا .

ومما يؤسف له ، أن التمييز العنصرى مازال يمارس في كل أرجاء العالم تقريبا . فهو مشكلة مستمرة وعميقة الجذور وقديمة قدم تاريخ الجنس البشرى . ومع ذلك ، يتعين علينا ألا نتخلى عن نضالنا ضدها ، بل بالآحرى ، علينا أن نضاعف جهودنا لاستئصالها أينما وجدت . وأوضح مثال سافر على هذه الممارسة البغيضة اليوم هو بالطبع الفصل العنصرى الذى تنتهجه جنوب افريقيا . وهو ليس الا نظاما مؤسسيا للتمييز العنصرى . لذلك كان من الطبيعى أن تتركز جهودنا الرامية الى تحقيق المساواة العنصرية ، أساسا على ذلك البلد . وفي بهاني بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال في العام الماضى أعربت عن ارتياحنا في تدابير اصلاح الدستورى في جنوب افريقيا . وكما توقعنا ، قبل الدستور الجديد بالرفض من الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا . واذا كانت حكومة جنوب افريقيا تريد من المجتمع الدولى أن يصدق أن الدستور الجديد هو خطوة نحو تحقيق هدف المشاركة الكاملة للسود في النظام السياسى لجنوب افريقيا ، فان عليها أن تكف عن شتى السياسات والممارسات التى تكذب صدق نواياها ازا تحقيق ذلك الهدف .

كيف يمكن لنا ، على سبيل المثال ، أن نصدق أن حكومة جنوب افريقيا تعمل بحسن نية حينما نراها تبقى بعناد على سياسة البانتوستانات ، التى تنقل بمقتضاها بالقوة الجبرية

وبلا رحمة السكان السود الذين تعلن أنهم يعيشون بصورة غير قانونية قرب المدن الكبيرة؟ . وما الذى يخرج به المجتمع الدولي من حقيقة أن حكومة جنوب افريقيا تلقي في السجن أى شخص تشبهه في أن له نشاطا مناوئ لها ، لفترات طويلة دون اعطاء الحق في المثل أمام المحاكم ؟ . ولا يسع المجتمع الدولي الا ان يدين حكومة جنوب افريقيا ما دامت مستمرة في مثل هذه الممارسات .

لقد بدأت الانتفاضات الأخيرة بين السود كرد فعل لزيادة ايجارات المساكن . الا أنه لا يمكن لأى أحد أن يشك في أن هذه الانتفاضات حدثت نتيجة للشعور بالا حباط وعدم الارتياح الناجمين عن أعمال القمع التي وصفتها توا . ان القمع الذى تعرض له العمال السود بعد ذلك على يد رجال الشرطة والعسكريين في جنوب افريقيا أسفر بصورة مأساوية عن الكثير من الضحايا . وتعتقد حكومة جنوب افريقيا أنها قادرة على قمع انتفاضات العمال بالقوة . وقد يبدو هذا أمرا فعلا على المدى القصير ، ولكن التاريخ علمنا أن الحكم بالقوة لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية . ومن الأمور الحتمية أن تتخلى حكومة جنوب افريقيا عن محاولاتها الحقيقية لقمع الاضطرابات بالقوة ، وأن تتخذ خطوات حقيقية لحل الصعوبات والمشاكل من جذورها .

وتحترم حكومة اليابان احتراما تاما شتى القرارات التي صدرت بشأن الفصل العنصرى ، وهي تقوم منذ وقت طويل باتخاذ كل التدابير الممكنة لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لارغامها على وضع حد لهذه السياسة البغيضة . ولا تقيم اليابان علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا . وغني عن القول أن اليابان لا تعترف بما يسمى بدويلات البانتوستانات .

ولا تكفي اليابان بمراعاتها الدقيقة لحظر توريد الأسلحة المفروض ضد جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، بل انها لا تقدم أى نوع من انواع التعاون العسكرى الى ذلك البلد . وليس هناك أى تعاون على الاطلاق بين اليابان وجنوب افريقيا في مجال التطوير النووى ، بما في ذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . فاليابان هي البلد الوحيد في العالم الذى عانى من الدمار بفعل الأسلحة النووية ، لذلك فهي تحرص بوجه خاص على مراعاة هذه السياسة .

وفي المجال الاقتصادي ، تحظر اليابان الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا من جانب الرعايا اليابانيين أو الشركات الخاضعة لسلطانها القضائي . فضلا عن ذلك ، دعت اليابان المصارف اليابانية التي تتعامل بالعملة الأجنبية وفروعها في الخارج الى الامتناع عن تقديم أية قروض الى جنوب افريقيا . ويسرني انني استطيع ابلاغكم ان المصارف والشركات اليابانية التزمت بدقة بهذا النداء في السنة الماضية ، كما فعلت في السنوات السابقة . ونحن لا نشجع كذلك أية اتصالات ثقافية او تعليمية او رياضية مع جنوب افريقيا . ولا تمنح وزارة خارجية اليابان أية تأشيرات لرعايا جنوب افريقيا الذين يتقدمون بطلبات لدخول اليابان لغراض التبادل الثقافي والتعليمي او الانشطة الرياضية . وتبذل هذه الوزارة قصارى جهدها لضمان التنفيذ الصارم لهذه السياسة .

وتقوم اليابان منذ وقت طويل بتقديم مساهمات كبيرة لصناديق و برامج الأمم المتحدة التي تقدم دعما انسانيا وتعليميا للشعب المقهور في جنوب افريقيا . وستواصل تقديم هذه المساعدة الانسانية في المستقبل .

ان افريقيا قارة بعيدة جدا بالنسبة لشعب اليابان . وأقولها صراحة ، ان الشعب الياباني لم يكن في الماضي يتابع الشؤون الافريقية عن كثب ، بيد ان الامور تتغير الآن ، وتتغير بسرعة . ومع تزايد معرفة الشعب الياباني بالتاريخ الافريقي والثقافة الافريقية والشؤون الجارية ، تتزايد ايضا معارضته للفصل العنصري . وقد اوفدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفدا من زعيمات الحركات النسائية الى اليابان في شهر آب/اغسطس الماضي . واثنا وجود هذا الوفد في اليابان ، اجتمع بكثير من اليابانيين في الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية على السواء .

وكانت زيارتهن ، التي أعلنت عنها وسائل الاعلام اليابانية اعلانا واسعا ، ذات قيمة عظيمة في زيادة فهم اليابانيين لمعاناة ضحايا الفصل العنصرى .

لقد بلغت التوترات في جنوب افريقيا أبعادا خطيرة للغاية . وإذا سمح للحالة أن تواصل مسيرتها الحالية فمن الممكن أن تثير مدًا من العنف لا يمكن صدّه .

وكما أشرت في بياني في العام الماضي فإن حكومة جنوب افريقيا اتخذت بعض التدابير الايجابية . غير أن هذه التدابير متواضعة للغاية ومعدل التغيير أبطأ من أن يشكل تقدما حقيقيا صوب المساواة العنصرية . وتأمل اليابان أن تعير حكومة جنوب افريقيا اذنا صاغية لصوت المجتمع الدولي وأن تتخذ من التدابير ما يؤمن الغاء نظام الفصل العنصرى سلميا في المستقبل القريب .

وأخيرا أود أن انضم الى المتكلمين السابقين في الاعراب عن تقدير حكومتى الصادق للجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى . وتود حكومة اليابان أن تؤكد لهاتين الهيئتين تعاونها الكامل معهما في نضالهما النبيل ضد الفصل العنصرى .

السيد امباي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انشغلت

الجمعية العامة منذ دورتها الافتتاحية ، أى منذ . ٤ عاما تقريبا بمسألة سياسات جنوب افريقيا العنصرية القائمة على الفصل العنصرى . ومع ذلك فإن دراستنا لهذا البند الذى ألغناه بكل أسف تجرى هذا العام عند منعطف خطير حقا . فالتغييرات الدستورية التي اعتمدها النظام العنصرى تحت اسم الاصلاح والتحرر أدت الى مزيد من الاستقطاب للمجتمع في جنوب افريقيا ، وأضفت مزيدا من الخطورة على التوترات القائمة في ذلك البلد .

وبالنسبة للنظام العنصرى كان العام الماضي عام نشاط محموم . ففي الداخل سعى الى فرض دستور جديد يتيح دورا رمزيا في العملية السياسية لطائفتي الآسيويين والملونين ، ولكنه يستبعد رسميا ١٧ مليوناً من السود من سكان البلاد يمثلون ٧٦ في المائة من اجمالي السكان . وفي الوقت نفسه تابع في الخارج حملة من الدبلوماسية

العدوانية ترمي الى تطبيع العلاقات مع الدول الافريقية المستقلة في المنطقة دون الاقليمية . ومن الواضح ان هدف هذه الممارسة هو محاولة ايجاد وترسيخ وهم بأن جنوب افريقيا تشرع في عملية تغيير سلمي متطور ، وضمان مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي .

ولكن الحقيقة مع ذلك تكمن في موطن آخر . ان الاصلاحات الشكلية التي نتكلم عنها لا تقف في وجه ما يقوم به نظام الفصل العنصرى من ترسيخ للعنصرية . بل في الواقع - كما أكد بوتها نفسه مرارا للناخبين البيض في دائرته الانتخابية " ليس هناك جدول أعمال سرى " . وأية شكوك فيما يتعلق بصدق هذه العبارة ستبددها ، بشكل حازم ، موجة النقل الاجبارى التي اتسمت بها الأشهر القليلة الأولى من هذا العام . ولم يغيب عن ذاكرتنا مصير مجتمعي ماجوبي وكوانجيمال اللذان مضى عليهما أكثر من مائة عام ولكن بسبب تحديد هما مؤخرا " كبقع سوداء " اقتلعا قسرا وطردا الى ما يسمى بالأوطان . وهاتان الفاجعتان تقدمان مثالا لما يعانيه السود في جنوب افريقيا العنصرية .

ورغم ان هذه الجمعية العامة اعلنت في قرارها ١١ / ٣٨ ان الدستور الجديد لجنوب افريقيا لاغ وباطل ، فان النظام العنصرى مضى مع ذلك في آب/اغسطس الماضى في اجراء انتخابات زائفة لمجلسي الآسيويين والملونين في برلمانها الجديد المكون من ثلاثة مجالس . وقد فضح مجلس الأمن هذه المهزلة وندد بها في قراره ٥٥٤ (١٩٨٤) . ولكن أبلغ تعقيب على هذه الممارسة كان الانخفاض المحرج في عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم . وكانت الانتخابات المزعومة في الواقع انتصارا مذهلا للمنظمتين الجماهيريتين اللتين برزتا كمركزين للمعارضة الشعبية للتشريعات الدستورية الجديدة ، وهما الجبهة الديمقراطية الموحدة ، ولجنة المحفل الوطني . ورغم قيام النظام العنصرى بشن حملة تخويف واعتقالات جماعية ضد أعضاء حركة المقاطعة ، فقد اضطر الى أن يسلم بأن أقل من ٢٠ في المائة من المسجلين كناخبين في طائفتي الآسيويين والملونين اختاروا ان يمارسوا ما يسمى بحقهم في الانتخاب .

وبطبيعة الحال فان جنوب افريقيا اختارت ان تتجاهل هذا التصويت الضمني بعدم الثقة ، ومضت في ايلول /سبتمبر في تنصيب السيد بوتها كأول رئيس تنفيذي لها يتمتع بنطاق واسع من السلطات المطلقة التي لا حدود لها . ومع ذلك فقد أثار توليه السلطة موجة من الاحتجاجات اتخذت الآن أبعاد الانتفاضة العامة . وهناك أسماء أصبحت منذ أمد طويل مرادفة للمقاومة البطولية للسود لحكم الأقلية القمعي . ولقد سجلت أسماء شاريفيل وسويتو مرة أخرى مع أسماء سيوكينغ وتوماهولي على صفحات التاريخ . وصحيح ان السبب المباشر لهذه القلاقل ربما كان الاعلان غير الشعبي عن زيادة الايجارات ولكن الاحتجاجات لا يمكن فهمها إلا في الاطار الأوسع وهو رفض السود في جنوب افريقيا لنظام يقوم على التمييز العنصري المؤسسي الذي يسعى الى اعتبارهم غرباء في بلدهم .

وغامبيا تحمي النضال الباسل من أجل التحرير الذي يخوضه اشقاؤنا في جنوب افريقيا تحت القيادة المستنيرة للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا . ان رد فعل النظام العنصري ازاء هذه المقاومة كان يتمشى مع طبيعته . فقد لجأ ببساطة الى القمع والى المزيد من القمع . وقد انكشفت قصة هذه الوحشية بشكل مأسوي واضح في مصير شاب من سيوكينغ يدعى جوزيف سيهولي ، قتل خلال مظاهرة احتجاج في ايلول /سبتمبر الماضي ، وقد حظرت السلطات تشييع جنازته ، وكانت نتيجة ذلك ان اعتقلت كل المشيعين البالغ عددهم ٥٠٠ . ولقد أدان مجلس الأمن بشكل قاطع تكتيكات بريتوريا البربرية في قراره ٥٥٦ (١٩٨٤) الذي طالب ضمن أمور أخرى " بالاستئصال الفوري للفصل العنصري " .

هناك توافق دولي واضح بشأن عدم شرعية وعدم قبول نظام الفصل العنصري المقيت ، الذي أدين بحق بوصفه جريمة ضد الانسانية . إلا أن هذا في حد ذاته ليس كافيا . فتعنت جنوب افريقيا الواضح يتطلب التعجيل باعتماد تدابير عملية تعطي فعالية لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولا يسعني أن اختتم كلمتي دون أن أهنئ اللواء جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وأن أهنئ عن طريقه الأعضاء الآخرين في اللجنة على الاسهام الهام الذي مازالوا يقدمونه الى الكفاح ضد الفصل العنصري .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي ألقاه ممثل ايرلندا باسم الدول الأعضاء العشر في الاتحاد الأوروبي ، والذي عبر بالفعل دون ليس عن كرهنا المشترك وادانتنا للسياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا . ان الأحداث الحالية في جنوب افريقيا لتذكرك مفاجئة بضرورة الغاء نظام الفصل العنصري برمته عاجلا . ان الفصل العنصري مبني على العزل العنصري والاضطهاد العنصري للذين اكتسبوا طابعا مؤسسيا ، وهو بذلك يخضع يوميا الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا لحياة تتسم بعدم المساواة والتمييز والظلم . وبصفته هذه يشكل انتهاكا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان والعباء الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان حكومة هولندا تدين بشدة الفصل العنصري ، سواء كمفهوم اجتماعي يقوم على التمييز العنصري ، أو في تطبيقاته . وعلاوة على ذلك ، ستواصل حكومة بلدي القيام بدور نشط في الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري بوسائل سلمية والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي غير عنصري وتشكيل حكومة تمثل حقا شعب جنوب افريقيا بأسره . وقد درجت حكومة بلادي على اعطاء الأولوية لتحقيق هذا الهدف تعبيرا عن حقيقة مؤداها أن معارضة نظام الفصل العنصري للانساني أصبحت سمة راسخة في الرأي العام

في هولندا وأدت الى قيام حركة قوية مناهضة للفصل العنصرى تستمد دعمها من قطاعات عديدة من مجتمعنا .

لقد رفضت حكومة جنوب افريقيا لعقود خلت أن تصفي الى نداءات المجتمع الدولي بازالة الفصل العنصرى والشرع في سياسة اصلاح حقيقي تمكن جميع سكان جنوب افريقيا من تقرير مصير بلدهم على قدم المساواة . وبدلا من ذلك ، مضت سلطات جنوب افريقيا قدما في خططها التي تستهدف تقسيم مجتمع جنوب افريقيا عن طريق سن مجموعة واسعة من قوانين الفصل العنصرى . وبغية ضمان اطالة حكم الأقلية البيضاء وسّعت من عدد الفجوة القائمة بين مختلف المجموعات التي تشكل مجتمع جنوب افريقيا المتعدد الأعراق . وسيرا على طريق سياسة الفصل العنصرى نقلت حكومة جنوب افريقيا بالقوة الملايين من مواطني جنوب افريقيا من ديارهم وأراضيهم . وكجزء من مخططاتها الكبير للفصل العنصرى ، تستخدم أشكالا مختلفة من الضغوط لحشر أكبر عدد ممكن من السود فيما يسمى بالمواطن — وهي بصورة عامة مناطق فقيرة ومكتظة واصبحت عملا مستودعات للعمل الفاضل . وباعلان بعض من هذه الكيانات "مستقلة" ، حاولت حكومة جنوب افريقيا أن تحرم سكان هذه الكيانات من حقهم في جنسية جنوب افريقيا ومن مطالبهم المشروعة بحقوق سياسية كاملة . وما من بلد في العالم ، باستثناء جنوب افريقيا ، اعترف بالبلانتوستانات على انها دول مستقلة . وقد انضمت هولندا على الدوام الى المجتمع الدولي في فرض سياسة البانتوستانات ومفهوم التنمية المنفصلة برمتها .

وقد تجلت في الأشهر الماضية الآثار المدمرة للسياسات الضالة التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في تفجر العنف وسفك الدماء والتدمير والاضرابات الشاملة للمطالبة بالحقوق المدنية التي عمت جنوب افريقيا ، لاسيما المدن السوداء في منطقة قال تراينغل . وفي موجة الاضطرابات المدنية هذه ، التي ما فتئت تتفجر منذ انتخابات الصيف الماضي التي انتخب فيها ممثلون عن السكان الملونين والسكان المنحدرين من أصل آسيوى في جنوب افريقيا ، قتل حتى الآن ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ شخص

كما احتجز مئات آخرون ، بما في ذلك العديد من قادة العمال والمناهضين
النشطين للفصل العنصرى . وقد اعتقل في الأسبوع الأخير فقط ما يربو على ٢٠٠٠
عامل أسود أثناء غارات قامت بها الشرطة على مدينة سيوكونغ التي يسكنها السود ،
والظاهر أن سبب ذلك كان ارتكاب مخالفات طفيفة مثل عدم دفع أجور المساكن .
ان حكومة بلدى تنظر الى تدهور الحالة في جنوب افريقيا بقلق عميق وتدعو
سلطات جنوب افريقيا الى الافراج بسرعة عن الذين اعتقلوا دون ذنب . ومع أن أسبابا
مباشرة ، مثل زيادة أجرة السكن ، قد تكون هي التي ولدت انتفاضة العنف هذه
فانه بيد وواضحا ان الاحباط الكامن وراء ذلك ينبع من مظالم أكثر عمقا . اننا نأسف
بشدة لأن سلطات جنوب افريقيا قد ردت بقسوة على هذه الأحداث باظهار القسوة
واخماد أصوات الاحتجاج دون ابداء أى استعداد لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه
الشكاوى واتخاذ خطوات فعالة لتلبية التطلعات المشروعة للغالبية السوداء من السكان .
ومع أن دستور جنوب افريقيا الجديد يعطي سكان البلد الملونين والسكان المنحدرين
من أصل آسيوى تمثيلا برلمانيا ذا صلاحيات محدودة ، فانه يتجاهل تماما قضية
ذات أهمية قصوى ألا وهي حرمان السكان السود في جنوب افريقيا من حقوقهم .
ولهذا السبب ، رفض المجتمع الدولي الدستور الجديد .
ومن رأى حكومة بلدى أن هذه التطورات تبين بوضوح أنه ينبغي تقديم كل
تشجيع للذين يدعون الى إحداث تغيير سلمي في مجتمع جنوب افريقيا وفي نظامه
السياسي . ان تقديم جائزة نوبل للسلام الى الأسقف ديسموند توتو ، الأمين العام
لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا وأحد متصدري الدعوة الى أحداث تغيير سلمي في
كفاح السود ضد الاضطهاد العنصرى في جنوب افريقيا ، لقي ارتياحا كبيرا
في هولندا .

وقد عمدت هولندا على مدى السنين - كجزء من الجهود التي تبذلها للاسهام
في تحقيق هدف التغيير السلمي ، الى وضع وتطوير سياسة ذات شقين تجاه جنوب
افريقيا . وتسعى هذه السياسة الى استخدام قنوات الاتصال القائمة لتنشيط قوى

التغير السلمي من أجل مواصلة الضغط الفعال على حكومة جنوب افريقيا للبدء في اصلاحات أساسية تتيح لجميع سكان جنوب افريقيا المشاركة الحقيقية على قدم المساواة في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية . واسمحوا لي أن أشرح هذه السياسة بمزيد من التفصيل .

نظرا لأن من المرجح أن يؤثر العمل الجماعي على سياسة جنوب افريقيا أكثر من التدابير الفردية ، فان حكومة بلدي ستواصل اعطاء الأولوية للجهود التي تبذل في اطار الأمم المتحدة لازالة الفصل العنصري . وتتمسك هولندا بقوة بالحظر الالزامي على بيع الأسلحة الى جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . وفضلا عن ذلك طالبت حكومة هولندا مرارا بتعزيز حظر الاتجار المفروض حاليا وبتوسيع نطاقه وبتحديد أدق ، فانها تحبذ تكملة القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بحظر على استيراد جميع الأسلحة التي تنتج في جنوب افريقيا وذلك للوقوف في وجه مساعي جنوب افريقيا للتحايل على حظر تصدير الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ببناء قدرة على تصنيع اسلحتها . فمن شأن هذا أن يحرم جنوب افريقيا من أسواق التصدير التي تحتاجها للتعويض عن زيادة استثماراتها في هذه الصناعة .

وفضلا عن ذلك ستؤيد هولندا اتخاذ مقررات الزامية من جانب مجلس الأمن لفرض حظر على توريد النفط لجنوب افريقيا والحد من الاستثمارات الاجنبية الجديدة في هذا البلد . وأود أيضا أن أشير الى أن حكومتي تشاطر الكثير من الدول الأعضاء القلق ازاى السياسات النووية لجنوب افريقيا . وفي ظل هذه الخلفية التي تنم عن الرغبة العالمية في ابقاء افريقيا خالية من الاسلحة النووية ، ندعو جنوب افريقيا الى تهدئة هذه المخاوف بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار أو على الأقل بقبول اخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة .

وترى حكومة هولندا أن العقوبات الالزامية التي أقرها مجلس الأمن هي افضل الوسائل لممارسة الضغط على جنوب افريقيا . بيد أن هولندا اتخذت خطوات من جانب واحد لا بداء معارضتها لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وتشتمل هذه التدابير على انهاء الاتفاق الثقافي مع جنوب افريقيا واشتراط حصول مواطني جنوب افريقيا على تأشيرات لدخول هولندا مما يمكّن حكومتي ضمن جملة امور من تقييد مشاركة جنوب افريقيا في الأحداث الرياضية في هولندا ، وفي مجال العلاقات الاقتصادية تحت حكومة هولندا الشركات الهولندية التي لديها فروع في جنوب افريقيا على الالتزام التام بالمبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد الاقتصادى الاوروبى في مدونة سلوك لتعزيز المعايير المقبولة دوليا . وفضلا عن ذلك تلتزم حكومتي بزيادة فعالية مدونة السلوك . وتنظر حكومتي بالتشاور مع منظمات ارباب العمل ونقابات العمال في الكيفية التي يمكن بها التأثير بأقصى قدر من الفعالية على الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الهولندية في جنوب افريقيا .

وستواصل هولندا كلما امكن تشجيع الاتجاهات التي تنزع نحو التغيير السلمى في مجتمع جنوب افريقيا ، ومن ثم قررت حكومتي تكثيف الاتصالات مع الافراد والمنظمات والمؤسسات التي تضطلع بأنشطة ، في ميادين مثل العلاقات العمالية والثقافة والاعلام والتعليم ، تستهدف الحد من التفاوت الاجتماعى القائم ورفع مستوى وعي عامة الجمهور بالحاجة الى تحول سلمى في النظام الاجتماعى والسياسى في جنوب افريقيا .

وستواصل هولندا ، مثلما فعلت في الماضي ، تقديم المساعدة الانسانية للسجناء السياسيين ولغيرهم من ضحايا الفصل العنصرى وذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة لجنوب افريقيا والحركات المناهضة للفصل العنصرى والمنظمات غير الحكومية مثل مجلس الكنائس العالمي وصندوق الدفاع والمعونة الدولى .

وبالرغم من اتخاذ بعض الخطوات بغية اضماء الاستقرار على الحالة في الجنوب الافريقى ، فان استمرار الفصل العنصرى في جنوب افريقيا سيظل حتما يؤثر على الدول المجاورة ويزيد من العبء الاقتصادى الثقيل الذى تنوء به هذه الدول . ومن ثم ، ستواصل هولندا تقديم مساعدة شاملة لبلدان الجنوب الافريقى على أساس ثنائي ومن خلال المشاريع التى يريها مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقى بغية تمكين هذه البلدان من الحد من تبعيتها الاقتصادية لجنوب افريقيا عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذه المناقشة وكل جهودنا الجماعية والوطنية ليس لها الا هدف واحد ألا وهو : القضاء على الفصل العنصرى وانشاء مجتمع في جنوب افريقيا يكون متعسدا الأعراق ويتسم بالطابع الديمقراطى الحقيقى ، يتمتع فيه جميع أفراد الشعب بغض النظر عن العرق أو لون البشرة بحقوق متساوية ، وبالرغم من انه يتعذر في الحالة القائمة الراهنة تبين أية بادرة تنم عن شيء من العرونة من جانب سلطات جنوب افريقيا او عن بعض الفتور في تحيزها العنصرى فانه لا يوجد أدنى شك في انه سيأتي اليوم الذى سيتعين عليها فيه نبد هيكل الفصل العنصرى الذى أصبحت تتحصن به . وبوصفنا أعضاء في المجتمع العالمي تقع علينا مسؤولية التعجيل بحلول هذا اليوم قبل ان يجرف تيار المقاومة الآخذ في التصاعد في جنوب افريقيا آمالنا في ايجاد حل عن طريق الحوار والتغير السلمى .

السيد ولد بيه (موريتانيا) : لقد ازداد عدد المعتقلين بدون

محاكمة في جنوب افريقيا زيادة رهيبية تقدر بنسبة سبعين في المائة عن السابق وتوفى العديد من المحتجزين نتيجة للتعذيب . كما أن عشرين سنة مرت على المناضل نلسون مانديلا

وزملائه منذ زجهم في السجن المؤبد ، لكفاحهم العادل من أجل إقامة نظام قائم على العدل والمساواة .

كما حكم على السيدة البرتينا سيسولو التي تبلغ من العمر ٦٦ سنة بالسجن لنشاطها الثوري ، وانشادها الاناشيد الوطنية . وكان قد حكم بالسجن مدى الحياة على زوجها المناضل والتر سيسولو زعيم المؤتمر الوطني الافريقي .

ولم يكتف النظام العنصرى في الجنوب الافريقي بالقمع والارهاب في الداخل بل امتدت يدها الملوحة بالدم الى المناضلين الأفارقة خارج الوطن .

ان التقرير القيم المقدم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لغني بما يثبت أكثر من أى وقت مضى ودون أى التباس ، ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا جريمة كبرى في حق الانسانية وعامل يهدد السلام والأمن الدوليين .

وعلى منظمنا أن تبذل جهودا أكبر في مكافحة نظام أقلية متطرفة أعمته مصالحها الأنانية وتراثها الاستعماري عن احترام المبادئ الأساسية لحقوق الانسان .

فعلى منظمنا ارغام هذا النظام المتعنت على احترام ميثاق الأمم المتحدة " واعلان منح الاستقلال للبلدان أو الشعوب المستعمرة " والخضوع للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بحق شعب جنوب افريقيا في الحياة الحرة الكريمة .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، كما اثبتت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ، متعاون مع نظام تل ابيب لعرقلة مسيرة الحرية والتقدم للشعوب والدول الافريقية والعربية .

وقد اثبتت التجربة ان هذين النظامين النازيين لا يكفي فقط اتخاذ قرارات ضدهما ، بل لابد من معاقبتها معاقبة صارمة من قبل الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة وبكامل أعضائها وبالذات الدول التي لها امتيازات وعليها التزامات خاصة بموجب ميثاق الامم المتحدة وعليها أيضا التزامات خاصة تجاه هذا الميثاق . ان على هذه الدول أن تساعد الأمم المتحدة على اتخاذ عقوبات صارمة ضد نظام جنوب افريقيا .

ان موريتانيا تدين نظام "الفصل العنصرى" وتندد بعمليات الاجرام البشعة التي يمارسها ضد الجماهير وقياداتها الوطنية في جنوب افريقيا .
 كما تدين سياسة البانتوستانات ومحاولة تشريع العنصرية عن طريق الاصلاح الدستورى المزعوم ، المستهدف من ورائه في الحقيقة الوصول الى تفكيك وحدة الشعب المناضل في جنوب افريقيا واطالة نظام الفصل العنصرى .
 وان بلادى لتجدد دعمها لشعب جنوب افريقيا الجنوبية في نضاله العادل بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى ضد النظام العنصرى .
 كما ترجو من جميع الدول المحبة للسلام والعدل مساعدة شعب افريقيا الجنوبية في كفاحه البطولى من أجل الحرية والاستقلال .
 واننا لواقنون من أن هذا الشعب الشقيق سينتصر على قيود العنصرية التي تكبله . وكما قال الشاعر العربى التونسى :
 اذا الشعب يوما اراد الحياة
 فلا بد أن يستجيب القدر
 ولا بد لليل أن ينجلي
 ولا بد للقيد أن ينكسر

السيد كيبس (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قطعنا الآن ما يزيد على نصف الطريق في المناقشة العامة للفصل العنصرى في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ويدل العدد غير العادى للمتكلمين ممن اختاروا مخاطبة الجمعية العامة بشأن تلك القضية الهامة للغاية ، على المعارضة الدولية للممارسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا . لقد استمعنا بعناية الى الكلمات التي القيت حتى الآن . ونحن نشاطر العديد جدا من المتكلمين خلال المناقشة المشاعر التي اعربوا عنها والادانة القوية للفصل العنصرى ، والكراهية للظلم ، ومعارضة انتهاك حقوق الانسان والكرامة الانسانية .

وكما كتب الرئيس ريغان الى الاسقف توتو الحائز لجائزة نوبل للسلام :

" كل الامريكيين يشاركوني الاعتراف بجهودكم سعيا الى اجراء تغيير لا يتصف بالعنف للتخلص من الفصل العنصرى والاتجاه صوب شكل من الحكم يستند الى موافقة المحكومين ونحو مجتمع يوفر حقوقا وفرصا متساوية لجميع مواطنيه بغض النظر عن الجنس . لقد استجابت الولايات المتحدة الى طلب العدل الذى وجهه سكان جنوب افريقيا المعذبون في ظل حكم نظام الفصل العنصرى . ونحن نواصل حث حكومة جنوب افريقيا على الا شترك في حوار مجد مع جميع مواطنيها بهدف تحقيق الانتقال السلمى بعيدا عن الفصل العنصرى " .

ومن سوء الحظ أن مشكلة الفصل العنصرى ، أسوة بالعديد من المشاكل الانسانية في انحاء أخرى من العالم ، لم تحل فقط عن طريق التعبير عن المشاعر الصادقة عن القلق أو عن طريق نقد نظام الفصل العنصرى ، مهما كانت صحة تلك الانتقادات .

ونحن في الولايات المتحدة قد تساءلنا عما يمكن ان نفعله اكثر من ذلك وخلصنا الى أن هناك سبلا اضافية مفتوحة امامنا كي نعمل من اجل مزيد من العدل والسلم في الجنوب الافريقي . وتلك بصراحة هي أساليب الدبلوماسية التقليدية . وبالرغم من انها لا تضمن بأى شكل علاجا شافيا ، فقد اتبعتها مرارا وتكرارا الحكومات التي ترغب في ان يكون لها تأثير يتجاوز الادانة البلاغية . ان تفكيرنا المضي في تلك الحالة المعقدة والمزعجة ، قد حملنا على الاعتقاد بأنه ما من بديل سوى الاشتراك الكامل في الجهد المبذول من اجل التوصل الى بديل للعنف ، والى طريق للتفكير يستهدف البناء وليس التدمير ، بناء مستقبل افضل لجميع شعوب الجنوب الأفريقي .

وقد عرفت السياسة القائمة على ذلك الاعتقاد بالارتباط البناء . وكانت تلك السياسة موجهة منذ البداية لا نحو جنوب افريقيا وحدها بل نحو الجنوب الافريقي بأكمله . ونأمل ان نقدم من خلالها اسهاما بناءا لقضية السلم في المنطقة ولعزid من العدالة في جنوب افريقيا ذاتها .

ونعتقد أنه حتى تكون تلك السياسة فعالة ، ينبغي توجيه جهودنا الى المنطقة بأكملها نظرا لأن وجود حالة من الصراع الاقليمي والتوتر لن يؤدي الا الى تفاقم الشكوك وردود الفعل العنيفة داخل جنوب افريقيا وبين جنوب افريقيا وجيرانها على حد سواء . ومن ثم فقد سعينا الى تشجيع الاتصال والمناقشة بين الاطراف المعنية في المنطقة . وقد اوضحنا للجميع ، وخاصة جنوب افريقيا ، ان العمل العسكري لا يمكن ان يحل الصعوبات التي تواجهها المنطقة . وقد عملنا مع جميع دول المنطقة من اجل تعزيز سيادتها واستقلالها . وشجعنا جنوب افريقيا على احلال الحوار محل القوة . ولهذا رحبنا وسعينا الى تحسين العلاقات بين جنوب افريقيا وموزامبيق وبين جنوب افريقيا وليسوتو وسعينا الى تيسيره . ونعتقد انه اذا ما اتبع ذلك بصورة صحيحة ، فان تلك التحسينات تمثل خطوات في اتجاه تعزيز الامن والسلم للجميع في المنطقة .

ومجور سياستنا الاقليمية هناك هي الجهد المبذول من اجل تحقيق استقلال ناميبيا . وتحقيقا لذلك الهدف ، عملنا دون كلل مع جميع بلدان المنطقة ومع كل اطراف المشكلة ليجاد اطار عمل للاتصالات والمباحثات والمفاوضات . وتحقيقا لذلك الهدف ، سعينا دون هوادة الى تعزيز التفاهم بين جنوب افريقيا وانغولا بهدف الانسحاب الكامل لقوات جنوب افريقيا من ذلك البلد . وما من حكومة من الحكومات الممثلة هنا ، بما فيها حكومتي ، راضية بمعدل التقدم الذي احرز لتحقيق ذلك الهدف . ولكننا ندرك أن الدبلوماسية تحتاج الى الصبر والجهود الدؤوبة ، وأن اكثر المراحل صعوبة وحساسية في عملية التفاوض قد تظهر عندما تكون امكانية النجاح ملموسة اكثر من كونها مجرد امل خالص .

وهناك من يدين جهود البلدان التي تسعى مثل بلدي الى تحقيق هدفنا المشترك من خلال عملية تلعب فيها البلاغة الخشنة دورا اقل اهمية من دور الدبلوماسية الحذرة . ومن بين القائمين بنقدنا عدد من الدول غير الافريقية التي تحركها الرغبة في استمرار حالة التوتر والصراع نظرا لانها توفر لها الفرص لتوسيع نطاق نفوذها وتأثيرها في المنطقة . ونأمل ان يتخلى عن تلك الدوافع جميع من يشاركوننا التزامنا بتحقيق هدفنا استقلال ناميبيا وتعزيز السلم والتنمية في الجنوب الافريقي .

ونحن ندرك أن مجموعة كبيرة من البلدان تشعر بأحباط عميق نظرا للتأخير في منح ناميبيا استقلالها الذي طال السعي من أجله . ويدفعهم الى ذلك تعطشهم الى العدالة واحساس قوى ومشروع بنفاز الصبر ازاء البقايا الأخيرة للاستعمار في افريقيا . وكان مولد بلادى أيضا نتيجة لمشاعر معاناة .

وفضلا عن ذلك ، فان الاعوام الطويلة من النضال ضد الاجحاف العنصرى قد جعلت الشعب الامريكى يدرك باحساس متأصل الاحباط والغضب ونفاذ الصبر الذين ينجمون عن ذلك الظلم ، ولذلك لم ندخر وسعا لاحداث تغييرات في الجنوب الافريقى . وهذا هو السبب الذى دعانا الى الانحيد عن التزامنا بتحقيق تلك الاهداف .

وقد ايدتنا بعض الحكومات الممثلة هنا في جهودنا تأييدا تاما ، ونحن نقدر تشجيعهم . ونعرف ان آخرين يختلفون بشدة مع النهج الذى نتبعه . واذا كانوا هؤلاء فحسب غير قادرين على الحكم لصالحنا ، فنطلب منهم على الاقل الا يحكموا علينا حكما ظالما . ونحن نتعهد للجميع بمواصلة الحوار لتوسيع مجال الارضية المشتركة التى يمكن انطلاقا منها ان نعمل معا لتحقيق اهدافنا المشتركة .

ان السياسة الامريكية التى تقوم على الارتباط البناء هي سياسة اقليمية هدفها تخفيف حدة التوتر وتشجيع الاتفاقات التى ستؤدى الى استقلال ناميبيا وخلق مناخ لايسمح بأن يستخدم انعدام الأمن كذريعة لتأخير التغيير السلمى لنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . والارتباط البناء الى جانب ذلك مبدأ ينعكس ايضا فى سياستنا نحو افريقيا ككل . وهذه السياسة حساسة وتستجيب للمشاكل الحرجة لشعوب افريقيا . وهي سياسة تلترم ببذل جهود مضمينة لتقديم الغذاء للشعوب التى تعاني من المجاعة . وهي سياسة تسعى الى ايجاد مشاركة ناضجة مع الدول الافريقية ، سعيا الى تحقيق اهداف التنمية الطويلة الاجل . وهي تعكس الارتباطات الانسانية والمصالح المشتركة التى تربط الولايات المتحدة مع امم افريقيا وشعوبها كما تقوم ايضا على التصميم على العمل دون كلل لتشجيع وتأييد جهود افريقيا للتغلب على ازماتها الراهنة والاستفادة من امكاناتها الطبيعية والبشرية الهائلة .

السيد مالوكي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما زالت مسألة

سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا معروضة على الامم المتحدة منذ اكثر من ثلاثة عقود ونصف . وخلال تلك الفترة قامت الامم المتحدة ومعها المنظمات

والمؤسسات الدولية الاخرى باعتماد العديد من القرارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصرى مطالبة بالغائها ، وحذرت المجتمع الدولي في نفس الوقت من التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الناجم عن استمرار وجود نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .
ومما يدعو للأسف انه ، بالرغم من جهود المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصرى فان هذا النظام لم يثبت اقدامه داخليا فحسب ، بل مد سياسة الرعب التي ينتهجها خارج حدوده لتفويض سيادة الدول الافريقية المستقلة واستقلالها السياسي وتنميتها الاقتصادية . ولقد قامت هذه المنظمة على مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . ومع ذلك يواصل نظام بريتوريا انتهاك تلك المبادئ دون عقاب متجاهلا القانون الدولي وقواعد السلوك الدولي تجاهلا تاما .

لقد اخذ وفد بلادى الكلمة اليوم ليؤكد من جديد معارضة كينيا القوية القاطعة للسياسة اللانسانية للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وثانيا ، نحن نقف هنا لنناشد مرة اخرى هذه المنظمة ان تتخذ اجراءات عقابية ضد نظام بريتوريا لحمل ذلك النظام على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى الشريرة وللعدول عن سياسته العدوانية ولكي يحترم القانون الدولي والاخلاقيات الدولية .

ونحن نؤكد من جديد تضامننا الاخوى مع شعب جنوب افريقيا الباسل المناضل وتأييدنا الكامل له ونؤكد له في ذات الوقت ايماننا الراسخ بأن النصر حليفه . ولا يمكن ان يكون الامر خلاف ذلك . فالتاريخ يعلمنا انه ليست هناك قوة ايا كانت سطوتها او بطشها قادرة على هزيمة ارادة شعب اذا قرر ذلك الشعب ان يكون حرا وسيدا لمقدراته . وليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الحالة في جنوب افريقيا هي استثناء من تلك القاعدة . ويجب ان يدرك النظام العنصرى في جنوب افريقيا وانصاره ومؤيدوه تلك الحقيقة التاريخية .

هناك من يرى ان نظام الفصل العنصرى قابل للتغيير وانه ، بمرور الزمن ، سوف يصلح من نفسه بنفسه من خلال تطوره السياسى والاجتماعى . وتختلف كينيا مع ذلك الرأى . اذ ان التطور السياسى والمعتقدات الاجتماعية لنظام الفصل العنصرى تشيران الى الاتجاه العكسى . فالفصل العنصرى فى منشئه الفكرى يقوم على المعتقدات السياسية والاجتماعية النازية ويستمد منها الالهام والتشجيع . وتقوم معتقدات وتعاليم الفصل العنصرى ، على غرار النازية ، على اساس التفوق العنصرى لجنس على آخر . وجميع روابط هذا النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية موجهة على وجه التحديد نحو حماية تلك المعتقدات واخضاع الرجل الاسود فى جنوب افريقيا الى الابد . ونظرا لتعصب نظام الفصل العنصرى السياسى والاجتماعى فهو نظام يرفض تقبل المنطق الانسانى لا يتأثر بالاقناع ويقاوم التغيير الهادف الى التقليل من قدرته على القهر والقسر مقاومة تامة .

وهو ليس ذلك النوع من النظم الذى يسمح بالتطور السلمى . ولهذا فان تلك المنظمة لا يمكن أن تتهاون مع الفصل العنصرى . اذ ليس هناك شك فى ان الفصل العنصرى ينتهك المبادئ الاساسية للمكرامة الانسانية ، كما ينتهك قيمة ومساواة الانسان امام القانون . وتهاون تلك المنظمة مع الفصل العنصرى سوف يعنى تخليها عن الاساس الذى اقيمت عليها .

ونظرا لان المجتمع الدولى ادرك ذلك فقد اعلن ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية وتهديد للمسلم والأمن الدوليين وانتهاك للقانون الدولى . ولهذا اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وقد ابرز ذلك الاجراء جديده الجمعية العامة وعزمها على التصدى بفاعلية لشرور الفصل العنصرى . ولكن مجرد اعتماد تلك الاتفاقية ليس كافيا فى حد ذاته . فما زال على المجتمع الدولى ان يتفق على تدابير محددة مشتركة لتنفيذ احكام تلك الاتفاقية فى مناهضة الفصل العنصرى . لقد كان التقدم بطيئا . ويجب ان نتحرك الآن بصورة اسرع سعيا وراء تدابير مشتركة للتصدى لجريمة الفصل العنصرى .

وربما كان من الضروري في هذه المرحلة ان نذكر انفسنا بأن البلدان الغربية وامبراطورياتها الاستعمارية منذ اربعة عقود ونصف وحدت قواها مع الاتحاد السوفياتي لمحاربة واستئصال شرور النازية والفاشية . وقد استغرقت تلك المهمة اقل من ست سنوات . ومن دواعي السخرية ان تدمير النازية في اوروبا قد تلاه مباشرة اقامة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولاكثر من ثلاثين عاما عاش العالم مع نظام الفصل العنصرى ولا تبدو في الافق نهاية قريبة له . ومعظم التدابير التي اعتمدتها الامم المتحدة لمناهضة النظام العنصرى في جنوب افريقيا تحداها ذلك النظام وعرقها حق النقض او احبطتها المناورات التقنية لاصدقاء جنوب افريقيا .

وفي الوقت ذاته ، يكثف نظام بريتوريا بصورة مطردة اسلحة الارهاب التي يستعملها داخلها ، بل ويوسع من نطاق انشطته التدويرية لتتجاوز حدوده الاقليمية . ودخل جنوب افريقيا تشن بصورة مستمرة قوانين معدة خصيصا لحماية سياسات الفصل العنصري وتعزيزها ، ولحماية مصالح الرجل الابيض على حساب الشعب الافريقي . وفي كل مناحي الحياة تقريبا يحرم الشعب الافريقي تماما من ان يكون له اى رأى في الامور التي تؤثر في حياته وحياة اولاده . ويقمع النظام العنصري بقسوة ووحشية مطالبات ذلك الشعب بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعادة ما يتحمل في سبيل ذلك خسائر فادحة في ارواح الابرياء والسجن للكثيرين . وهذه الاعمال الوحشية تستمر سنة تلو الاخرى . وفي اوائل ايلول /سبتمبر من هذا العام ، شهد العالم مرة اخرى مقتل عدد لا حصر له من الابرياء في مختلف مدن جنوب افريقيا .

لقد ادانت كينيا بشدة تلك الفظائع ، وفي ذات المناسبة ، ناشدت المجتمع الدولي ان يتخذ تدابير ملموسة تتسم بالشجاعة للقضاء على نظام الفصل العنصري من جنوب افريقيا . ونحن نكرر هنا اليوم نفس المناشدة . فكما قال وزير خارجية بلادي هنا في الشهر الماضي :

" تشكل هذه الممارسات اللاانسانية الاسباب الاساسية للتوتر السياسي والصراع الاجتماعي في المنطقة بأسرها . والواقع انها قد هيات المجال بشكل تدريجي لعنف اجتماعي لا مهرب من وقوعه مع ما يمكن ان يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للمسلم والأمن الدوليين " . (A/39/PV.23)

اننا نعتقد اعتقادا راسخا ان الواجب الاخلاقي يحتم على المجتمع الدولي مجتمعا وعلى الدول الاعضاء في هذه المنظمة كل على حدة ، ان يبذلوا قصارى الجهد لتحقيق التدوير السريع لهذا النظام البغيض ، ومن ثم نتحاشى وقوع كارثة اجتماعية محتملة في ذلك الجزء من العالم . وأخذا بهذا الهدف في الاعتبار ، تشعر كينيا شعورا قويا بانه لا يمكن الا اعتداد بأية اعتبارات سياسية او اقتصادية — او ايدولوجية لتبرير مهادنة نظام الفصل العنصري او مواصلة تأييده ؟ لاننا مقتنعون

بأن مصلحة العالم تكمن - بوضوح - في استعادة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للغالبية الأفريقية في الجنوب الأفريقي : المطالبة بعكس ذلك إنما تعني تجاهل حقيقة تاريخية واقعة ألا وهي أن الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا سينتصر على نظام الفصل العنصري ، أن أجلا أو عاجلا ، أيا كانت التضحيات .

أن نظام الفصل العنصري ، كما ذكرت آنفا ، لم يقصر أعماله على حدود جنوب أفريقيا . فتنفيذا لخطته الرامية إلى حماية نفسه وتقوية ذاته وتوسيع رقعته ، غزا ناميبيا واحتلها واستعبد شعب ذلك الاقليم . وكل المحاولات التي تبذلها الامم المتحدة لطرد جنوب أفريقيا من ناميبيا قد باءت بالفشل حتى الآن ، فلا يزال نظام بريتوريا يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا ، ويقوم بأقصى استغلال ونهب للموارد المادية والبشرية لذلك البلد . فالى متى يمكن أن تبقى هذه المنظمة ساكنة لا حول لها ولا قوة وهي ترقب تحدى جنوب أفريقيا المستمر لسلطة الامم المتحدة على ناميبيا ، والمعاناة التي طال أمدها للشعب الناميبي تحت نير الفصل العنصري ؟ فلا بد أن يضطلع مجلس الامن بمسؤوليته الحتمية بموجب الميثاق ، وأن ينهي احتلال سلطات بريتوريا غير المشروع لناميبيا .

من الواضح أن احتلال ناميبيا مرتبط ارتباطا مباشرا بسياسة بريتوريا الاوسع مدى ، القائمة على اساس زعزعة استقرار الدول الأفريقية في المنطقة عن طريق الغزو العسكري المباشر والتدمير والابتزاز السياسي والتخويف والتخريب والحصار الاقتصادي . كل هذه التدابير مجتمعة تمارسها بريتوريا بصفة مستمرة ضد الدول الأفريقية المستقلة لآخراسها أو لابتزاز تعاونها السياسي واذعانها لخنق حركات التحرير في جنوب أفريقيا . وتنظر كينيا الى سياسات جنوب أفريقيا الرامية الى زعزعة استقرار الدول الأفريقية بغاية القلق والجدي . فيجب ألا يسمح لأي بلد ، مهما كانت اهميته الاستراتيجية أو الاقتصادية للآخرين ، بأن ينتهج سياسات تقوض المبادئ الاساسية للقانون الدولي والاخلاقيات الدولية ، وبذلك تجعل الصراع الاجتماعي بل والحرب امرين

حتميين . لذا ، يتعين على المجتمع الدولي ان يجبر جنوب افريقيا على التخلي عن سياستها الخطيرة ، وعلى دفع ثمن جرائم الفصل العنصرى والعدوان الذى لم يسبقه استفزاز على جيرانها . وعلى وجوب افريقيا ان تدرك انه لا العدوان ولا التخريب ولا الابتزاز الممارس ضد الدول الافريقية ، سيحقق لها الامن الذى تسعى اليه بشكل اعمى . فأمن جنوب افريقيا الحقيقي الدائم لن يتحقق الا باذراكها لعقم سياسات الفصل العنصرى . ولا يمكن ان يكون هناك سلم وانسجام في جنوب افريقيا الا من خلال ذلك الادراك الواعي .

ونظرا لان نظام بريتوريا يواصل تحديه لمختلف قرارات الامم المتحدة التي تطالب بتدمير نظام الفصل العنصرى ، وتحرير ناميبيا والاحترام التام للسلامة الاقليمية للدول المجاورة وسيادتها واستقلالها السياسى ، تكون الامم المتحدة ملتزمة التزاما ادبيا بأن تفرض على جنوب افريقيا عقوبات الزامية شاملة . وهذا ، في رأينا ، هو الطريق الوحيد لارغام جنوب افريقيا على احترام هبة هذه المنظمة .

ان كينيا ستواصل من جانبها بذل كل ما في وسعها لعزل جنوب افريقيا عن كل أنشطة المجتمع الدولي . وفي الوقت ذاته ، ستقدم الدعم المادى والمعنوى والسياسى لحركات التحرير في جنوب افريقيا حتى تحصل على حقها المشروع في الكرامة الانسانية والديمقراطية والعدالة في بلادها .

السيد ترنوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان السنة التي انقضت منذ ان ادانت الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة بريتوريا ، قد حفلت بالاحداث الجسام سواء في جنوب افريقيا نفسها او في منطقة الجنوب الافريقى بأسرها . وبذل نظام بريتوريا العنصرى جهودا كبيرة لاطهار تلك الاحداث على انها تصفية لنظام الفصل العنصرى وعلى انها نجاح لسياسته في اشاعة الاستقرار في المنطقة .

وكما هو معروف جيدا ، اجريت في آب/اغسطس من هذا العام ، الانتخابات
المزعومة للبرلمان الجديد ، التي انتخب فيها اعضاء البرلمان بواسطة ٢٨ مليون نسمة
من السكان من اجناس مختلفة ، و ٨٠٠ ألف نسمة من السكان من اصل اسوي .

ان ما يزيد عن ٢٠ مليون اسود لم يمنحوا فرصة التصويت ، كما لم يعط ممثلوهم مقعدا واحدا في المجلس التشريعي الأعلى الذي أنشئ بموجب الدستور العنصرى الجديد . ولا بد من القول ان غالبية السكان الذين ينحدرون من اصل اسيوى ، والسكان الملونين ، ادركوا حقيقة " الاصلاح " الذى قامت به حكومة جنوب افريقيا في مجال الفصل العنصرى ، ولم يشتركوا في مهزلة الانتخاب . وتظهر المعلومات الرسمية الصادرة عن بريتوريا ان اقل من ٣٠ في المائة من الناخبين الملونين المسجلين ، و ٢٠ في المائة من الاسويين المسجلين ، شاركوا في عملية الانتخاب ، واذا اخذنا في الاعتبار ان ٦٠ في المائة من الناخبين الملونين الذين يسمح سنهم بالتصويت سجلوا اسماءهم للاشتراك في عملية الانتخاب ، حينئذ يبدوا واضحا ان اقل من ٢٠ في المائة اشتركوا بالفعل في التصويت . وكما لاحظ المراسلون الغربيون الذين غطوا تلك الانتخابات ، كان عدد افراد الشرطة في مراكز الاقتراع يفوق عدد الناخبين .

وعشية الانتخابات ، القي القبض على عشرين زعيما من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي منظمة غير حكومية متعددة الاعراق تهدد مقاطعة مهزلة الانتخابات ، كما وصل عدد الزعماء المعتقلين من مختلف التنظيمات المعارضة الى ٣٥ زعيما . وقد صورت الدعاية في جنوب افريقيا وبعض وسائل الاعلام الغربية تلك الانتخابات بانها انتصار للديمقراطية .

اما المعنى الحقيقي للاحداث في جنوب افريقيا فلا علاقة له بخطة الحكومة من اجل اصلاح نظام الفصل العنصرى ؛ ان غرضها الحقيقي هو تحديث ذلك النظام فالنظام يتذرع بالتفاوض من اجل احداث تغيير سلمي تدريجي في سياساته ، ليعزز عمليات القمع ضد خصومه . فما زالت سياسة اقامة البانتوستانات التي ادانتها الامم المتحدة قائمة ، واحتلال ناميبيا مازال قائما ايضا ، وكذلك الامر بالنسبة الى ابتزاز الدول المجاورة ؛ ويجرى على قدم وساق تحويل المجتمع في جنوب افريقيا الى مجتمع عسكرى .

ونجد الدليل المقنع على ان العنصرية لم تتغير في جوهرها ، بل زادت من استغلال وقمع السكان الاصليين ، في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(السيد ترنوف ، جمهورية بيلاروسيا
الاشتراكية السوفياتية)

(A/39/22 و A/39/22/Add.1) ، لاسيما في الجزء الثالث منه تحت عنوان " استعراض التطورات في جنوب افريقيا منذ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ " .

ان السياسة غير الانسانية والاجرامية التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ضد السكان الاصليين في البلد نفسه تثير بحق سخط البشرية التقدمية جمعا . وقد انعكس هذا في الوثيقة الختامية (A/39/560) الصادرة عن مؤتمر وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز المنعقد بين ١ و ٥ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، والموجهة الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

وفيما كانت الشرطة تسحق بوحشية الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية الموجهة ضد تطبيق الدستور العنصري الجديد ، قتلت ٢٩ شخصا خلال الاسبوع الاول من شهر ايلول / سبتمبر وحده ، ووصل العدد الان الى ما يقرب من ١٥٠ شخصا . وهذا العنف المتفجر هو الاكبر منذ انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ .

وبغية اعاقبة التعبير عن الخلافات السياسية ، اصدرت حكومة بريتوريا في ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ حظرا اضافيا تمنع بموجبه التجمعات الداخلية في قسم كبير من البلاد . ومواصلة لسياسة اقامة البانتوستانات التي تهدف الى تقسيم الاغلبية السوداء وحرمانها من حق المواطنة في بلدها ، اعلن نظام بريتوريا في ٣١ اب/اغسطس عن انشاء " اقليم متمتع بالحكم الذاتي " ، وهو " وطن جديد " على حدود سوازيلند .

ويحاول النظام العنصري في ناميبيا ان يكسب الوقت لايجاد بديل سياسي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ومنذ صدور قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تضع جنوب افريقيا شرطا بعد الاخر لعرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية مشكلة ناميبيا .

واعتمادا على عقد اتفاقات مع بعض البلدان الافريقية ، تسعى سلطات بريتوريا الى اظهار جنوب افريقيا اليوم على انها دولة عظمى اقليمية تحمي ليس فقط مصالح الغرب ، بل المصالح الافريقية ايضا . ولكن مثل هذه الاتفاقات - وسياسة بريتوريا الخارجية برمتها في المنطقة - كانت ومازالت تركز على مبداء القوة العسكرية والاقتصادية

معا . ويواصل الحكام العنصريون علنا تهديد الدول المستقلة المجاورة ، ويبتزوننها ويستفزوننها دون خجل .

وبعد ان اعلنت سلطات جنوب افريقيا بصوت عال الحاجة الى تعزيز السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي ، اعلنت في الونة الاخيرة عن زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة تتجاوز ٢٠ في المائة ، مدعية ان الامن الاقليمي لا يمكن ان يتحقق بتخفيض القوة العسكرية . واعتمادا على احتياطي من اليورانيوم يعتبر الثالث في العالم من حيث الحجم انشات جنوب افريقيا لنفسها قدرات نووية كبيرة ، وعززت هيكلها الاساسي النووي هذا العام بانشاء محطة نووية لتوليد الطاقة في كويبرغ تبلغ قوتها ٢٠٠٠ ميغاطا . ويمكن لمفاعلات كويبرغ ولمفاعلي بيليندا با وسافاري - ١ اللذين زودت بهما الولايات المتحدة جنوب افريقيا في وقت سابق ، ان تستخدم لانتاج الاسلحة النووية ، وتدل شواهد كثيرة على انها استخدمت بالفعل لهذا الغرض .

وتتولى المختبرات السرية في جنوب افريقيا ، بما في ذلك المختبرات التابعة لمعهد طب الطيران التابع لبريتوريا ، اجراء ابحاث سرية في مجال الاسلحة الكيميائية ، لاسيما في مجال استخدام غاز زارين في الاغراض العسكرية ، وهو غاز سام جدا يؤثر على اعصاب الانسان . وفي ٢٦ ايار / مايو ١٩٨٣ ، صرح السيد غافين هوترا وهو احد البيض من جنوب افريقيا المناوئين لنظام الفصل العنصري ، امام مجموعة من الخبراء التابعين للامم المتحدة ، ان العمل جار في جنوب افريقيا لتطوير سلاح بيولوجي اثني يستخدم فيروسات مختارة خصيصا للتاثير على السكان السود .

ومن الواضح ان انتاج بريتوريا للاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يشكل تهديدا خطيرا سواء لشعوب افريقيا او للسلم والامن الدوليين بصفة عامة .

لقد دعت الجمعية العامة للامم المتحدة مرارا وتكرارا الى فرض جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للميثاق . وكان حق النقض الذي مارسه الولايات المتحدة وبعض الاعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الامن هو وحده الذي حال دون عزل نظام الفصل العنصري عزلا فعلا على الصعيد الدولي . وحتى عندما صوت مجلس الامن على

القرار ٥٥٤ (١٩٨٤) بتاريخ ١٧ اب/ اغسطس ١٩٨٤ ، الذى رفض مجلس الامن فيه بقوة ما يسمى بالدستور الجديد ، واعلن بطلانه وبطلان الانتخابات التى كانت ستجرى لاحقا في شهر اب/ اغسطس ١٩٨٤ للملونين والذين ينحدرون من اصل اسويى ، فضلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الامتناع عن التصويت .

وفي القرار ٣٩/ ٢ (١٩٨٤) بشأن الموضوع ذاته اعلن المجتمع الدولي مرة اخرى رفضه لما يسمى بالدستور الجديد باعتباره باطلا ولاغيا .

وما من شك في انه لولا المساعدة والدعم من جانب الدول الامبريالية ، وعلى راسها الولايات المتحدة والاعضاء الاخرون في منظمة حلف شمال الاطلسي ، لوجد نظام الفصل العنصرى نفسه على هامش التاريخ . وعلى الرغم من الحملات الدعائية الواسعة عن الاكتفاء الذاتي من الطاقة ، مازالت جنوب افريقيا تستورد ٧٥ في المائة من احتياجاتها من النفط . وتتولى تنظيم شحن النفط الشركات التجارية العالمية الكبرى فيبرو - سولومون ومارك ريتش في نيويورك ، وكيزر في الولايات المتحدة .

ومنذ ان فرض مجلس الامن حظرا على بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا في عام ١٩٧٧ ، تحاول جنوب افريقيا ان تثبت انها حققت اكتفاء ذاتيا في التسليح ، وهي اسطورة يقصد منها التقليل من شان المساعدة العسكرية التى تتلقاها بريتوريا . والحقيقة ان ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الاسلحة والعتاد الحربى ياتيها من الخارج . اما نمو قدرة جنوب افريقيا العسكرية في السنوات الاخيرة فلم يضعف من اعتماد بريتوريا على الامدادات الاجنبية في المجالات الاساسية لصنع المعدات الحربية ، بل عزز من هذا الاعتماد .

في الثالث من نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، عقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى جلسات للنظر في مسألة الحظر المفروض على شحنات الأسلحة الى جنوب افريقيا وقد ادان المشتركون في هذه الجلسات تعاون بعض الدول والشركات عبر الوطنية مع جنوب افريقيا في المجالين العسكرى والنوى ،

" ولا حظوا ان المواد المقدمة من الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل قد مكنت جنوب افريقيا من تطوير قدرتها النووية الى الحد الذى اصبحت معه الان قادرة على تفجير جهاز نووى . ولا حظوا ان سياسية الارتباط البنا التى تنتهجها ادارة الرئيس ريغان قد أدت بالفعل الى تراخ ملحوظ في تنفيذ حظر الأسلحة " (A/39/22 ، الفقرة ١٩) .

وكان استقبال قدرة بلدان اوروبا الغربية في شهر حزيران / يونيه الماضى ، لرئيس نظام الفصل العنصرى عملا جديدا من اعمال التعاون السياسى . ويعتبر تحالف جنوب افريقيا مع اكثر النظم اتساما بالطابع العسكرى واتباعا لسياسة القمع في العالم ، ومنها اسرائيل ، عنصرا متما لتعاون بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي مع بريتوريا . وقد استرعت الجمعية العامة مرارا انتباه المجتمع الدولي الى الروابط الوثيقة الحالية بين اسرائيل ونظام الفصل العنصرى .

كما ان الاعلان الذى اعتمده مؤتمر التضامن العربى مع الكفاح في سبيل التحرر في الجنوب الافريقى ، والذى عقد في تونس في اب/اغسطس من العام الحالى ،

.... "

" ادان التحالف الوثيق الذى تطور بين النظامين العنصريين فى بريتوريا وتل ابيب في عدائهما المشترك للحرية الفعلية للشعوب الافريقية والعربية . ان التعاون المتزايد بين هذين النظامين في المجالات العسكرية والنوية والاقتصادية والثقافية يمثل تهديدا لكل من افريقيا ودول وشعوب العالم العربى ؛

" كما ان هذا التحالف ، وخاصة في المجالين النووى والعسكرى ، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين " (A/39/450 ، ص ٤) .

ولهذا أعتقد أن البيان الذي ألقته اسرائيل مساء اليوم بهدف خدمة مصالحها الذاتية ، لا يمكن أن يضلل أحدا ، بأى حال من الأحوال ، عن حقيقة الوضع . وقد أدان رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، بقوة سياسات وممارسات الفصل العنصرى في الاجتماع الذى عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام . وأعلنوا دعمهم الكامل لشعب جنوب افريقيا في كفاحه الباسل ضد النظام العنصرى . وقد ورد في الاعلان :

" ان الكفاح ضد الفصل العنصرى والكفاح سعيا لتحقيق استقلال ناميبيا ، يمثلان جزءا لا يتجزأ من الكفاح العام في سبيل حرية افريقيا " .

ومرة أخرى يؤكد طابع واتجاه التطور الحالى لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، ضرورة اتخاذ تدابير عالمية فورية وفعالة لكبح تطوع بريتوريا الى هيمنة وطموحاتها العنصرية ، وباعتبارها خطوة أولى نحو فرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية ، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة . ومن الضروري أيضا أن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز ما نقدمه من مساعدة ودعم الى حركة التحرير في جنوب افريقيا التي تشن ، بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا كفاحا باسلا وشاقا وغير متكافئ مع ذلك النظام اللاانسانى .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مقتنع بأنه ، بالرغم من جميع الحيل والمناورات التي تقوم بها الدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا وحمايتها ، أصبحت أيام الفصل العنصرى معدودة ، ولا مفر من أن تكتسحه حركة الاحتجاج الوطنى . ونشارك اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى مشاركة تاما اعتقادها بأنه لن يتسنى تحقيق السلم والأمن الدائمين في المنطقة الا بإزالة الفصل العنصرى تماما ، وعند ما تتاح لجميع سكان جنوب افريقيا الفرصة لاقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية .

السيد أدجوسى (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد بلادى

في بيانه بشأن هذا البند من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، أن يعرب أولا عن ارتياحه لنوعية التقارير المطروحة بشأن هذه المسألة .

وأود أيضا أن أعرب عن أصدق التهاني المخلصة للسفير غاربا مثل نيجيريا ، لِمَا يبذله بصفته رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى من جهود دؤوبة ترمي الى تكثيف الحملة الموجهة ضد ويلات الفصل العنصرى .

ان التقارير المعروضة أمامنا تشير بجلاء مرة أخرى الى أن التعصب والتجاهل التام لحقوق الانسان هما السمتان المميزتان للحياة في جنوب افريقيا . وكما ذكر الأمين العام في تقريره الذى قدمه الى الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن أعمال المنظمة ،

" في ميدان حقوق الانسان ، من الواضح أن تحظى الانتهاكات الجسيمة مثل نظام الفصل العنصرى ، بالمقام الأول من الأولوية فسي عمل المنظمة ."

(A/39/1 ، ص ٦)

وتواصل سلطات بريتوريا اخضاع الشعب الأسود ، منكرة عليه أبسط حقوقه . ويجرى اضعاف مزيد من التعزيز على سياسة الفصل العنصرى التي أخذت الطابع المؤسسي منذ عام ١٩٤٨ ، وتدعيمها بالقوانين التي تضع جميع أشكال الحواجز بين المجتمع الأبيض وباقى السكان . وما زال العزل العنصرى يطبق في جميع ميادين الحياة العامة والخاصة ، ولا سيما في ميادين التوظيف والتعليم والصحة العامة والرياضة والترويج . وفي محاولة يائسة لحماية الوضع المميز للأقلية البيضاء ، يطبق نظام بريتوريا ، بشكل صارم ، ما يسمى بقوانين الأمن التي مكنته من احتجاز أى شخص يشبه في قيامه بقلقة النظام العام دون أى محاكمة ولمدة غير محدودة . وفي ظل تلك القوانين التي أصبحت معروفة لنا تماما ، تم اعدام أعداد غفيرة من المقاومين المناهضين للفصل العنصرى وألقي الآلاف منهم في غياهب السجون . وعلى أساس تلك القوانين ، يكتف نظام جنوب افريقيا من حملات الاعتقالات وأعمال التعذيب والقمع ، ويصدر أحكام اعدام بأعداد لا حصر لها ، ولا سيما على المكافحين من أجل الحرية ، سواء كانوا من المؤتمر الوطني الافريقى لجنوب افريقيا أو من مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، أو حتى من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ناميبيا . وباسم تلك القوانين يفصل الأزواج عن زوجاتهم ، والأطفال عن آبائهم ، وتفتت الأسر .

ولمتابعة سياسة العزل المنصري البغيضة بنشؤ نظام بربريتوريا المنصري ما يسمى
بالبانتوستانات المستقلة ، لاحكام سيطرته على السود واخضاعهم له في الوقت الذي يحرمهم
فيه من جنسية بلادهم جنوب افريقيا . ومن السهل أن ندرك الأهداف الميكيا فيلية التي
ترمي اليها سياسة البانتوستانات التي اتخذت الآن مظهرا أكثر تحضرا لكنه أكثر وقاحسة
بفضل ما يسمى بالاصلاحات الدستورية . والواقع أن تلك الاصلاحات الدستورية المزعومة
لا ترمي الا الى هدف واحد هو تعميم وتدعيم سياسة الفصل المنصري حتى يتسنى زبادة
عزل السود .

ومن السهل استخلاص هذه النتيجة اذا علمنا أن تلك التدابير تستهدف تمكين السكان الوطنيين والأشخاص الذين من أصل آسيوي من المشاركة في الحياة السياسية لهذا البلد ، بينما يستبعد السكان السود وعددهم ٢٣ مليون نسمة وهم يشكلون الأغلبية الساحقة للسكان . وكما قال سعادة السيد آتسو - كوفي أميغا ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية توغو خلال المناقشة العامة :

" ان توغو ، من جانبها ، تعتبر هذه التعديلات الظرفية مجرد مناورات جديدة من جانب جنوب افريقيا لخداع الرأي العام الدولي بشأن تطور الفصل العنصري . فالواقع أن النظام لم يعدل تعديلا أساسيا على الاطلاق عن طريق هذه الاصلاحات الزائفة التي رفضتها الغالبية العظمى من الأشخاص الذين صممت لأجلهم " . (A/39/PV.5 ، ص ٦٢)

فالى متى سيستمر المجتمع الدولي في تحمل هذا الموقف الذي ينطوي على التحدى من جانب جنوب افريقيا والذي يتمثل في سياسة الفصل العنصري التي تتبناها ورفضها التخلي عن ناميبيا ؟ ان كل الدلائل تشير الى أن هذا النظام سيواصل تحديه للمجتمع الدولي طالما ظل بوسعه الاعتماد على بلدان معينة تعتبر جنوب افريقيا بالنسبة لها شريكا مفضلا . وترفض تلك البلدان ، نتيجة لموقفها " المتفهم " لنظام بريتوريا ، قبول قرارات الأمم المتحدة أو تنفيذها . ولم يتحقق أبدا حتى الآن الفرض من تلك القرارات التي تطالب كل الدول بوضع نهاية للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والرياضية وغيرها من العلاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، بغية فرض عقوبات على جنوب افريقيا شديدة الوطأة الى حد يجبرها على التخلي عن سياستها العنصرية اللاانسانية . فالشركاء الرئيسيون المعنيون يتسترون خلف دساتيرهم والرأي العام في بلادهم ، كما لو كانت شعوب تلك الدول غير قادرة على تفهم معاناة الشعوب الأخرى .

وكثيرا جدا ما ننسى أن السبب النهائي لوجود كل أنشطتنا هو الانسان ، وسيظل دوما الانسان ، والانسان وحده آيا كان عرقه . ويعترف الاعلان العالمي لحقوق الانسان

أن لهذا الانسان الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكن أن تحترم فيه حقوق الانسان وحرياته الأساسية . وكثيرا جدا ما ننسى أننا وقعنا ميثاق الأمم المتحدة وانضمنا اليه واننا بهذا عبرنا عن ايماننا مع الشعوب الأخرى بقولنا " نحن شعوب الأمم المتحدة . . . نؤكد . . . ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وكرامة الفرد وقدره " . وكثيرا جدا ما ننسى أن حقوق الانسان عالمية وكامنة في الجنس البشري وينبغي ألا تتغير بتغير لون الجلد . ووفد توفو من ناحيته ، لن يكل أبدا عن تردد ما ورد على لسان الجنرال غناسنغبي اياديما ، الرئيس المؤسس لتجمع شعب توفو ورئيس جمهورية توفو ، من أنه :

" لا يسع توفو أبدا أن تقبل حالة الظلم والقهر السائدة الآن في تلك المنطقة ، حيث يوجد نظام غير جدير بالانسان ومعصرنا ، وهو نظام يتعارض مع كل الأخلاقيات ، ولكي يظل في السلطة فإنه يستخدم العنف بصورة لم يسبق لها مثيل ضد شعب ذنبه الوحيد لون بشرته " .

لقد ان الأوان لأن تفهم الدول التي لها ، بشكل أو بآخر ، علاقات مصلحة ذاتية مع نظام بريتوريا العنصرى انها هي ذاتها التي تؤيد وتشجع الفصل العنصرى ، وتبدي الازراء بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ولا تكثر بكرامة الانسان في جنوب افريقيا ولا باستقلال ناميبيا .

ويعتقد وفد بلادى أنه اذا أرادت تلك الدول انها الفصل العنصرى فان ناقوس موت هذا النظام سيدق في جنوب افريقيا ، وعندئذ يمكن للبيض والسود والطنونين والهنود أن يصبحوا ببساطة مواطني جنوب افريقيا ، أو بالأحرى انسان جنوب افريقيا بكل أبعاده واكتماله في قلب تقدم وحضارة الجنس البشرى بأكمله .

السيد عيدرا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ قرابة ٤٠ عاما

والجمعية العامة تدرج بانتظام على جدول أعمالها مسألة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وفي هذا العام تكسب مناقشة هذه المسألة أهمية خاصة . ذلك أن الجمعية العامة تنظر في مسألة الفصل العنصرى في منعطف حاسم من تاريخ شعب جنوب افريقيا المقهور .

وكما يعلم الجميع، شاهد عام ١٩٨٤ في جنوب أفريقيا انبعاث العنف والقمع ضد شعب جنوب أفريقيا اثر رفضه الموافقة على ما يسمى بالاصلاحات الدستورية التي وضعها من جانب واحد نظام بريتوريا العنصرى . ففي المدن ، في شاربيل وسويتو - اللتين أصبحتا رمزا لمقاومة الشعب الأسود - وفي أماكن أخرى ، عادت الشرطة مرة أخرى ، بدعم من وحدات القوات المسلحة لجنوب أفريقيا ، الى اطلاق النار ، مسببة الموت للعشرات والجراح لآلاف .

ومشكل متعاقب ، قام مجلس الأمن في قراره ٥٥٤ (١٩٨٤) و ٥٥٦ (١٩٥٤) والجمعية العامة في قراراتها ١١/٣٨ و ٢/٣٩ المؤرخين في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ و ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ على التوالي بإدانة سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصرى ادانة قوية مرة أخرى ، وإعلان ذلك الدستور المزعوم باطلا ولاغيا * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارما (تشاد) .

اننا في السنغال مقتنعون بأن الفصل العنصرى وهو أحسن مظاهر العنصرية والميز العنصرى لا يمكن تأييده أو تبريره فضلا عن اصلاحه أو تحسينه . ولهذا نظل على اعتقادنا بأن على المجتمع الدولى ، اذراكه لخطورة الحالة في جنوب افريقيا وآثارها الخطيرة على استقرار المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين عليه ، أن يتخذ تدابير قوية لا جبار نظام بريتوريا على الاستماع لصوت العقل والحكمة قبل أن يفوت الوقت .

ان الأحداث الدموية الأخيرة في جنوب افريقيا عقب ما يسمى بالانتخابات وفقا للإصلاح الدستورى المزعوم أثبتت ، ان كان ثمة حاجة الى الاثبات ، أن الادانة الشفوية لا تكفى لوضع نهاية للفصل العنصرى . ان ما نحتاجه هو هجمة قوية تتضمن أعمالا ملموسة يجرى التخطيط لها في اطار الفصل السابع من الميثاق لا جبار نظام بريتوريا العنصرى على أن يحترم حقوق الانسان الأساسية وحكم الأغلبية في جنوب افريقيا . ونعتقد أنه بهذه الطريقة وحدها سيضطر أنصار الفصل العنصرى الى التخلي عن هذا المذهب البغيض القائم على التنمية المنفصلة ، والذي رفع الى مستوى النظام السياسى ، بغية تهئية مناخ من السلم يكون ملائما لممارسة الحريات الديمقراطية بلا معوق في جنوب افريقيا التي عانى شعبها الكثير . ولتحقيق هذا الهدف هناك دور أساسى يقع على البلدان المتقدمة النمو بأن تطرس مزيدا من الضغط على نظام بريتوريا . ويود وفد بلادى انتهاز الفرصة التي أتاحتها هذه المناقشة حول هذه القضية البالغة الحساسية ، ليمتدح بمناشدة عاجلة لهذه البلدان كسي تعمل سويا على حمل سلطات بريتوريا على أن ترى أن العقل يحتم تأمين الاستقرار فى المنطقة ، وقبل كل شيء ازالة التهديدات الخطيرة التي يفرضها الفصل العنصرى على السلم والأمن الدوليين .

ولا نستطيع أن نختم الكلام قبل أن نكرر هنا رسما ادانتنا القاطعة لسياسة الفصل العنصرى وتأبيدنا الكامل للعمل الذى يعترزم المجتمع الدولى اتخاذه في النضال ضد هذا البلاء الحقيقى الذى اعتبر جريمة ضد الانسانية والذي يشكل سببا من أسباب القلق الدائم لجميع البلدان التي تعترف بالسلم والعدالة .

إننا ما زلنا مقتنعين بأن الاستئصال الكامل للفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي، دون تمييز على أساس العرق، قائم على مبدأ حكومة الأغلبية من خلال ممارسة حرة لحق التصويت يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ومنصف ودائم للحالة في جنوب أفريقيا .

هذا هو الهدف الذي ستعمل بلادي من أجله مؤيدة دون تحفظ شعب جنوب أفريقيا وحركتي تحريره ، المؤتمر الوطني الأفريقي ، ومؤتمر عموم أفريقيا لآزانيا ، في نهالهما المشروع من أجل التحرر وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإقامة جميع الحريات الديمقراطية في مجتمع موحد متعدد الأعراق في جنوب أفريقيا .

السيد ساسوريث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : لقد ظل الفصل العنصري موضع الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة لأكثر من ٣٠ عاما . وقد أظنت الجمعية العامة في القرار ٣٨ / ٣٩ ألف :

" أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية خاصة نحو شعب جنوب

أفريقيا المضطهد ، وحركات تحريره الوطني " . (القرار ٣٨ / ٣٩ ألف ، الفقرة ٢)

ومن المؤسف أن هذا التحدي الأخلاقي العظيم في زماننا والتهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين استمر حتى الذكرى السنوية السادسة والثلاثين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي تعلن المادة ١ منه باعتزاز أنه : " يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق " ، وحتى الذكرى السنوية المائة والخمسين لالغاء الرق في الإمبراطورية البريطانية . وهذان تاريخان لهما أهمية تاريخية وستحتفل البشرية بأسرها بذكراهما قريباً ، كما هو مفروض ، بسعادة وصفة رسمية .

وطبيعة الحال لا يشاطرنا كل الناس هذا الرأي . وقد وصف رئيس جنوب أفريقيا بيمتربوتها ، كاسلافه في ١٨٣٣ ، هذا اليوم التاريخي لتحرير العبيد بأنه عمل شيطاني . بل وأعلن جوهانس فوسترفي ١٩٧٠ : " أن دولة جنوب أفريقيا هي للبيض فقط " . وعارض بتصلب أبسط مبادئ الديمقراطية : رجل واحد صوت واحد .

وقد أكد قرار مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) :

"... ان سياسة الفصل العنصرى جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها
وأنها تتعارض مع حقوق الانسان... وتزعزع السلم والأمن الدوليين على نحو
خطير". (الفقرة ٣)

وينبغي أن نشير إلى أنه في عدد من القرارات الصادرة منذ ذلك الوقت - وأحدثها القرار
٥٥٦ (١٩٨٤) - استمر مجلس الأمن في إدانة الفصل العنصرى بنفس العبارات القوية ،
ومينا يعدّ الفصل العنصرى اهانة موجهة لجميع البشر فانه يعد أيضا تحديا
مباشرا لافريقيا . وأسوة بكل البلدان المحبة للسلم والعدالة ، جعلت منظمة الوحدة الافريقية
من تحرير جنوب افريقيا وناميبيا واجبها المقدس وضمنته ميثاق المنظمة نفسه .

فما هو الموقف الحالي في جنوب افريقيا في ظل نظام الفصل العنصرى الشيطاني
الذى يضطهد غالبية سكان جنوب افريقيا ويقمع كل خصومه بوحشية ؟ ما هي الأسباب
الأساسية التي تؤمن النظام ؟ وكيف يقاتل السود في جنوب افريقيا ضد ذلك القمع وفي
سبيل الحرية والديمقراطية ؟ هذه بعض الأسئلة التي تهمننا .

بالرغم من أن العديد من المؤتمرات قد نظمت وأن كثيرا من القرارات قد اعتمدت
لاستئصال الفصل العنصرى من جنوب افريقيا ، استمر ذلك البلد يشكل تهديدا خطيرا للسلم
والأمن الدوليين ويرتكب أعمال العدوان التي كثيرا ما تعكر السلم في المنطقة . ان سياسة
انشاء الأوطان أو البانتوستانات ما زالت تنفذ دون توقف . انها تسعى إلى ازالة الأفارقة
من المناطق التي لم يعد الفصل العنصرى بحاجة اليهم فيها . وقد أدت هذه السياسة
الاجرامية إلى ايجاد أربع دويلات في جنوب افريقيا يدعى بأنها مستقلة ، وذلك حرمت ما يزيد
عن ٨٠ مليون من السود من حق المواطنة . والا ستكمال النهائي لهذه المعازل على نطاق
قارى لا يستهدف حرمان الاقلية الافريقية من جنسيتها فقط بل يستهدف أيضا تجريدهم من
حقوقهم غير القابلة للتصرف . وهذا يعني أن ١٥ في المائة من مجموع السكان - أربعة ملايين
ونصف مليون من الأشخاص - قد حرمت ٧٥ في المائة من رفاقهم المواطنين من جنسيتهم
وقاموا بنفيهم .

ان البانتوستانات ليست سوى صحراوات جرداء تحكمها أقلية من الزعماء الاقطاعيين
المستبدين الذين يعطون بيد من حديد لفرض حكم الفصل العنصرى عن طريق الوسطاء
من السود . ان هذه المناطق ليست في الواقع أكثر من سجون ضخمة يحتج فيها السود
بالحق في الموت جوعا .

انها تشكل وصمة عار لا تمحى في جبين جنوب افريقيا . وعندما تجبر عشرة من هذه الاوطان على قبول استقلال قبلي ، يصبح ٨٧ في المائة من البلد موطناً للبيض ، على حين انه ينبغي ان تكون لجنوب افريقيا تراثا مشتركا لجميع الذين يعيشون فيها .

وفي مواجهة مقاومة المقاتلين من اجل الحرية المتنامية ، يهض سجناء جنوب افريقيا سيئا السمعة ، بول سمور وروين ايلاند ، بالمساجين أكثر من أى وقت مضى . ويرزح في سجن روين ايلاند ما يربو على ٢٦٥ مقاتلا من المقاتلين من اجل الحرية الذين حوكموا على جرائم ضد أمن الدولة وما يربو على ٢٤٤ شخصا اخر أدينوا بارتكاب جرائم ضد نظام الفصل العنصرى . ان سجن روين ايلاند هذا هو السجن الذى أمضى فيه تونغويا تونغوا الامين العام للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، والذى أطلق سراحه للتو بفضل الضغط الدولي ، ١٦ عاما . وفي المجموع ، يعتقل الان في هذه السجون حوالي ٥٥٠٠ شخص . كما أننا لم ننس ستيف بايكو ، ونيل أوغيت ، وسالومون مولاغو وغيرهم من الرفاق الذين جادوا بأرواحهم . وستغذى دماؤهم الشجرة التي ستحمل ثمار الحرية . كما أننا لم ننس نيلسون مانديلا وزافاني مورتورفينغ وغيرهما الذين لا يزالون في معتقلات العنصريين . فقد أظن نيلسون مانديلا ، الذى حكم عليه بالسجن مدى الحياة في حزيران / يونيه ١٩٦٤ ، بأعلى صوته تعلقه بمبادئ الديمقراطية والمجتمع الحر ، حيث قال ، " انها مثل أعلى الى أن أعيش من أجله وامل أن آراه وقد تحقق بيد أنه بدا أنا مستعد للموت دونه اذا اقتضى الامر " .

ان وفد بلدى يرى انه ينبغي ان يتمتع المقاتلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا بوضع أسرى الحرب كما هو منصوص عليه في البروتوكول الاضافي الملحق باتفاقية جنيف والمؤرخ في ١٢ اب / أغسطس ١٩٤٩ . وينبغي للبشرية بأكملها أن تدرك بشدة جميع أعمال القمع الوحشية التي ترتكب ضد معارضي نظام الفصل العنصرى ، والتعذيب وقتل المساجين . ان أعمال القمع التي استخدمت ضد انتفاضة سوويتو في عام ١٩٧٦ ،

وأعمال الشغب في شارينغل في عام ١٩٦٨ ، واغتيال ستيف بايكو وسجن نيلسون مانديلا ،
لا تزال حية في ذاكرتنا .

وليتسنى للنظام العنصري ان يعزز هيمنته على البلد ، أجرى مؤخرا " اصلاحات
دستورية " بغية أن يخدع الرأي العام العالمي ويوقع الشقاق بين معارضيه . ومعبارة
أخرى ، فقد طبق النظرية القديمة فرق تسد . ان هذه " الاصلاحات " ، التي أدانتها
الجمعية العامة ومجلس الامن ، بوصفها مهزلة ، اصلاحات باطلة ولاغية . وانها فـي
الحقيقة لا تعد وأن تكون تعدلا للسياسة العنصرية حول ٨٠٠ . ٠٠٠ هندی و ٢٨٨ مليون
ملون الى شركا* من درجة أدنى في سياسة العدوان .

ومن وجهة النظر الدستورية المحضة ، استعريض عن نظام المجلس التشريعي الواحد
بنظام ذي ثلاثة مجالس تشريعية يتكون من جمعية تضم ١٦٨ من البيض ومجلس ممثلين يضم
٨٥ ملونا ومجلس نواب يضم ٤٥ شخصا من أصل هندی . ان هذه الخدعة الدستورية
قناع واه لا خفا* سيادة البيض بوجهها الذي كانت عليه في الماضي ، حيث يعتبر ٧٠ في
المائة من السكان ، أي ٢١ مليون أسود ، غير متطورين بما يكفي لأن يفهموا العمليـة
الديمقراطية ولا يزالون يحرمون من المشاركة فيها . ويقال ان هؤلاء المواطنين مـن
الدرجة الثانية لا يصلحون الا أن يكونوا قاطعي أشجار وجالبي مياه للرجل الأبيض . لقد
أصبحوا في الواقع غربا* في ديارهم ، ولا يزالون يعطون كدواب الحمل في ديار أجدادهم .
ان المقاطعة الواسعة النطاق التي تجلت في امتناع ٧٠ في المائة من الملونين
وأكثر من ٨٠ في المائة من المنحدرين من أصل هندی عن الادلاء بأصواتهم ، هي فـي
الواقع رفض جماعي لا لبس فيه للدستور الجديد . هذا ما لم يفت البعض أن يصفوه بأنـه
خطوة في الاتجاه الصحيح !

ان نظام الفصل العنصري لا يتردد في استعمال العنف بغية تعزيز هيمنته على
المنطقة . هكذا لم يتوقف عن شن الهجمات ضد البلدان المجاورة المستقلة مثل انغولا
وموزامبيق وليسوتو ، أو استخدام المرتزقة للقيام بعمليات سرية تنطوي على التخريب أو

الاغتيالات أو الاختطاف ضد البلدان الأخرى ، بغية زعزعتها اقتصاديا أو سياسيا
أو نفسيا . ويستخدم نظام بريتوريا للقيام بهذه الأعمال الشريرة ما يسمى بحركات
المقاومة - مثل منظمة المقاومة الموزامبيقية (MRM) في حالة موزامبيق ويونيتا في حالة
انغولا وسوبرزابو في حالة زمبابوي وجيش تحرير ليسوتو في حالة ليسوتو . ولا ينجو أى
بلد في المنطقة تقريبا ، حتى جزر سيشيل الهيدة جدا ، من وحشية النظام العنصرى .
انه لا يمكن لأى من أعمال الغطرسة هذه أن تستمر دون تواطؤ ودعم نشط من
الخارج . وقد فرض مجلس الأمن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٧ ، حظرا الزاميا واضحا على توريد الأسلحة الى بريتوريا وينطبق نفس الشيء
على توريد منتجات النفط .

اننا مضطرون أن نلاحظ أن النظام العنصرى قد نجح في الحصول على أسلحة
ونخائر وتكنولوجيا ، وحتى على المعرفة الضرورية لتطوير صناعة أسلحة خاصة به ولتصنيع
أسلحة نووية وقنابل نيوترونية . وباختصار لم ينفذ الحظر على تصدير الأسلحة وفرض
جزاء الزامية شاملة في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين ، وفقا للفصل السابع من
ميثاق الأمم المتحدة . ان هذا الانتهاك الخطير لميثاق الأمم المتحدة يلحق ضررا
شديدا بمصداقية هذه المنظمة العالمية ويضر بقدرتها على تسوية المشاكل التي تحيق
بالبشرية . ومن المعروف للجميع أن بعض الدول الغربية الكبرى واسرائيل هي التي تحمي
على وجه التحديد نظام الفصل العنصرى من الجزاءات الدولية وتواصل التعاون الوثيق
معه في مجالات عديدة ، مما يشجعه على مواصلة سياسته العدوانية الاجرامية ضد
الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وضد القارة الافريقية بأسرها . وهكذا تمتد أفصل
حماية لتشمل مصالحه الاستراتيجية وخطوطه البحرية ، وفوق كل شيء ، كل امداداته من
المعادن مثل اليورانيوم والكروم والفولاذ غير الحديدية ، فضلا عن الذهب والماس .

وتضطلع ٢٠٠٠ شركة عبر وطنية ، ٢٠ في المائة منها شركات امريكية ، و ٦٠٠٠
شركة أمريكية أخرى ، أسالت الأرباح الضخمة لعابها ، بصفقات تمويلية وتجارية في
جنوب افريقيا . وتستغل ، ٥٣ شركة عبر وطنية ، منها ١٥ شركة أمريكية ، دون حياء ،

الموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا . ونظرا لأن الأموال لا رائحة لها ، يسير حتى جيراننا في الجانب الآخر من الميكونغ مع الركب ويحافظون على علاقات تجارية وقنصلية مع نظام الفصل العنصرى .

وباختصار ، فإن الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا يتآمرون أيضا في الجرائم التي ترتكب ضد شعب جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة . وقد أدى منح صندوق النقد الدولي مبلغ ١٠٠ مليون دولار امريكي الى نظام بريتوريا في عام ١٩٨٢ على الرغم من معارضة غالبية الأعضاء في الأمم المتحدة ، الى مجرد تعميق هذا الاتجاه . وعلى الرغم من القرارات ونداءات العالم بأسره لترجيح منطوق العدل ، يواصل الحكام البيض النزاعون الى الهيمنة الاعتماد على قوة السلاح للبقاء في السلطة .

وقد أضفى الطابع العسكري ، بشكل متزايد ، على النظام في السنوات الأخيرة ، ذلك أن ميزانية الدفاع في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بلغت ثلاثة بلايين دولار ، أي بزيادة قدرها ٢٠ في المائة بينما ارتفعت ميزانية الشرطة بواقع ٤١ في المائة إلى الحد الذي دفع بيتر بوتشا رئيس جنوب افريقيا إلى الاعتقاد بأن قوى بلاده العسكرية والاقتصادية تسمح له بغرض ارادته على سائر افريقيا . ونظرا لثقلته التامة بأن قوته لا تقهر ونظرا للسياسة المسماة بسياسة الارتباط البناء من جانب الولايات المتحدة ، التي تصف نظام الفصل العنصري بالصدى والحليف ، نجد أن النداءات التي توجهها الأمم المتحدة منذ أكثر من ٣٠ عاما وتدعو فيها إلى التسوية السلمية تقابل في كثير من الأحيان بأعمال القمع والوحشية .

واذا هذا العنف ، يحق لحركات التحرر الوطني أن تلجأ في مقاومتها لهذا النظام إلى شتى الوسائل المتاحة لها ، بما فيها الكفاح المسلح في سبيل انشاء مجتمع ديمقراطي انساني تكفل فيه للجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية بغض النظر عن العنصر أو اللون أو العقيدة .

ولا يستطيع أحد وأد فكرة الحرية ، وانما يمكن قتل أو سجن المناضلين في سبيلها ، ولكن الشرارة ستظل متقدة وسوف تتوهج لتصبح شعلة ضخمة تنير القلوب وتلهب المشاعر ، وتقود الشعوب المقهورة إلى النصر النهائي .

ان الأسقف ديزموند توتو رئيس مجلس الكنائس في جنوب افريقيا والحائز على جائزة نوبل للسلام ، والذي أدان بدوره اللجوء إلى العنف ، يعتقد الآن أن الاطاحة بالنظام عن طريق العنف باتت أمرا حتميا ، بل انه قال : ان البيض في جنوب افريقيا ليسوا شياطين ولكنهم بشر عاديون ، بشر مذعورون ان حكومة جنوب افريقيا تعمل على تحويلنا إلى أغراب في مسقط رأسنا ان السود لا يصرون على القاء البيض في البحر ولكنهم عازمون فقط على المطالبة بمكانهم الذي يستحقونه تحت الشمس في مسقط رأسهم (S/PV.2560 ، ص ٣٦) .

ويجب على النظام العنصرى أن يدرك قبل فوات الأوان أنه ما من شيء يمكن أن يوقف حركة التحرر الوطني ، وأن اضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد هو السبيل الوحيد المتماشى مع مصالحه في الأجل الطويل مع مصالح الغرب . ذلك أنه إذا كانت الاضطرابات التي شهدتها شاربيل في عام ١٩٧٦ والتي أسفرت عن ٦٠٠ قتيل وفقا للأرقام الرسمية ، نابعة عن الشباب قبل غيرهم نتيجة للاستياء من النظام التعليمي ، فإن الانتفاضات الأخيرة ضد النظام تعد أكثر مدعاة للقلق نظرا لأنها تعبئ السود من شتى القطاعات الاجتماعية .

وفضلا عن جنوب افريقيا ذاتها ، فأننا نلاحظ أن نظام الفصل العنصرى لم يرخ قبضته على ناميبيا . فلم يطرأ أى تغيير تقريبا منذ ١٨ عاما أى منذ أن أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على هذا البلد . ولقد انقضى ثلاثة عشر عاما منذ أن قطعت محكمة العدل الدولية بعدد شرعية استمرار وجود جنوب افريقيا في هذا البلد ، وبأنه يجب عليها الانسحاب منه فورا . ونحن نرى أن التنفيذ السريع والدقيق لقرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) أصبح ضرورة حتمية كي يتسنى لناميبيا استعادة استقلالها وحريتها سريعا .

ويدين وفد بلادى بقوة المحاولات التي ترمي الى " الربط " والتي لا تؤدى الا الى تشجيع نظام بريتوريا على تجميد المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا وعلى مواصلة احتلاله غير المشروع لجزء من أراضي انغولا وعلى تكثيف أعماله العدوانية ضد البلدان المستقلة المجاورة .

ويطالب وفد بلادى بالانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات نظام جنوب افريقيا من ناميبيا . ولكن كي يتسنى تحقيق هذا الهدف يتعين بشكل ملح على جميع البلدان المحبة للسلم والعدل في جميع أنحاء العالم ، وعلى كافة المنظمات الدولية المناهضة للفصل العنصرى ، أن تقدم ما يلزم من المساعدة المادية والسياسية والمعنوية لحركات التحرر في جنوب افريقيا وناميبيا المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، أى المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

(السيد ساسوريث ، جمهورية
الديمقراطية الشعبية)

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يهنئ بوجه خاص دول خط المواجهة لما بذلته من تضحيات دوما للنضال في سبيل الاستقلال والكرامة الانسانية . واذا كانت الحالة لم تتجه بعد وجهة أسوأ فذلك انما يعزى الى اعتدال حركات التحرر الوطني والسودول المستقلة في الجنوب الافريقي والى ثقنها في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، أيضا يود وفد بلادي أن يثني على الأمين العام للأمم المتحدة لما أكدته مؤخرا من أن السلم في الجنوب الافريقي يعد أمرا ذا أولوية قصوى ، وانه سيبدل أقصى ما في وسعه لبلوغ هذا الهدف .

كما يود وفد بلادي أن يهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما أنجزته تحت القيادة النشطة للسفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا من على ممتاز ، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء مركز مناهضة الفصل العنصري داخل الأمانة لتعبئة تأييد الحكومات والمنظمات لغرض عقوبات ، والعمل على تحوّل يعرف الكلل للقضاء تماما على الفصل العنصري ومساعدة شعب جنوب افريقيا في اقامة دولة ديمقراطية تحقق صالح جميع سكانها . ان وفد بلادي سيؤيد دون أية تحفظات جميع اجراءات وقرارات مجلس الأمن وكذلك قرارات الجمعية العامة الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة في هذا المجال . ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لن تدخر ، كعهدنا أبدا ، أى جهد لا بداء تضامنها مع شعب جنوب افريقيا ولمواصلة كفاحه في سبيل الحرية .

السيد مبانزي (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشيد باللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري لما قامت به من عمل رائع تمثل في تعزيز المشاركة في الحملة المناهضة لنظام الفصل العنصري البغيض . وأود أيضا أن أعرب عن خالص تهنئتي للسيد جوزيف غاربا لجهوده الدائبة الرامية الى كفالة اضطلاع اللجنة الخاصة على الوجه الأكمل بالمهمة المسندة اليها من قبل المجتمع الدولي .

تفيد سجلات الأمم المتحدة بأن القضية قيد النظر اليوم تناقش في هذه الهيئة منذ عام ١٩٤٦ . ومن ثم فقد اعتمد بموجب هذا البند وعلى مدى قرابة أربعين عاما

الكثير من القرارات والمقررات . وقصارى القول ان جوهر تلك القرارات يتلخص في اداة سياسة الفصل العنصرى البغيضة ومطالبة جنوب افريقيا بنهذ سياستها ؛ ومناشدة جميع الدول الكف عن توريد الأسلحة والمعدات ذات الصلة وعن التورط في بيع الأسلحة والذخائر ونقلها وما الى ذلك . وتحت هذه القرارات أيضا جميع الدول على وقف التعاون مع هذا النظام في صنع وتطوير الأسلحة النووية وتدعوها الى فرض حظر على جنوب افريقيا . ولكن للأسف يتمثل رد نظام جنوب افريقيا على هذه الجهود من جانب المجتمع الدولي في المزيد من العنف والقمع الوحشي وفي عطيات القتل والمذابح وسياسة اقامة البانتوستانات . بل ان هذا النظام يحاول نقل تناقضاته الداخلية الى بلدان المنطقة عن طريق العدوان المستمر الذى يتخذ شكل عطيات اللصوصية المسلحة والتدخل المباشر ، وهو الأمر الذى يتجسد في استمرار احتلال أجزاء من انغولا .

ويتساءل المرء عن سبب ذلك : والرد بسيط . ان جنوب افريقيا تتجاهل تماما وعن عمد كل قرارات الامم المتحدة . ولم تتمكن الامم المتحدة من حمل جنوب افريقيا على الامتثال لمقرراتها .

ولعل أعضاء الجمعية العامة يتذكرون ان مثل جنوب افريقيا أعلن مؤخرا أمام مجلس الامن ان حكومة جنوب افريقيا ترفض رفضا قاطعا الالتزام بقرارات الامم المتحدة سواء منها القرارات التي اعتمدت بالفعل أو القرارات التي ستعتمد في المستقبل بشأن الحالة في جنوب افريقيا .

ان بعض الدول الاعضاء مستمرة مع ذلك في تقديم الدعم المادي والأدبي والدبلوماسي لذلك النظام ، في تحد لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ان منظمتنا انشئت لتكون أداة لصيانة السلم والامن الدوليين . ولذلك ، حان الوقت لأن تتخذ الامم المتحدة التدابير اللازمة من أجل ضمان احترام قراراتها ومقرراتها احتراماً كاملاً من قبل نظام جنوب افريقيا . وأي اخفاق في ذلك سيشكل تحدياً لمصداقية الامم المتحدة بوصفها منظمة ملتزمة التزاماً كاملاً بالحفاظ على السلم والامن الدوليين .

وقد عرف نظام الفصل العنصري بأنه جريمة ضد البشرية . وذكر مرارا وتكرارا فسي محافل مختلفة ان القضاء الكلي والكامل على الفصل العنصري هو وحده الذي سيحقق السلم والامن والاستقرار ، ليس فقط في جنوب افريقيا نفسها بل وأيضا في المنطقة بأكملها .

ان تطلعنا العميق من أجل السلم والحرية والديمقراطية والمساواة والتقدم قد أجبرنا على النضال ضد الاستعمار . لقد كان الاستعمار البرتغالي تهديدا لحرية واستقلال شعب موزامبيق وحقه في تقرير المصير . كما كان أيضا تهديدا للسلم والامن الدوليين . وانتهى نضالنا المسلح البطولي من أجل التحرر الوطني بعبء اعتراف الدولة المستعمرة بحقوقنا القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وبعد الاستقلال تمكنا من أن نترجم الى حقيقة واقعة تطلعاتنا العميقة من أجل السلم والديمقراطية والتقدم والمساواة ، من خلال بناء مجتمع خال من أي نوع من التمييز سواء كان قائما على العرق أو الجنس أو اللون أو الديانة أو الأصل الاثنولوجي .

وقد أدى ظهور مجتمع يدعو لتلك المبادئ السامية الى الاخلال بصفاء الجواررجعي والعنصرى في المنطقة المعتمد على نظامى الاقلية العنصرية أى نظام سميث ونظام جنوب افريقيا . وسبب ذلك ، أصبحت جمهورية موزامبيق الشعبية هدفا مباشرا للعدوان وزعزعة الاستقرار من قبل هذين النظامين . وهدفهما الرئيسى هو القضاء على دولتنا المستقلة ذات السيادة . لقد أرادا تدمير نموذج لمجتمع ديمقراطي واشتراكي معاد للعنصرية هو المجتمع الذى نشله في المنطقة .

وقد لجأ نظام جنوب افريقيا الى العدوان المباشر واستخدام العصابات المسلحة المدربة والمزودة بالسلاح التي ترسل الى الدول المجاورة . وقد ارتكبت العصابات المسلحة أعمال النهب والاختطاف والاغتصاب والتدمير والاغتيال . وقد دمروا وحرقوا البنية الأساسية في بلادنا . ولا يمكن لاية أرقام أن توضح نتائج الاضرار التي سببتها تلك العصابات المؤلفة من المرتزقة الجدد .

ولا تزال جنوب افريقيا مستمرة في احتلال أجزاء من أراضي انغولا بالرغم من المطالبات المستمرة للمجتمع الدولي بالانسحاب الكامل وغير المشروط لقواتها . وهي تصر على تقديم الدعم للعصابات المسلحة التي تعمل ضد الحكومة الشرعية في انغولا .

ولا يزال شعب ناميبيا محروما من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . وتصلب جنوب افريقيا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال قائما .

وداخل جنوب افريقيا ، تستمر أحوال غالبية شعب جنوب افريقيا في التدهور . ومزيد من الاشخاص يزج بهم في السجون . والاضرابات المشروعة والمظاهرات السياسية السلمية من جانب العمال والطلاب والقوى الديمقراطية الاخرى تقمع بوحشية . ويستمر انكار الحقوق الاساسية للاغلبية كما يتجلى فيما يسمى بالدستور الجديد . وفي الآونة الاخيرة ، صدم المجتمع الدولي نتيجة المزيد من التكيف للقمع الوحشي والقهر والعنف ، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة ضد السكان السود .

هذه كلها أدلة على أن نظام جنوب افريقيا هو السبب الوحيد للتوتر وجو الحرب السائد في منطقتنا . ان نظام الفصل العنصرى هو في الواقع العامل المزعزع الوحيد ومصدر الصراعات في الجنوب الافريقي .

موصفنا أعضاء في هذه المنظمة ، فاننا نتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان ألا يظل
الفصل العنصري حقيقة قائمة في عالمنا المعاصر .

ونعتقد انه من بين الاسهامات الرئيسية التي يمكن أن يقوم بها المجتمع الدولي
في سبيل تحقيق ذلك الهدف تقديم الدعم الكامل للنضال من أجل اقامة مجتمع غير عنصري
وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا ، مجتمع يمكن فيه لكل افريقي جنوبي ، بغض النظر عن
العرق والجنس والديانة ، أن ينتفع بثروات البلد وأن يحقق التنمية الاجتماعية التي هي من
حق كل فرد . وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي ليجاد الطرق والوسائل التي تضمن بأن
تقبل حكومة جنوب افريقيا بسياسة الحوار والمفاوضات مع الممثلين الشرعيين لشعب جنوب
افريقيا من أجل اقامة مجتمع جديد في جنوب افريقيا لكل أبناء جنوب افريقيا .

وقبل أن أختتم بياني ، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر ادانة حكومتي القوية لنظام
الفصل العنصري وسياسة اقامة البانتويستانات ، وتأيد ها الادبي والسياسي والدبلوماسي
للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

وختاماً استرعي نظر الجمعية الى الاجزاء ذات الصلة من البيان الذي ألقاه وزير
خارجية جمهورية موزامبيق الشعبية خلال هذه الدورة للجمعية العامة حين قال اننا :

" نعتقد اعتقاداً راسخاً أن العلاقات القائمة بين موزامبيق وأبلدان أخرى
في المنطقة من ناحية ، وجنوب افريقيا من ناحية أخرى ، لا ينبغي على الاطلاق
أن يستخدمها بعض أعضاء المجتمع الدولي ذريعة لتجنب الاضطلاع بواجبهم الذي
يقضي بعزل نظام الفصل العنصري . ان علاقتنا مع جنوب افريقيا تنبع من المتاخمة
الجغرافية لبلدنا ، وأيضاً من الماضي التاريخي الذي فرضه الاستعمار علينا . وان
ما حدا الى عزل بريتوريا لم يكن فقط اتباع السياسة التي ترمي الى زعزعة الاستقرار ،
ولم يكن فقط أعمالها العدوانية ضد البلدان المجاورة لها . بل كان ذلك يرجع
أساساً الى السياسة غير الانسانية والقاسية للفصل العنصري التي ما زالت نافذة
في جنوب افريقيا . " (A/39/PV.15 ، ص ١٦) .

ان النضال مستمر

السيد كاراسيمونوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت مسألة سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها النظام العنصرى لجنوب افريقيا على جدول أعمال منظمتنا منذ عام ١٩٤٦ . لقد أقرت الجمعية العامة خلال ٣٨ عاما عن الاستياء العميق للمجتمع الدولي ازاء تلك السياسة التي عفا عليه الزمن في تاريخ الحضارة الانسانية ، وطالبت بجهود فعالة للقضاء على تلك الجريمة الشنعاء ضد البشرية .

واليوم ، في نهاية عام ١٩٨٤ وعشية الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، نشهد مرة أخرى ، بخيبة أمل عميقة ، استمرار وجود ذلك النظام الاجرامى . اننا نواجه محاولات العنصرين في جنوب افريقيا لتوسيع نطاق جهازهم القمعى بهدف ادامة سيطرتهم واستغلالهم للشعب للسكان الأصليين والموارد الطبيعية في جنوب افريقيا وناميبيا .

منذ عام ١٩٦٠ أعرب مجلس الامن في قراره ١٣٤ (١٩٦٠) عن قلقه ازاء الحالة في اتحاد جنوب افريقيا ، وحذر من انه اذا استمرت تلك الحالة ، فان الوضع في جنوب افريقيا سوف يهدد السلم الدولي ، وفي الواقع انه بعد مضي ٢٤ عاما منذ اعتماد مجلس الامن لذلك القرار ، يواجه المجتمع الدولي موقفا متفجرا للغايية وتهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين .

وتوفر التقارير والوثائق التي أعدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وغيرها من أجهزة الامم المتحدة معلومات شاملة حول الجرائم المستمرة ضد الانسانية التي ترتكب في جنوب افريقيا . وتواصل الحكومة العنصرية سياسة تصعيد اقامة البانتوستانات في البلد ، وهي السياسة التي ترمي في الواقع الى حرمان السكان الاصليين في جنوب افريقيا من ارضهم وأرض اجدادهم .

والمرض والجوع والبطالة هي أحداث يومية في حياة الاغلبية الساحقة من السكان في جنوب افريقيا .

ولقد تزايد جهاز الشرطة في جنوب افريقيا بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ اكثر من ثلاث مرات . كما زاد العنصريون انفاقهم العسكري اكثر من ٣٠ مرة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ بغية تعزيز جهازهم العسكري المستخدم في القمع . ولقد سجن وقتل وعذب الآلاف من أبناء وبنات الشعبين البطلين في ناميبيا وجنوب افريقيا بسبب ذلك التصعيد ، الذي لم يسبق له مثيل ، لقوة العنصريين العسكرية القمعية .

فهل حقق النظام العنصري هدفه بقمع النضال واسكات صوت ٢٣ مليون من أهالي جنوب افريقيا او في ان يخدع الرأي العام العالمي ؟ لم يحدث ذلك على الاطلاق . فقد عزز شعب جنوب افريقيا ، بزعامة المؤتمر الوطني الافريقي ، من نضاله الباسل . وفي أعقاب المناورات الاخيرة لاعتماد ما يسمى بالدستور واجراء " الانتخابات " في عام ١٩٨٤ ، اجتاحت جنوب افريقيا موجة عارمة من الاحتجاجات والاضرابات والمظاهرات الواسعة النطاق قابلها العنصريون بالقوة الغاشمة والقتل الجماعي .

واننا نتفق مع هؤلاء الممثلين الذين أعلنوا هنا ان مرحلة جديدة من نضال شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي ضد نظام الفصل العنصرى قد بدأت . ولقد سارعت الامم المتحدة الى اتخاذ قرار أيدت به مجددا نضال الـ ٢٣ مليوناً من السود . وكما نعرف فقد أعلن مجلس الامن والجمعية العامة ان الدستور الجديد باطل ولاغ . ما هي الجرائم الجديدة التي أضيفت الى مذبحتي شاريفيل وسويتو ؟ من الواضح ان الشرطة لم يعد بإمكانها ان تضطلع وحدها بمهمة القمع على الرغم من حسن استيعابها لجميع الاساليب الفاشية . وللمرة الاولى ، فيما يبدو ، انضم ٧٠٠٠ فرد من قوات الجيش الى الشرطة في عمليات قمع الالاف من البشر والنقابيين ورجال الدين والنساء والاطفال . وبمساعدة الجيش أرغم الالاف على الانتقال الى البانتوستانات ، وطردوا من اماكن عملهم او سجنوا .

ونشهد الآن مرحلة جديدة من تحدى النظام للامم المتحدة واتخاذ تدابير جديدة ازاء مشكلة ناميبيا . ولقد سعد العنصريون في بريتوريا ، الى جانب حربهم العدوانية ضد شعب ناميبيا ، أعمالهم العدوانية ضد الدول المجاورة بغية زعزعة استقرار المنطقة بأكملها ، ورد عجلة التاريخ الى الوراء . ولم يرق نظام الفصل العنصرى بدور الشرطي فحسب ، بل أصبح ايضا مصدر تهديد شامل لكل شعوب العالم ، في محاولته ان يجعل من الدول المستقلة في الجنوب الافريقي رهائن للنظام العنصرى . ونحن نواجه ايضا بتجاهل ذلك النظام لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهو ما زال يحتل أجزاء من اراضي جمهورية أنغولا الشعبية . وما زالت زمبابوى وليسوتو وموزمبيق أهدافا لغارات العصابات التي تؤيدها جنوب افريقيا .

فماذا نفعل الان بعد ٣٨ عاما من محاولتنا مواجهة هذه المشكلة البالغة التحدى لنا ؟ ان المناقشات التي دارت في الجمعية العامة تقدم الرد على التساؤل الرئيسى عما اذا كان بوسع النظام العنصرى ان يواصل سياسته الاجرامية

وتحدى المجتمع الدولي لوانه لم يكن يحظى بالتأييد السخي والمساعدة من حلفائه الحقيقيين واصدقائه .

وفي ربيع عام ١٩٨١ ، حددت الادارة الامريكية الخطوط التوجيهية لسياسة أصبحت تعرف بسياسة " الارتباط البناء " تلك السياسة التي فتحت آفاقا جديدة لتطوير التعاون الشامل بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والمالية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها من العلاقات بين الدولتين . وتبلغ الاستثمارات الامريكية المباشرة في جنوب افريقيا ٢٦ بليون دولار . وهناك حوالي ٣٠٠ شركة مقرها في الولايات المتحدة لها استثمارات مباشرة في جنوب افريقيا . والشركات المتعددة الجنسية ذات الصلة بالولايات المتحدة هي من أهم مورد السيارات والشاحنات والكيماويات والحاسبات الالكترونية ، والتكنولوجيا المتقدمة والخبرة في جوانب ذات أهمية عسكرية لجنوب افريقيا .

وطوال سنوات اربع من سياسة الارتباط البناء ، تؤكد الادارة الامريكية ، بأن تلك السياسة عامل تقدم في سبيل تغيير جنوب افريقيا والمنطقة . فما هي الحقيقة ؟ لقد رأينا ذلك التعاون يزداد ويتطور ، تتمثل نتيجته في ادامة الفصل العنصري وتحويل المنطقة الى معقل لزعة استقرار دول خط المواجهة الافريقية . واكثر ما يزعج المرء ظهور القدرة النووية لدى جنوب افريقيا .

وعلى ضوء التطورات الاخيرة والفشل التام لمحاولات جنوب افريقيا خداع الرأي العام العالمي ، يكتسي دور الامم المتحدة والمنظمات المنتمية اليها اهمية اكبر من ذي قبل . وينبغي ان تندد قرارات الامم المتحدة مرة أخرى بوضوح وبصورة قاطعة بمحاولات اضافة وجه انساني على نظام جنوب افريقيا عن طريق التعاون والارتباط البناء الذي لا يفيد الا في زيادة معاناة الاغلبية الساحقة .

ومرة أخرى ، ناشد ممثلو الدول الافريقية الذين تحدثوا هنا ، الجمعية العامة

ان تدوين تعاون بعض الدول مع جنوب افريقيا . وترقبنا في هذا الصدد باهتمام كبير موقف الدول الغربية التي ما تزال شريكة لجنوب افريقيا . وينعكس ذلك الموقف الى حد ما في بيان السيد ممثل ايرلندا الذي تكلم بوصفه متحدثا باسم الدول العشر في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ونحن نتفق معه في ادانته لنظام الفصل العنصري وفي رأيه القائل بأن :

" وقت التغيير السلمي في جنوب افريقيا يفوت بسرعة "

(A/39/67 ، ص ١٨)

وقد كنا نتوقع في ضوء التطورات الجديدة الخطيرة ان تطرح أفكار جديدة وتدابير جديدة لتغيير مجرى الامور كما أشار السفير أنغورئيس المجموعة الافريقية هنا بالامس . ولكن أملنا قد خاب لسوء الحظ ، شأن غالبية الوفود فيما أعتقد ، بسبب الخلاصة التي توصل اليها ممثل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الذي قال انه بالرغم من كل شيء :

" من الضروري ان تظل قنوات الاتصال مع جنوب افريقيا مفتوحة "

(نفس المصدر ، ص ١٩ - ٢٠)

وطاما بعد عام ، تعلن الأمم المتحدة ، والغالبية الساحقة للمجتمع العالمي ، بصورة قاطعة ، بل وتثبت بالبراهين ان هذه ليست الوسيلة السليمة اذا أريد لنا أن نكسر تلك الحلقة المفرغة . ونحن نوصي اولئك الذين يطالبون بفتح قنوات الاتصال مع جنوب افريقيا ان يتذكروا الكلمات الحكيمة لزمية الهند الراحلة السيدة انديرا غاندى والتي أشار اليها هنا مثل الهند ، وهي " ان الفصل العنصرى شيء لا يمكن اصلاحه ، بل ينبغي استئصال شأفته " .

ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تحت الرئاسة القديرة للسفير غاربا مثل نيجيريا ، قدمت الاجابة الوحيدة الصحيحة للتساؤل من كيفية اسهام الأمم المتحدة في استئصال شأفة الفصل العنصرى . وأشار الى خاتمة تقرير اللجنة الخاصة ، وطى وجه التحديد التوصيات الواردة في صفحة ٩٧ (A/39/22) . فأولا ، تعتبر اللجنة الخاصة انه من الملائم أن تؤكد الجمعية العامة من جديد شرعية الكفاح المسلح الذى يخوضه الشعب المضطهد وحركة تحريره الوطني ؛ وأن تعتبر نظام بريتوريا مسؤولا مسؤولية كاملة من أى عمل من أعمال العنف وعن أى نزاع ينشأ ؛ وان تحت جميع الحكومات والمنظمات على تأييد الشعب المضطهد وحركتي تحريره في كفاحهما العادل .

ثانيا ، تؤكد اللجنة الخاصة ان الوقت غير ملائم للتخفيف من حدة الاجراءات التي تتخذ ضد الفصل العنصرى ؛ وتوصي بأن ترجو الجمعية العامة من مجلس الأمن ان ينظر على أساس الاستعجال في الحالة في الجنوب الافريقي وان يفرض جزاءات الزامية وشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام جنوب افريقيا غير الشرعي . وتحت كذلك الجمعية العامة من جديد على ان تدين كافة أشكال التعاون مع نظام بريتوريا من جانب الحكومات والشركات عبر الوطنية والمؤسسات .

ونحن نعهد هذه التوصيات تمام التأييد ، وأستطيع أن اؤكد للجمعية باسم الحكومة البلغارية اننا لن ندخر جهدا في سبيل التنفيذ الفعال لتلك التوصيات .

وختاما أود أن اعرب مرة أخرى من فوق هذه المنصة من تضامننا مع شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد النظام الاجرامي للفصل العنصرى . ونعلن رسميا ان شعب بلغاريا

سوف يواصل تقديم التأييد التام لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركتي تحررها الوطنية ، وللمؤتمر الوطني الافريقي ، وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها للقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصرى من هذا الجزء من العالم .

السيد فيرتر (الارجنتين) (ترجمة شفوية من الاسبانية) : ان استمرار الفصل العنصرى أمر لا يحط من شأن أولئك الذين يعرفونه ويمارسونه فحسب ، فان بقاء هذه البقية الباقية من التعصب المنافي لروح العصر في هذا الربع الأخير من قرن شهد تقدما اجتماعيا وسياسيا وتكنولوجيا لم يسبق له مثيل ، انما يحط من شأننا جميعا . لقد أوضحت الأمم المتحدة من حق ان السياسة اللانسانية التي تخضع يوميا ملايين البشر للارهاب والاهانة من جانب العنصرية لهى وصمة لضمير العالم وهي وصمة لها ، كما يتضح من الصراع الخطير الذى طال أمده في الجنوب الافريقي ، عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين .

لقد حاولت جنوب افريقيا ، من طريق بعض الخطوات الدبلوماسية ، وكذلك الاصلاحات الدستورية المزعومة وغيرها من التدابير التجميلية ، ان تكسب الوقت والاحترام لسياساتها . لقد كان رفض شعب جنوب افريقيا ، بل والمجتمع الدولي ، لتلك التدابير الجزئية غير الكافية أمرا منطقيا ، خاصة وانه من الواضح ان جنوب افريقيا ليس لديها أية نية في ازالة انف المظاهر المعززة للنفس لنظام الفصل العنصرى . فالقمع الداخلى لا يزال قويا كما كان في العام الماضى ان لم يكن قد ازداد تكثيفا ، ولم يتم التخلي من عملية اقامة البانتويستانات . ولا تزال جنوب افريقيا تواصل احتلال ناميبيا بصورة غير شرعية ، وتتجاهل الحق الأساسى للبلدان المجاورة في الاستقلال والسلامة الإقليمية .

لذا ، لا غرابة في ان نحث - مع الغالبية الساحقة من الدول الممثلة هنا - مجلس الأمن على أن يعتمد تدابير عاجلة ملزمة وملموسة من شأنها ان تؤكد انه لن يكون هناك أى تسامح دولي ازاء عنصرية الدولة . فالفصل السابع من الميثاق يتيح اطارا ملائما للغاية لهذه التدابير . ونحن نحث أعضاء مجلس الأمن على أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة بموجب الميثاق . فأربعون سنة من تحدى بريتوريا للأمم المتحدة لا تترك لهذه المنظمة خيارا .

اننا نتفق مع الجمعية العامة في انه يتعين على الدول - دون اساس بالعقوبات الملزمة التي يتعين على مجلس الأمن أن يبت في أمرها - أن تعتمد منفردة تدابير موجهة صوب زيادة الضغط على بريتوريا بصورة فعالة ، بغية اقامة مجتمع ديمقراطي قائم على المساواة في جنوب افريقيا .

ان حكومة الارجننتين تلتزم التزاما صارما بحظر السلاح الالزامي المفروض ضد جنوب افريقيا ، وكذلك بقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة الفصل العنصرى . وقد فرضت حكومة بلادى في الآونة الأخيرة جزاءات صارمة على الرياضيين من جنوب افريقيا الذين دخلوا البلاد بصورة مخادعة . وقد طردوا من البلاد فور اكتشاف أمرهم . وقد احطنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى طما بصورة كافية بهذه الظروف ، وذلك بواسطة رئيسها السفير غاربا . فضلا من ذلك ، تنوى حكومة الارجننتين ان ترسل الى الكونغرس في الأيام القليلة القادمة الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، للتصديق عليها . ومن الواضح ، ان مثل هذا التصديق من شأنه أن ينطوى على اعتماد تدابير أكثر جدية وفعالية ضد الفصل العنصرى .

كل هذه الاجراءات انما تبين ببساطة تأييد الارجننتين الراسخ لنضال افريقيا ضد التمييز العنصرى . ان بلادى ان ترى في الفصل العنصرى واحدا من أخطر شرور المجتمع المعاصر ، ومصدرا للصراع الدولى ، انما تدين بقوة السياسة العنصرية لجنوب افريقيا . وما دام الفصل العنصرى والاحتلال غير المشروع لناميبيا مستمرين ، فلا يمكن لبريتوريا إلا ان تتوقع منا سوى التأييد المتزايد والفعال للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا المقهور ضد سياسة تنتهج في انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة وتتناقض والمبادئ الأساسية التي تتسك بها بلادى .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/ ٢١